

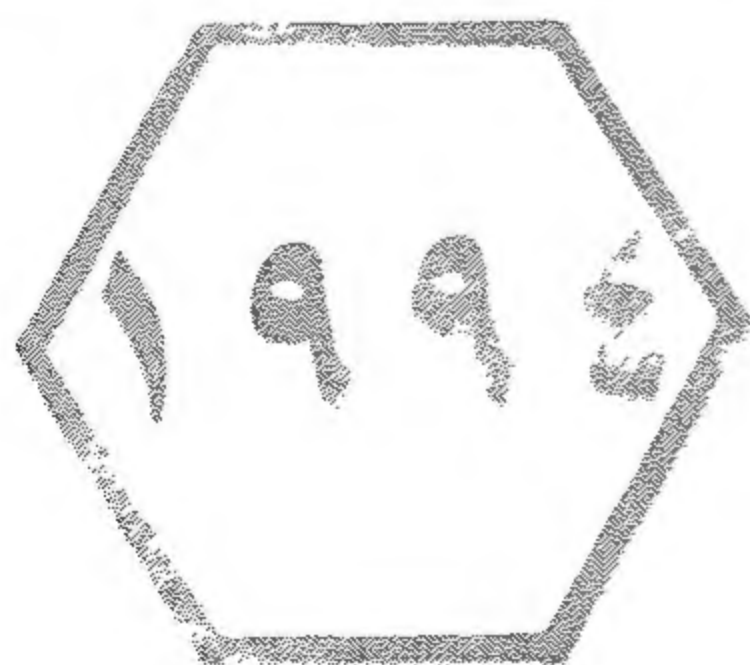
المستشار
عبد العزيز البكري
رئيس محكمة الاستئناف

التجريف والتبوير وقتماثن الطوب والبناء فى الاراضى الزراعية

شرح تفصلى وتعلق على النصوص وفقا لأحدث التعديلات الصادرة
بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ المعدل للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ -
أحدث القرارات الوزارية والكتب الدورية الصادرة من النائب العام
والقرارات الوزارية الخاصة بالطوب الأحمر - التشريعات السابقة على
القانون الجديد .

الطبعة السادسة

مزيدة ومنقحة



دار الكتب القانونية

المحلة الكبرى
السبع بنات ٩٤ شارع عدلى يكن

ص . ب : ٢٥٥ - ت : ٣٢٦٢.٦

المستشار
عبد العزيز البكري
رئيس محكمة الاستئناف

التجريف والشيور وقمائن الطوب والبناء في الأراضى الزراعية

شرح تفصيل وتعليق على النصوص وفقا لأحدث التعديلات
الصادرة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ المعدل للقانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٨٣ - أحدث القرارات الوزارية والكتب الدورية
الصادرة من النائب العام والقرارات الوزارية الخاصة
بالطوب الأحمر - التشريعات السابقة على القانون الجديد

الطبعة السادسة

مزيدة ومنقحة

١٩٩٤

دار الكتب القانونية

المحلة الكبرى
السيارات ٩٤ شارع عدلى

ص ٠ ب : ٢٥٥ - ت : ٣٢٦٢٠٦

مقدمة الطبعة السادسة

هذه هي الطبعة السادسة من كتاب (التجريف والتبوير وقمائن
الطوب والبناء في الأرض الزراعية) .

وهذه الطبعة ليست مطابقة للطبعة السابقة عليها ، اذ اضيف اليها
ما استجد من تشريعات وما صدر من محكمة النقض من أحكام ، بعد صدور
الطبعة السابقة .

والله أسأل أن يوفقنا الى سواء السبيل .

المؤلف
المستشار
محمد عزمى البكرى
رئيس محكمة الاستئناف

طنطا : ١٦ ش محب

ت : ٣١٤٢٣١

مقدمة الطبعة الخامسة

صدرت الطبعة الرابعة من هذا الكتاب في غضون عام ١٩٨٩ ،
وبمشيئة الله وعونه نفلت في بضعة اشهر ، فاضطررنا الى اصدار هذه
الطبعة (الطبعة الخامسة) بطريق التصوير حرصا على ان يكون الكتاب في
متناول الباحث في اقرب وقت .
وفقنا الله لما فيه الخير والصلاح .

المؤلف

المستشار

محمد عزمى البكرى

رئيس محكمة الاستئناف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الرابعة

صدرت الطبعة الثالثة من هذا الكتاب - وهي مصورة - في العام الماضي بعد أن أضفنا إليها ما طرأ من تعديل تشريعي .

ويسعدنا الآن أن نقدم لكافة الباحثين في مجال هذا الكتاب طبعته الرابعة .

وقد عاجلنا في هذه الطبعة بعض المسائل التي لم يسبق التعرض لها في الطبعات السابقة ، كما أضفنا إليها ما استجد من تعديلات تشريعية وقضاء محكمة النقض .

والله ولي التوفيق

المؤلف

المستشار

محمد عزمي البكري

رئيس محكمة الاستئناف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في أواخر سنة ١٩٨٤ ثم نفذت في شهر يناير سنة ١٩٨٥ . ويسرنا أن نقدم الى رجال القانون والمهتمين بالتشريعات الزراعية الطبعة الثانية من الكتاب .

وقد تضمنت هذه الطبعة اضافات عدة الى ما حوته الطبعة الاولى من الكتاب .

ومن بين هذه الاضافات دراسة تمهيدية تناولت شرحا للقوانين التي حظرت التجريف والبناء على الأرض الزراعية قبل صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، مع ايراد نصوص هذه القوانين وما يتعلق بها من قرارات .

ومن بينها أيضا شرح أحكام القرار الوزاري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨٤ المعدل للقرار الوزاري رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ والذي تناولنا شرحه في ملحق للطبعة الأولى .

ومن الاضافات الهامة التي وردت بهذه الطبعة شرح أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ ، وهو آخر التعديلات التي أدخلها المشرع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، والذي أتى ببعض التعديلات الجوهرية على نص المادتين ١٥١ ، ١٥٥ من القانون المذكور المضافتين بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ واللتين تتناولان حظر تبوير الأرض الزراعية ، ووضع الجزاء على مخالفة هذا الحظر .

والله أسأل أن يوفقنا دائما لما فيه الخير والسداد .

١٦ شارع محب - طنطا

المؤلف

المستشار

محمد عزمى البكرى

رئيس محكمة الاستئناف

مقدمة الطبعة الأولى

صدرت الطبعة الثانية من مؤلفنا أحكام الإيجار فى قانون الإصلاح الزراعى سنة ١٩٨٢ ، وكان ضمن الموضوعات التى عرضنا لها فى هذا المؤلف ، تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها ، باعتباره اخلافا من المستاجر بالتزام جوهري يقضى به القانون يبرر طلب اخلافا من الأطياف المؤجرة عملا بالمادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، وكذلك البناء على الأرض الزراعية فى مجال شرح المادة ٣٥ مكررا (ب) المضافة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ .

وبعد صدور الكتاب بأشهر قليلة ، صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، ثم صدر تنفيذا له بعد ذلك القراران الوزاريان ٦٠ لسنة ١٩٨٤ ، ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ . وقد أتى القانون والقراران الوزاريان المنفذان له ببعض التعديلات على الموضوعين المذكورين . ولذا رأينا اصدار هذا الملحق متضمنا شرح هذه التعديلات ، وقد وجدنا من الأوفق أن يكون تعرضنا للموضوعين المشار اليهما بتفصيل أكبر مما ورد بالكتاب حتى يكون هذا الملحق مرجعا وافيا فى أحكام التجريف والبناء على الأرض الزراعية .

وأرجو أن يجد الباحث بغيته فى هذا الملحق . والله ولى التوفيق .

المؤلف

المستشار

محمد عزمى البكرى

رئيس محكمة الاستئناف

١٦ شارع معب - طنطا

ت : ٣١٤٢٣١

دراسة تمهيدية

التشريعات السابقة على القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ التى حظرت
التجريف والبناء على الأرض الزراعية :

١ - أولا : القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة :

لم يتصد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة عند
صدوره لظاهرة تجريف الأرض الزراعية وإقامة مبان أو منشآت فيها ،
ويعزى ذلك الى أن ظاهرة التجريف وإقامة مبان أو منشآت بالأرض الزراعية
لم تكن قد انتشرت بشكل ملحوظ يدق ناقوس الخطر ، ولذلك لم يجد
واضعو القانون داعيا الى تجريم التجريف والبناء على الأرض الزراعية .

وقد تدخل الشارع لأول مرة لمواجهة هذه الظاهرة بالقانون رقم ٥٩
لسنة ١٩٧٣ (بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار
قانون الزراعة) والصادر بتاريخ ١٤/٨/١٩٧٣ والذي نشر بالجريدة
الرسمية بتاريخ ١٦/٨/١٩٨٣ العدد (٣٣) وعمل به من تاريخ نشره .

وقد نص هذا القانون على حظر تجريف الأرض الزراعية ونقل أتربة
منها بغير ترخيص من وزير الزراعة ، ورصد لذلك عقوبة جنائية هى الحبس
أو غرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن الفسدان
الواحد أو كسور الفدان التى تتم بها المخالفة ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ
العقوبة .

كما نص القانون على حظر إقامة أية مبان أو منشآت فى الأراضى
الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة عدا ما استثنى منها . وعاقب على
مخالفة ذلك بالحبس أو بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة

جنيه عن الفدان الواحد موضوع المخالفة أو أى جزء منه ولا يجوز الحكم
بوقف تنفيذ العقوبة .

وقد قضت محكمة النقض بصدد هذا القانون بتاريخ ٨/١٠/١٩٨٤
فى الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٤ ق بأن :

(لما كان ذلك وكانت المادة ١٠٧ مكررا المضافة بالقانون رقم ٥٩
لسنة ١٩٧٣ قد نصت على أنه « يحظر بغير ترخيص من وزير الزراعة اقامة
اية مبان أو منشآت فى الأراضى الزراعية عدا الأراضى التى تقع داخل كردون
المدينة ، وتلك المخصصة لخدمتها أو سكنا لمالكها . ويصدر مجلس الوزراء
بناء على عرض وزير الزراعة قرارا يحدد شروط وأوضاع منح الترخيص
والمناطق الجائز منحه فيها ، ومن ثم فقد كانت هذه المادة تستثنى من
المنصوص عليه فيها الأراضى التى تقع داخل كردون المدن واقامة المباني
المخصصة لخدمة الأرض أو سكن المالك . ونظرا لما اتضح من أن أراضى
كردون المدن قد امتدت بقرارات من السلطات المختصة طبقا للقوانين
المعمول بها لتشمل مساحات واسعة من الأراضى الزراعية المجاورة للكتلة
السكنية للمدن وهو ما يشكل خطرا على الرقعة الحضرية ، وأن الاستثناء
المطلق من شرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة عند البناء على
الأرض الزراعية اذا ما كان ذلك لخدمة الأرض أو سكنا لمالكها قد أدى الى
اساءة فى استعمال هذا الحق ، فقد صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ -
من بعد وقوع الواقعة - بتعديل الفقرة الأولى من المادة ١٠٧ مكررا سالفه
البيان بجعلها « يحظر اقامة مبان أو منشآت فى الأراضى الزراعية ويعتبر
فى حكم الأراضى الزراعية الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة
الزراعية ويستثنى من هذا الحظر الأراضى التى تنزع ملكيتها للمنفعة العامة
أو الأراضى التى يقام عليها المشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى أو الحيوانى
بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ومع ذلك يجوز لمالك الأرض
فى القرى اقامة سكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك فى

الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة ، • لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن تمسك بأن الأرض المقام عليها البناء هي أرض بور غير صالحة للزراعة وداخل الكردون ، وكان الثابت فوق ذلك أن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه • قد أورد في تدويناته أن المدافع عن الطاعن قدم حافظة مستندات تحتوي على شهادتين من المجلس المحلي أحدهما تفيد أنه ليس لديه سكن وأن المبنى سكن خاص له والأخرى تفيد أن المبنى داخل كردون القرية كما قدم شهادة بتوصيل الكهرباء والعداد ، ثم لم يتناول الحكم دلالة مستندات الطاعن بالرد سوى بقوله أنها لا تنال من ثبوت الاتهام قبله • ولما كان الحكم المطعون فيه بدوره قد اقتصر في الرد على تمسك الطاعن بالاستثناء المطلق الوارد بالنص آنف الذكر - قبل تعديله بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - على مجرد القول بأن هذا الاستثناء لا ينطبق على حالة الطاعن المطروحة • لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أعرض عن بحث دلالة المستندات المقدمة من الطاعن في الدعوى مما من شأنه لو ثبت أن ينغير وجه الرأي فيها ولم يلتفت إلى دفاع الطاعن بما يقتضيه ولم يقسطله حقه ويعن بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، فانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن) •

ونعرض فيما يلي نصوص هذا القانون :

مادة ١ - تضاف الى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ مادتان برقم ٧١ مكررا ، ورقم ١٠٦ مكررا نصهما الآتي :

مادة ٧١ مكررا - يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة تجريف الأراضي الزراعية ونقل الأتربة منها لصناعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري •

ويصدر وزير الزراعة قرارا يحدد فيه شروط منح الترخيص والمناطق

الجائز منحه فيها ، والأغراض المحظورة على سبيل الحصر بما يتفق مع
العرف الزراعى .

مادة ١٠٦ مكررا - كل من يخالف حكم المادة ٧١ مكررا أو أحكام
القرارات التى تصدر تنفيذاً لها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تقل عن مائتى
جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد أو كسور الفدان التى
تم فيها المخالفة .

ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

مادة ٢ - يضاف الى الكتاب الأول من قانون الزراعة المشار اليه باب
تاسع عنوانه « عدم المساس بالرقعة الزراعية » يتضمن المواد الآتية :

مادة ١٠٧ مكررا - يخطر بغير ترخيص من وزارة الزراعة اقامة أية
مبان أو منشآت فى الأراضى الزراعية ، عدا الأراضى التى تقع داخل كردون
المدن ، وتلك المخصصة لخدمتها أو سكنا لمالكها .

ويصدر مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الزراعة قرارا يحدد
شروط وأوضاع منح الترخيص والمناطق الجائز منحه فيها .

مادة ١٠٧ مكررا (أ) - كل من يخالف حكم المادتين السابقتين أو
أحكام القرارات التى تصدر تنفيذاً لهما يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تقل
عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد موضوع
المخالفة أو أى جزء منه .

ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بتنفيذ جميع الاجراءات
اللازمة لازالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف .

ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . ولوزير الزراعة قبل الحكم فى
الدعوى وقف أسباب المخالفة بالطريق الادارى على نفقة المخالف .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وقد حدا بالشارع الى اصدار هذا القانون ما لوحظ فى الفترة السابقة على اصداره من اقدام بعض الزراع على تجريف اراضيهم وبيع الطبقات العليا منها لصناعة الطوب بعد ان قل الطمى فى مياه النيل بعد اقامة السد العالي وذلك تحت اغراء الاسعار المرتفعة رغم ما يؤدى اليه ذلك من التأثير على خصوبة الارض ويترتب عليه نقص الانتاج الزراعى وانخفاض الدخل القومى مما يتعارض مع السياسة الانتاجية للدولة .

وما لوحظ من ناحية اخرى من ان بعض الزراع يقومون باقتطاع مساحات كبيرة من اخصب الاراضى الزراعية لاقامة مبان عليها او بيعها او تأجيرها للغير بقصد اقامة مبان او منشآت عليها كما يعتمد البعض منهم الى استصدار قرارات بتقسيمها ، كما تقوم بعض الهيئات والمؤسسات العامة بالاستيلاء على الاراضى الزراعية لاقامة مرافق عامة عليها ، الامر الذى قررت معه اللجنة الوزارية لشئون الاقتصاد بجلسته ١٧/١٢/١٩٦٩ ، عند بحث موضوع استيلاء تلك الهيئات والمؤسسات على الاراضى الزراعية للغرض المشار اليه ، ان يكون التوسع فى اقامة المنشآت على الاراضى الزراعية فى اضييق نطاق ممكن وأن تقوم الأمانة العامة لمجلس الوزراء باستطلاع رأى وزير الزراعة بشأن قرارات الاستيلاء الخاصة بالاراضى الزراعية .

ومنذ صدور ذلك القرار ووزارة الزراعة تتلقى الكثير من مشروعات القرارات بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروعات المباني المزمع اقامتها بمعرفة الوزارات والهيئات المختلفة وتطلب الاستيلاء بالتالى على اراض زراعية لاقامة تلك المشروعات .

ونظرا لأن الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها منذ صدور قرار اللجنة سالف الذكر قد بلغت ٢٣٦٠ فداناً من اخصب الاراضى الزراعية ،

فضلا عن أن هناك مشروعات قرارات لا زالت تحت الدراسة تبلغ جملة المساحات المطلوبة لها نحو ٢٠٠ فدان وأنه إذا ما أضيفت إلى ذلك المساحات الضخمة التي يستخدمها الزراع والقطيع الخاص من أجود الأراضي الزراعية لغرض البناء وإقامة المنشآت ، فإن من شأن ذلك استمرار نقص الأراضي الزراعية عاما بعد عام في وقت تتضاءل فيه أصلا الرقعة الزراعية بجانب الانفجار السكاني رهيب ، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الانتاج الزراعي وانخفاض الدخل القومي مما يتعارض مع السياسة الانتاجية للدولة .

وأنه إذا ما أخذ في الاعتبار أن الدولة تعمل جاهدة على زيادة مساحة الأراضي الزراعية وتقتطع لذلك كل عام من ميزانيتها ملايين الجنيهات لإصلاح أراض جديدة فإن الواجب يحتم على الدولة العمل على المحافظة على الصالح من الأراضي الزراعية ومنع ظاهرة طغيان المباني عليها ، والاتجاه فيما يتعلق بإقامة المباني والمنشآت الجديدة والتوسعات السكنية صوب الأراضي البور والرملية .

وقد صدر تنفيذًا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٧١ (مكررا) سالفه الذكر قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٢ (منشور بنهاية الكتاب) .

كما صدر تنفيذًا لهذه الفقرة تعليمات إدارية من وكيل وزارة الزراعة ببيان عمق التجريف المحظور والمعاقب عليه (انظر بند ٨) .

٢ - ثانيا : القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ في شأن تعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ :

صدر هذا القانون بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢ ونشر بالجريدة الرسمية في ١٩٧٨/١٠/١٢ العدد (٤١) وعمل به من تاريخ نشره .

وقد أدخل هذا القانون بعض التعديلات على أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر وأهم ما جاء بهذه التعديلات ما يأتي :

(أ) تعريف مرتكب جريمة التجريف دون ترخيص بحيث يشمل كل من يشارك فى الأفعال المادية المكونة والمكامة لها ، استنادا الى أن هذه الجريمة لا يمكن أن تتم الا بواسطة اشتراك عدة أشخاص فى ارتكاب أفعال متعاونة ومتتالية تبدأ بمالك الأرض . . . الخ . (انظر نص المادة ١٠٦ مكررا) .

(ب) تشديد العقوبة على جريمة التجريف دون ترخيص بجعلها الحبس والغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة ، مع تشديدها أيضا على المالك بجعلها الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة . مع حظر وقف تنفيذ العقوبة فى الحالتين .

(ج) النص على أنه اذا كان المخالف هو المستأجر دون المالك وجب أن يتضمن الحكم بادانته النص على انتهاء عقد الايجار ورد الأرض للمالك .

(د) حظر اقامة أية مبان أو منشآت فى الأراضى الزراعية ، مع ايراد بعض الاستثناءات على هذا الحظر .

(هـ) اعتبار الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية فى حكم الأراضى الزراعية فى شأن حظر اقامة المباني والمنشآت عليها .

(و) تشديد عقوبة البناء على الأراضى الزراعية بجعلها الحبس والغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء من الأرض موضوع المخالفة . مع عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة والعقاب على الشروع فى جريمة اقامة البناء على الأرض الزراعية ، بذات العقوبة السابقة المنصوص عليها للجريمة التامة .

ونعرض فيما يلي نصوص هذا القانون :

(المادة الأولى)

يستبدل بالمادة ١٠٦ مكررا والفقرة الأولى من المادة ١٠٧ مكررا والفقرة الأولى من المادة ١٠٧ مكررا (ب) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، النصوص التالية :

مادة ١٠٦ مكررا : « يعد مخالفا لحكم المادة ٧١ مكررا مالك الأرض التى يتم فيها التجريف وحائزها والقائم بنقل الأتربة من الأرض المجرفة ومشتري الأتربة الناتجة عن عملية التجريف ومن يقوم باستخدامها فى أى غرض من الأغراض متى ثبت علمهم بحدوث التجريف أو النقل دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٧١ مكررا والقرارات التى تصدر تنفيذاً لها .

ويعاقب المخالف بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة .

فاذا كان المخالف هو المالك تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة .

فاذا كان المخالف هو المستأجر دون المالك وجب أن يتضمن الحكم بالادانة النص على انتهاء عقد الاجارة ورد الأرض للمالك .
ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

وفى جميع الأحوال يكون لوزير الزراعة ولو قبل الحكم فى الدعوى أن يأمر باعادة الحالة الى ما كانت عليه بالطريق الإدارى على نفقة المخالف .

مادة ١٠٧ مكررا (فقرة أولى) : يحظر اقامة اية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية .

ويعتبر فى حكم الأراضى الزراعية الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر الأراضى التى تنزع ملكيتها للمنفعة العامة أو الأراضى التى يقام عليها المشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى أو الحيوانى بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ومع ذلك يجوز لمالك الأرض فى القرى إقامة سكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

مادة ١٠٧ مكررا ب (فقرة أولى) : يعاقب كل من يخالف أى حكم من أحكام المادتين ١٠٧ مكررا و ١٠٧ مكررا (أ) بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء من الأرض موضوع المخالفة ، ويعاقب بالعقوبة ذاتها على الشروع فى مخالفة حكم المادة ١٠٧ مكررا .

(المادة الثانية)

يضاف الى قانون الزراعة المشار اليه مادتان جديدتان برقم ١٠٧ مكررا (ج) ، ١٠٧ مكررا (د) نصهما الآتى :

مادة ١٠٧ مكررا (ج) : يحدد وزير الزراعة بالاتفاق مع المجالس المحلية المختصة الرسوم المتعلقة بالترخيص بتجريف الأرض الزراعية ونقل أتربتها المنصوص عليه فى المادة ٧١ مكررا والترخيص بالبناء على الأرض الزراعية أو بتقسيمها المنصوص عليه فى المادتين ١٠٧ مكررا و ١٠٧ مكررا (أ) من هذا القانون ، ولا يجوز فى جميع الحالات أن تزيد الرسوم المشار إليها على عشرين جنيها بالنسبة لكل جزء منه .

وتخصص حصيلة الرسم المشار إليها فى الفقرة السابقة مضافا إليها قيمة الغرامات المحصلة من الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٠٦ مكررا و ١٠٧ مكررا (ب) من هذا القانون لأغراض إعادة خصوبة الأرض المجرفة وتحسين الأراضى الزراعية ورفع مستوى خصوبتها وتمويل المشروعات التى تؤدي الى زيادة الانتاج الزراعى .

مادة ١٠٧ مكررا (د) : ينشأ صندوق لتحقيق الأغراض المنصوص عليها في المادة السابقة يسمى « صندوق تحسين الأراضي الزراعية » وتشمل موارده حصيلة الرسوم والغرامات المشار إليها في هذه المادة ويصدر بتنظيم الصندوق قرار من رئيس الجمهورية .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
وقد صدر تنفيذا للمادة ١٠٧ مكررا (فقرة أولى) من هذا القانون القرار الوزاري رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ (منشور في نهاية الكتاب) .

٣ - ثالثا : القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني :

صدر هذا القانون بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٤ ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥ العدد (٨) وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
وقد تصدى هذا القانون للبناء على الأرض الزراعية دون ظاهرة تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة .

فقد نصت المادة الثانية من مواد اصداره على حظر اقامة أية مبان او منشآت في الأراضي الزراعية او اتخاذ أى اجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضي . ثم نصت على بعض الاستثناءات من هذا الحظر .

وقد أصبحت عقوبة اقامة مبان او منشآت فى الأراضي الزراعية بمقتضى المادة ٦٧ من هذا القانون هى الحبس او الغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه مع ازالة الأعمال المخالفة .
ولم يجرم هذا القانون الشروع فى البناء على الأرض الزراعية .
كما لم يحظر وقف تنفيذ العقوبة .

ونعرض فيما يلي نص المادة الثانية من مواد اصدار القانون ، ونص المادة ٦٧ من القانون :

المادة الثانية من مواد الاصدار :

تحظر اقامة أية مباني أو منشآت فى الأراضى الزراعية ، أو اتخاذ أية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى ، ويعتبر فى حكم الأراضى الزراعية الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر :

(أ) الأراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٢/١/١٩٨١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات فى الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء .

(ب) الأراضى الواقعة داخل الحيز العمرانى للقرى .

(ج) الأراضى التى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بقصد خدمة أغراض الزراعة أو الرى أو النقل .

(د) الأراضى التى تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعى أو الحيوانى ضمن اطار الخطة التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء ببناء على عرض وزير الزراعة .

(هـ) الأراضى الواقعة بزمام انقري التى يقيم عليها المالك مسكنا خاصا به أو مبنى يخدم أرضه وذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من الوزير المختص بالزراعة .

ويشترط فى الحالات الاستثنائية المشار إليها فى البنود ج ، د ، هـ صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى اقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات وذلك فى اطار التخطيط العام ، ويصدر بتحديد شروط واجراءات منح هذا الترخيص قرار من الوزير المختص بالزراعة بالاتفاق مع الوزير المختص بالتعمير .

مادة ٦٧ من القانون :

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه كل من يخالف أحكام المواد ١٦ و ٢٣ و ٣٤ من هذا القانون أو لائحته والقرارات الصادرة تنفيذا لهذه المواد .

ويعاقب بالحبس أو بالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من يخالف أحكام المادة الثانية من قانون الاصدار أو احدى المواد ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ من هذا القانون أو لائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهذه المواد .

وتكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه ، وذلك بالنسبة للجرائم التي ترتكب بطريق التحايل أو الاعلان عن تقاسيم وهمية .

وفى جميع الأحوال يجب الحكم فضلا عن ذلك بإزالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له .

ويلاحظ أنه لم تصدر ثمة قرارات من اللجان المختصة بتحديد الحيز العمرانى للقرى المشار اليه بالفقرة (ب) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ، وذلك حتى صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، الأمر الذى حدا بالمشروع الى معالجة الآثار المترتبة على ذلك ، فنص فى الفقرة الرابعة من المادة ١٥٦ من القانون الأخير على أن توقف جميع الاجراءات والدعاوى المرفوعة على من أقاموا بناء على الأراضى الزراعية فى القرى قبل تحديد الحيز العمرانى لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمرانى اذا كانت

المباني داخلية في نطاق الحيز العمراني (أنظر في التفصيل شرح المادة ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣) .

وإذا كانت المخالفة متعلقة بالقيام بأعمال بدون اعتماد ولم يتقرر إزالتها فيحكم على المخالف بسداد الرسوم المقررة ، كما يحكم بناء على طلب الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بتقديم الرسومات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له . وذلك في المدة التي يحددها الحكم . فإذا لم يتم المحكوم عليه بتقديمها خلال هذه المدة جاز للجهة المذكورة اعدادها دون مسئولية عليها وفقا للوضع الظاهر وذلك على نفقته وتحصل منه هذه المبالغ بطريق الحجز الادارى .

ويعد شريكا بالمساعدة كل من تقاعس أو أخل بواجبات وظيفته عمدا من الأشخاص المذكورين بالمادة ٥٨ من هذا القانون .

وقد صدر تنفيذا للفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون القرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية (منشور في نهاية الكتاب) .

٤ - المحكمة من حظر تجريف الأراضي الزراعية .

يؤدي تجريف الأراضي الزراعية الى ازالة الطبقات العليا منها مما يترتب عليه كشف الطبقة التحتية من تربتها ، وهذه الطبقة الأخيرة تقل كثيرا في خصوبتها من حيث محتواها من المادة العضوية وعناصر غذاء النبات الرئيسية وكذلك في صفاتها الطبيعية والكيمائية والحيوية ، وصلاحياتها كمهد ملائم للنبات مما يعكس أثره على قدرة الأرض الانتاجية .

وإذا كانت الطبقات العليا من الأرض تتشابه كثيرا في تكوينها الرسوبي مع طبقاتها التحتية ، فقد يقال أنه من الممكن العمل على تحسينها تدريجيا

واعادة الحُصْب إليها بالتسميد العضوى والمعدنى الكثيف والاهتمام بأعمال الخدمة وغيرها من وسائل تحسين التربة ، الا أن ذلك يحتاج الى تكلفة عالية بالإضافة الى أنه أمر بالغ الصعوبة ان لم يكن متعذرا بسبب هبوط منسوب تلك الأراضى بعد ازالة طبقاتها السطحية وتسرب المياه إليها من الأراضى الأعلى منسوباً ومن مجارى المياه المجاورة الأمر الذى يترتب عليه تعرض تلك الأراضى المكشوفة - وقد ارتفع مستوى الماء بها - الى ازدياد انتشار أضرار أشد من التلف كالملوحة والقلوية ويصبح من المتعذر بعد ذلك علاجها حيث قد لا تسمح مناسيب الصرف العام بإقامة شبكات الصرف الحقلى الضرورية لعلاج ما قد ينتابها من حالات التلف .

ولا شك أن آثار التجريف هذه ، من شأنها نقص الانتاج الزراعى وانخفاض الدخل القومى وهو ما يتعارض مع السياسة الانتاجية للدولة (١) .

٥ - الحكمة من حظر اقامة المباني والمنشآت على الأراضى الزراعية :

الحكمة من حظر اقامة المباني والمنشآت على الأراضى الزراعية ، هى الرغبة فى الحفاظ على الرقعة الزراعية بالبلاد . ذلك أنه يترتب على اقامة هذه المباني والمنشآت على الأراضى الزراعية اقتطاع مساحات كبيرة من هذه الأراضى ، وقد تبين أن جملة المساحات المستقطعة بسبب البناء والتجريف طبقاً للاحصائيات الرسمية بالتحليل الاحصائى قد بلغت فى الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٩ حوالى ١٤ ألف فدان من أجود الأراضى الزراعية (٢) .

وقد زادت المساحات المستقطعة بعد ذلك حيث بلغت المساحة المجرفة فى كل عام حوالى ٢٠ ألف فدان ، والمساحة المبورة ٢٢ ألف فدان ، والمساحة

(١) راجع المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ وتقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

(٢) تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

المتعدى عليها بالبناء حوالى ٢٠ ألف فدان ؛ وهذا يعنى أن جمهورية مصر
تخسر فى كل عام حوالى ٦٢ ألف فدان وإذا ظل هذا المعدل فى التعدى
فستقرب المساحة المتعدى عليها خلال عشر سنوات من مليون فدان ضائعة ،
فى الوقت الذى لا نستطيع فيه أن نضيف الى المساحة الحالية القدر الذى
يستقطع منها حيث أن ما استصلحناه فى خلال ثلاث سنوات لم يتجاوز
٤٢ ألف فدان ، فضلا عن أن الفدان الذى نخسره من الأراضى الطينية يعادل
٢٠ فدان من الأراضى الرملية (٣) .

ولا شك أن هذه الاستقطاعات تعتبر من أهم محددات التنمية الزراعية
الأفقية والرأسية ، كما تعتبر من أهم معوقات تنفيذ سياسة الأمن الغذائى
خاصة مع الزيادة المستمرة فى حجم الاستهلاك السنوى من الغذاء والتى
بلغت ٢١ سنويا خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ ، بينما لم يحقق
الانتاج الزراعى معدلا للزيادة أكثر من ١١٪ سنويا فى نفس الفترة .

ومما يزيد الأمر خطورة أننا نبر بظروف نلجأ فيها الى استيراد ٣٪
احتياجاتنا من القمح والمواد الغذائية الأخرى .

وإذا كانت الدولة تعمل جاهدة على زيادة مساحة الأراضى الزراعية
وتتقطع لذلك كل عام من ميزانيتها ملايين الجنيهات لاصلاح أراضى جديدة
فان الواجب يحتم على الدولة العمل على المحافظة على الصالح من الأراضى
الزراعية ومنع ظاهرة طغيان المباني والمنشآت الجديدة والتوسعات السكنية
صوب الأراضى البور والرملية غير القابلة للزراعة .

٦ - حظر تبوير الأرض الزراعية :

لم يحفل الشارع فى القوانين السابقة على القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣

(٣) تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم
٢ لسنة ١٩٨٥ .

بحماية الرقعة الزراعية من التبوير ، وانما تدخل لأول مرة بهذه الحماية في القانون المذكور الذى عدل فيما بعد بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ فحظر تبوير لأرض الزراعية ، كما رصد جزءا جنائيا وآخر مدنيا على مخالفة هذا الحظر ، طبقا للتفصيل الذى سيرد فى موضعه من الكتاب

ويعنينا هنا الاشارة الى أن الحكمة من حظر تبوير الأراضى الزراعية هى ذات الحكمة التى دعت الشارع الى حظر البناء على الأراضى الزراعية ، ونحيل فى شرح ذلك الى ما جاء ببند (٥) .

شرح

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ (١)
(المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥) (٢)
بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة
الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يضاف الى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كتاب
ثالث عنوانه « عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها »
يشتمل على المواد التالية :

مادة ١٥٠ - يحظر تجريف الأرض الزراعية او نقل الأتربة
لاستعمالها في غير أغراض الزراعة .

وفي هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة
في نقل الأتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الإداري ، وتودع هذه
المضبوطات في المكان الذي تحدده الجهة الإدارية المختصة .

ويعتبر تجريفا في تطبيق أحكام هذا القانون ازالة أى جزء من الطبقة

(١) الجريدة الرسمية - العدد (٣٢) في ١١/٨/١٩٨٣ وعمل به من
اليوم التالي .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد (٩) في ٢٨/٢/١٩٨٥ وعمل به من
اليوم التالي لتاريخ نشره أى من ١/٣/١٩٨٥ .

السطحية للأرض الزراعية ، ويجوز تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعي .

الشرح

٧ - حظر تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها :

نصت الفقرة الأولى من المادة ١٥٠ على أن (يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة) ، بينما نصت الفقرة الأولى من المادة ٧١ مكررا من قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ المقابلة لها (والتي ألغيت بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣) على أن (يحظر . . . تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها) . أى أن المادة ١٥٠ استبدلت لفظ (أو) الوارد بفقرتها الأولى بحرف (و) الوارد بالفقرة الأولى من المادة ٧١ مكررا المقابلة لها (الملغاة) ، وهذا يدل على أنها فصلت بين التجريف والنقل ، فحظرت كلا من الفعلين على استقلال . فيكون محظورا تجريف الأرض لاستعمالها في غير أغراض الزراعة ، ويكون محظورا أيضا نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة .

والى هذا المعنى أشار الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب حال مناقشة المادة (١٥٠) بالمجلس قائلا :

اذن فالنص يصبح كما يلى : (يحظر تجريف الأرض الزراعية لغير أغراض الزراعة ، كما يحظر نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة) .

مضبطة مجلس الشعب الطبعة المؤقتة الجلسة ٧٩ بتاريخ

والحظر يرد على نقل الأتربة للاستعمالها في غير أغراض الزراعة .
فإن الأصل أن النقل المحظور هو الذي يجرى خارج حدود الأرض التي
تم فيها التجريف ، أما النقل الذي يحدث داخل قطعة الأرض التي تم فيها
التجريف فلا يخضع للحظر . وعلة ذلك أن النقل الذي يجرى داخل حدود
الأرض التي تم بها التجريف يكون الغرض منه استعمال هذه الأتربة في
أغراض الزراعة ، كتسوية الأرض أو التتريب تحت الماشية .

أما يستثنى من هذا الأصل ، حالات نقل الأتربة التي يجب أنها
أجريت لغير أغراض الزراعة ، كأن يكون النقل بقصد استعمال الأتربة في
ضرب الطوب في جزء آخر من قطعة الأرض التي أجرى بها التجريف .

٨ - المقصود بالتجريف :

عرفت الفقرة الأولى من المادة التجريف بأنه إزالة أى جزء من الطبقة
السطحية للأرض الزراعية .

ومعنى ذلك أن إزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية
كاف لوقوع فعل التجريف أيا كان عمقه أو مساحته (٣) .

(٣) ولذلك أصبح لا محل للعمل بالتعليمات الإدارية الصادرة من
وكيل وزارة الزراعة لتنفيذ أحكام القرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣
بشأن تنفيذ أحكام الفقرة الثانية من المادة (٧١ مكررا) من قانون الزراعة
المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ (الملغاة) والتي تقضى بأن (التجريف
المحظور والمعاقب عليه هو الذى يزيد عمقه عن عشرة سنتيمترات ، أما
التجريف الذى يحدث فى حدود هذا العمق لاستعمال الأتربة الناتجة عنه
للتتريب تحت الماشية لعمل السماد البلدى أو لضرب الطوب للاستعمال
الحاص أو الذى ينتج عن عملية استصلاح الأراضى الضميقة بإزالة الطبقة
الملحية منها فإنه يجوز اجراؤه دون ترخيص) .

وقد نصت المادة ١٢ من قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٦٠
لسنة ١٩٨٤ صراحة على إلغاء القرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ والقرارات
المعدلة له وإلغاء التعليمات المذكورة الصادرة تنفيذا له .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن :

١ - (أ) - (ان جريمة تجريف الأرض الزراعية تتحقق بإزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية لاستعماله فى غير أغراض الزراعة بغض النظر عن عمق التجريف ما دام أنه لم يكن لأغراض تحسين الأرض زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها) .

(ب) (ان عمق التجريف ليس ركنا من أركان الجريمة) .

« طعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٨ »

٢ - (لما كان مفاد نص المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ أن جريمة تجريف الأرض الزراعية لا تستلزم قصدا خاصا بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو انصراف قصد الجانى الى تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة ، وكان تحقق قيام هذا القصد أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى - يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها المحكمة بغير معقب وكان الحكم قد أثبت - على ما تقدم ذكره - أن الطاعنة جرفت الأرض الزراعية بعمق ١٦٠ سم ونجم عن ذلك ضعف خصوبتها فان هذا الذى أورده الحكم يعد سائغا لاستظهار تحقق القصد الجنائى لدى الطاعنة فى الجريمة التى دانها بها) .

« طعن رقم ٣٣٥٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/١٣ »

٣ - (ومن حيث أن جريمة تجريف الأراض الزراعية تتحقق بإزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية لاستعماله فى غير أغراض الزراعة ، بغض النظر عن عمق التجريف ما دام أنه لم يكن لأغراض تحسين الأرض زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، وكانت هذه المحكمة بما لها من سلطة تقدير الدليل فى الدعوى ، تظمن الى ما ثبت بمحضر الضبط المؤرخ فى ١٩٨٠/٢/١٦ وما جاء بتقرير الخبير ، من أن المتهم قد قام بتجريف قطعة أرض زراعية مملوكة له مما أدى الى انخفاض خصوبتها ، وأن المتهم وقت

أن قارف فعل التجريف كان يعلم أن من شأن فعله هذا انخفاض خصوبة الأرض الزراعية وقد اتجهت ارادته الى احداث تلك النتيجة ، بما تتواءم معه كافة العناصر القانونية للجريمة المسندة اليه ، ولا ترى المحكمة فيما أبداه الطاعن من دفاع وما قدمه من مستندات ما يغير في عقيدتها من ثبوت الواقعة في حقه ، ومن ثم تطرح ذلك الدفاع وتلتفت عن تلك المستندات) .

« طعن رقم ٥٤٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢ »

غير أن الفقرة المذكورة أردفت أنه (يجوز تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعي) .

أي أن المادة لم تعتبر من قبيل التجريف أو النقل المحظور ، تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها .

ومثل التجريف أو النقل الذي يقصد به تحسين الأرض زراعيًا ، عملية التقصيب وهي تسوية الأرض ، أو ازالة أتربة منها لوضع أسمدة عضوية مكانها .

وقد أكد ذلك وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي عند مناقشة المادة بمجلس الشعب بقوله :

(التقصيب العادي يجريه الفلاح ولا يحتاج الى تصريح من أحد ، بمعنى أنه اذا أراد زراعة بطيخ أو أجرى نوعًا من الحنادق في الأرض فهو يجري التقصيب داخل أرضه) .

كما أكد ذلك في اجابته التالية على سؤال موجه اليه من رئيس المجلس :

(نعم التقصيب لفرض الزراعة ليس بحاجة الى ترخيص) .

• مضيطة المجلس الطبعة المؤقتة الجلسة ٧٩ بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٣

ص ٤٢ •

ومثل ذلك أيضا التجريف الذي يجرى لازالة الطبقة الملحية من الأرض بقصد استصلاح الأرض الضعيفة •

ومثل التجريف والنقل الذي يحدث لأغراض المحافظة على خصوبة الأرض ، ذلك الذي يحدث بغرض التثريب تحت الماشية لعمل السماد البلدي الذي يستعمل في تسميد الأرض •

ولا يكفي لاعتبار تجريف الأرض أو نقل الأتربة غير معاقب عليه كون التجريف أو النقل قد تم لأغراض تحسين الأرض زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، وإنما اشترطت المادة بالاضافة الى ما تقدم أن (يحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعي) •

أى أن المادة أوجبت أن يحدد وزير الزراعة على سبيل الحصر ، بقرار منه الحالات التى يكون فيها التجريف أو نقل الأتربة بغرض تحسين الأرض زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، ولا شك أن ذلك يستلزم من وزير الزراعة أن يحدد عمق التجريف المسموح به فى الحالات التى يحددها فى القرار الذى يصدره •

ويجب أن تكون الحالات المذكورة التى يباح فيها التجريف أو النقل مما يتفق مع ما يجرى عليه العرف الزراعي •

وعلى ذلك اذا كان التجريف أو نقل الأتربة الذى يراد اجراؤه داخلًا ضمن الحالات التى ينص عليها القرار الوزاري ، كان الفعل مباحًا ولا يلزمه الحصول على ثمة اذن أو ترخيص ، لأن القانون لم يشترط صدور اذن أو ترخيص لكل حالة تجريف كما لم يعهد الى وزير الزراعة بوضع تنظيم للحصول على اذن أو ترخيص بالتجريف فى كل حالة من الحالات التى يباح فيها التجريف •

وهذا المقنى هو ما أكدته كل من مقرر اللجنة المشتركة (٤) بمجلس الشعب ورئيس مجلس الشعب أمام المجلس عند مناقشة المادة :

فقد قال السيد مقرر اللجنة المشتركة :

(فالتقصيب معروف بأنه لأغراض تحسين الأراضى الزراعية ، لذلك فإن القرار سيحدد ما هو تجريف وما لا يدخل فى مفهوم التجريف ويصدر هذا القرار السيد وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى فالتقصيب فى حدود ٧ سنتيمترات أى فى حدود ٤٢٠ مترا من الفدان أى ٤٢٠٠ غبيط وهذه عملية معروفة) .

« مضبطة مجلس الشعب الطبعة المؤقتة الجلسة ٧٩ فى ١٦/٧/١٩٨٣ ص ٢٢ ، » .

وأوضح السيد رئيس المجلس قائلا :

(اذن ، فمن الواضح الآن طبقا لما قاله السيد المقرر ، والسيد وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى أن عمليات التقصيب أو التجريف الخفيف لاصلاح الأرض الزراعية تحكمها الفقرة التى أضافتها اللجنة وبالتالي لا تعتبر جريمة ، وأن المحافظ لا يحدد تلك المعايير وإنما لائحته يصدرها وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى ويحدد فيها متى يعتبر التجريف أو التقصيب اصلاحا للأرض الزراعية ومتى يعتبر خارج ذلك النطاق ، هذه مجرد لائحة لا تحتاج لاذن خاص لكل حالة على حدة كما قال السيد وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى) .

« مضبطة مجلس الشعب الطبعة المؤقتة الجلسة ٧٩ فى ١٦/٧/١٩٧٢ ص ٢٢ ، » .

(٤) وهى اللجنة المشتركة من لجنة الزراعة والرى ومكاتب لجان الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والدفاع ، الأمن القومى والتعبئة القومية ، والشئون الدستورية والتشريعية .

ويقطع بصحة هذا الرأي أن المادة (١٥٠) كما وردت بمشروع القانون المقدم من الحكومة كانت تنص في فقراتها الثالثة والرابعة والخامسة على أن :
() ويعتبر تجريفاً في تطبيق أحكام هذا القانون إزالة أي جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ، ويحدد وزير الزراعة بقرار منه الأعمال التي لا تدخل في مفهوم التجريف بما يتفق والعرف الزراعي .

واستثناء من ذلك يجوز الترخيص بتجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعياً أو المحافظة على خصوبتها .

ويصدر الترخيص بقرار من المحافظ المختص وفقاً للشروط وفي الأحوال التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة) .

إلا أن اللجنة المشتركة بمجلس الشعب أعادت صياغة الفقرات الثلاث المذكورة بعد حذف كلمة الترخيص ودمجتها في فقرة واحدة هي التي وردت بالنص اللاحق .

وجاء بتقرير اللجنة عن ذلك :

(أما فيما يتعلق بالفقرة الثالثة والرابعة والخامسة من نفس المادة فقد أعادت اللجنة صياغتها بعد حذف كلمة الترخيص ، وذلك حرصاً من اللجنة على عدم الدخول في كثرة الإجراءات المعقدة التي يحصل عليها طالب الترخيص ودمجت الفقرات الثلاث في فقرة واحدة نصها كالآتي :

« ويعتبر تجريفاً في أحكام هذا القانون إزالة أي جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ، ويجوز تجريف الأرض الزراعية ، ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعياً والمحافظة على خصوبتها ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعي » (٤ مكرر) .

(٤ مكرر) ولما قضت محكمة النقض بتاريخ ١٩٩٠/٢/٨ في الطعن رقم ٤٨٢٢ لسنة ٥٨ ق بأن :

وقد صدر تنقيحاً للفقرة الثالثة من المادة (١٥٠) سالفه الذكر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ (٥) (المعدل بالقرار ٤٩٥ لسنة ١٩٨٤) (٦) بتنظيم الترخيص بتجريف الأرض الزراعية لأغراض تحسينها زراعياً أو المحافظة على خصوبتها .

ومع الأسف جاء هذا القرار مخالفاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٥٠ من القانون اذ أوجب الحصول على ترخيص بالتجريف من مدير مديرية الزراعة بناء على موافقة المحافظ المختص في المناطق التي أجاز فيها القرار التجريف لأغراض تحسين الأرض زراعياً أو المحافظة على خصوبتها (م ٢ من القرار) ، ورغم أنه أورد حالتين يجوز فيهما التجريف دون ترخيص .

وسنعرض فيما يلي لأحكام القرار الوزاري المذكور ، ثم نعرض بعد

= (من المقرر أن الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبني على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال . واذ كان دفاع المتهم الأول قد قام على أنه قام بإزالة جزء من الطبقة السطحية لمساحة القراطين محل الاتهام بغرض تجفيف حظيرة مواشيه ثم إعادة ما يتخلف من الحظيرة من سماد بلدى الى ذات العين لتحسينها زراعياً ، وكان قد ثبت من تقرير الحبير المنتدب في الدعوى صحة دفاع الطاعن اذ وجد بالأرض كمية من السماد البلدى تقدر بنحو عشرة أمتار مكعبة فمن ثم يكون ما قام به المتهم الأول من تجريف كان بغرض تحسين الأرض زراعياً والمحافظة على خصوبتها وهو ما يخرج عن نطاق التائيم ، وكان الثابت من أقوال مدير الجمعية الزراعية بمحضر أعمال الحبير المنتدب في الدعوى قوله أنه اشترك مع المهندس الزراعى بالناحية في تحرير محضر ضبط الواقعة بيد أنه لم يشاهد واقعة نقل أتربة من الأرض محل الاتهام الى مصنع طوب المتهم الثانى أو تواجد الأخير بمكان الضبط خلافاً لما أثبت بذلك المحضر ومن ثم يكون الاتهام المسند الى المتهم الثانى على غير سند . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهمين مما أسند اليهم عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، بغير مصاريف جنائية) .

(٥) الوقائع المصرية أول أبريل سنة ١٩٨٤ - العدد ٧٩ - منشور في نهاية الكتاب .

(٦) الوقائع المصرية ١٩ أغسطس سنة ١٩٨٤ العدد ١٩١ - منشور في نهاية الكتاب .

ذلك لآثار مخالفة القرار الوزاري لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٥٠ من القانون .

أحكام القرار الوزاري رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ (المعدل) :

الحالات التي أجاز فيها القرار الوزاري رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ (المعدل)
تجريف الأرض :

٩ - أولا : تسوية الأرض دون نقل أتربة منها :

نصت المادة ٢/١ من القرار الوزاري على أنه (لا يعد تجريفا قيام
المزارع بتسوية أرضه دون نقل أى أتربة منها) .

أى أن النص أخرج من نطاق التجريف ، تسوية المزارع مالكا
أو مستاجرا لأرضه ، أيا كان مستوى هذه التسوية ، طالما أنه لا ينقل ثمة
أتربة خارج الأرض .

وهذه التسوية هى ما تسمى بعملية التقصيب كما سبق أن أوضحنا .

وفى هذه قضت محكمة النقض بأن :

١ - (وحيث أنه لما كانت المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣
لسنة ١٩٦٦ قد نصت فى فقرتها الثالثة على أنه : « يعتبر تجريفا فى
تطبيق أحكام هذا القانون إزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض
الزراعية ويجوز تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها
زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه
بما يتفق والعرف الزراعى » وقد أصدر وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى
القرار الوزاري رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ ونص فى المادة الأولى منه على أنه :
« لا يعد تجريفا قيام المزارع بتسوية أرضه دون نقل أى أتربة منها » .
لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على كلا الحكيمين الابتدائي والاستئنافي
المطعون فيه أن الطاعنة أنكرت التهمة المسندة إليها وأثارت أن لها قامت به

لا يعدو أن يكون تسوية لأرضها حتى تستطيع زراعتها . الا أن ايا من الحكمين لم يعرض بشيء لهذا الدفاع رغم جوهريته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها ، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الراى فيها ، ذلك بأنه لو صصح أن الطاعنة كانت تقوم بتسوية أرضها دون نقل أى أتربة منها ، فإن ذلك لا يعد فى تطبيق القانون تجريفا معاقبا عليه ، واذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتحصيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، فانه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الطاعنة فى الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن) .

« طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٩ - لم ينشر »

٢ - (لما كانت المادة الأولى من قرار وزير الزراعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر اعمالا لحكم المادة ٣/١٥٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد دلت فى صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن الشارح قد أخرج من دوائر التجريم قيام المزارع بتسوية أرضه بوضع تراب ما علا منها فى ما انخفض فيها ليصيرا فى مستوى واحد . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على مفردات الدعوى أن الطاعن قدم الى المحكمة الاستئنافية شهادة صادرة من الجمعية الزراعية بناحية قويسنا ورد بها أنه قام بالتسوية وليس التجريف . لما كان ذلك وكان الحكم قد التفت عن هذا المستند ولم يتحدث عنه مع ما قد يكون له من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو أنه عنى ببحثه وفحص الدفاع المؤسس عليه لجاز أن يتغير وجه الراى فى الدعوى ، فانه يكون مشوبا بالقصور) .

« طعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٠ »

٣ - (لما كان تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض

تحسينها زراعيا أو المحافظة على خصوبتها في نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعي قد غدا غير مؤتم عملا بحكم المادة ١٥٠ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذي وقع الفعل في ظنه ، كما أنه لا يقتضى ترخيصا مما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكررا من قانون الزراعة المذكور المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالادانة الى أن تسوية لأرض لأصلاحيها تحتاج الى تصريح من الجهة المختصة ، فانه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون متعيينا نقضه) .

« طعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣ »

٤ - (تسوية الأرض الزراعية دون نقل أتربة منها لا يعد تجريفا
عدم استنزامه ترخيصا . أساس ذلك ؟

مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في القانون) .

« طعن رقم ٣٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩ »

٥ - (وكان قيام المزارع بتسوية أرضه بوضع تراب ما علا منها
في ما انخفض ليصيرا في مستوى واحد فعلا غير مؤتم عملا بالمادة الأولى من
قرار وزير الزراعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر اعمالا لحكم المادة ١٥٠ من
قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣
وكان ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى جاء غامضا ولا يبين منه أركان
الجريمة المسندة الى الطاعن ولم يفصح عن ظروف التجريف وسببه كما
لم يبين الحكم مضمون ومؤدى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت
الواقعة فضلا عن أنه برغم ما أورده في مدوناته من أن المتهم قام بتسوية
الأرض ورغم ذلك لم يلتفت الى هذا الموضوع ولو أنه عنى ببحثه لجاز أن يتغير
وجه الراى في الدعوى فانه يكون معينا مما يوجب نقضه والاعادة) .

« طعن رقم ٦٦٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٤ »

١٥ - ثانيا : أخذ أتربة التربة أثناء عملية خدمة الأرض لاستعمالها في أغراض التتريب تحت الماشية :

نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ المضافة بالقرار الوزاري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨٤ على أنه :
(كما لا يعد تجريفا أخذ أتربة أثناء عملية خدمة الأرض لاستعمالها في أغراض التتريب تحت الماشية) ومن ثم فقد أصبح الحصول على هذه الأتربة منذ العمل بالقرار الوزاري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨٤ من تاريخ صدوره في ١٩٨٤/٥/٢١ (م ٣) لا يحتاج الى ترخيص ، لأن القرار الأخير أخرجه من نطاق التجريف المحظور .

أما قبل العمل بالقرار الوزاري المذكور كان يشترط لأخذ هذه الأتربة الحصول على ترخيص من مدير مديرية الزراعة المختص بعد موافقة المحافظ اذا كانت المادة ٢ من القرار الوزاري رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ تنص قبل تعديلها بالقرار المذكور على أنه : (يجوز الترخيص بتجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها وبصفة خاصة في المناطق والحالات الآتية :

(د) أخذ أتربة من الأرض الزراعية أثناء عملية الخدمة بغرض التتريب تحت الماشية لعمل سماد بلدي لذات الأرض ، وذلك بمراعاة حاجة المزارع ومواشيه .

وقد ألغيت الفقرة (د) المذكورة بالمادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨٤ :

ويشترط لأخذ الأتربة طبقا لهذا النص ، أن يكون أخذ الأتربة من الأرض أثناء عملية الخدمة ، أي خدمة الأرض لإعدادها للزراعة ، كحرث الأرض أو تقاوة الحشائش منها ... الخ ، فلا يجوز إذن أخذ الأتربة من الأرض في غير الفترات التي تتم فيها عملية خدمة الأرض .

في هذا الشأن يجب أن يكون أخذ الأتربة بغرض التثريب تحت الماشية لعمل سماد
بلدى للأرض الزراعية .

ولا يشترط أن تكون هذه الماشية مملوكة للمزارع بل يكفي أن
تكون في حيازته .

كما لا يشترط أن يكون أخذ الأتربة بغرض التثريب لعمل سماد بلدى
لذات الأرض التي أخذت منها الأتربة ، بل يكفي أن يكون القصد من اعداد
هذا السماد هو استعماله في أى أرض زراعية يحوزها المزارع .

وكانت الفقرة (د) من المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ٦٠
لسنة ١٩٨٤ (الملغاة) تشترط أن يكون عمل السماد البلدى لذات الأرض
التي أخذت منها الأتربة .

ولم يحدد النص الحد الأقصى للعمق الذى تؤخذ منه الأتربة ، ولكنه
يجب رغم ذلك التقيد فى هذا الشأن بالحد الأقصى المقرر لعمق التجريف
الذى يرخص به طبقا للمادة الرابعة من القرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤
وهو ٢٥ سم .

الا أنه ليس معنى ذلك أن يسمح بأخذ الأتربة حتى هذا العمق بصفة
مطلقة ، ذلك أن روح النص وعلته توجب أن يكون أخذ الأتربة فى حدود
حاجة المزارع كما كانت تقضى الفقرة (د) من المادة الثانية من القرار الوزارى
رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ الملغاة سالفة الذكر .

١١ - ثالثا : اجازة الحصول على ترخيص بتجريف الأرض ونقل
الأتربة فى بعض المناطق لأغراض تحسين الأرض زراعيًا او المحافظة على
خصوبتها :

فقد نصت المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤
المعدلة بالقرار الوزارى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨٤ على أنه (يجوز الترخيص

بتجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيا أو المحافظة على خصوبتها وفقا للشروط والضوابط المنصوص عليها في المواد التالية وبصفة خاصة في المناطق الآتية :

(أ) المناطق التي أزيلت المباني القائمة عليها .

(ب) الأراضي البور .

(ج) أراضي الجزائر التي تروى بالآلات الرافعة .

ويستفاد من هذه المادة ما يأتي :

١ - أنه لا يجوز تجريف الأرض الزراعية في المناطق الموضحة بالمادة ، الا بموجب ترخيص من مدير مديرية الزراعة يصدر بعد موافقة المحافظ المختص .

فإباحة التجريف في المناطق المشار اليها رهن بصدور هذا الترخيص ويكون الترخيص بالتجريف ، ترخيصا في ذات الوقت بنقل الأتربة الناتجة عن التجريف .

٢ - أن اجازة الترخيص بالتجريف في المناطق المذكورة بالمادة هو اما بقصد تحسين الأرض زراعيا واما بقصد المحافظة على خصوبتها .

٣ - أن المقصود بالأراضي البور المنصوص عليها بالبند (ب) من المادة هي الأراضي البور القابلة للزراعة ، أما اذا كانت الأراضي البور غير قابلة للزراعة فانها لا تعد أرضا زراعية ويضحي تجريفها غير خاضع للحظر .

ويؤيد هذا النظر أن المادة ١٥٢ المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ التي حظرت اقامة أى مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ٠٠٠ الخ ، اعتبرت في حكم الأرض الزراعية ، الأراضي البور الداخلة في الرقعة

الزراعية بشرط أن تكون هذه الأراضي قابلة للزراعة (٧) .

(انظر شرح المادة ١٥٢) .

واذا صدر الترخيص بأخذ الأتربة في الحالات السابقة وجب أن يحدد القرار الصادر بالترخيص عمق التجريف الذى يجب ألا يتجاوز بأى حال من الأحوال ٢٥ سم ٢ كما سيلي بيانه .

٤ - المناطق المنصوص عليها بالمادة والتي يجوز الترخيص فيها بالتجريف لم ترد على سبيل الحصر ، وهذا واضح من صياغة المادة من أنه (يجوز الترخيص بتجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها . وبصفة خاصة في المناطق الآتية) :

وعلى ذلك يجوز أن يصدر الترخيص بالتجريف ونقل الأتربة في مناطق غير المنصوص عليها في المادة ، أو في بعض الحالات أخرى .

وعدم إيراد المناطق والحالات الأخرى التي يجوز فيها التجريف ونقل الأتربة على سبيل الحصر ، خطأ تردى فيه القرار الوزارى المذكور ، لأن الفقرة الثامنة من المادة (١٥٠) أحالت الى القرار الوزارى فى بيان الحالات التى يعتبر فيها تجريف الأرض ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، بيان حصر حتى لا يكون تحديد بعض هذه الحالات

(٧) وكانت المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ المذكورة قبل تعديلها بالقرار الوزارى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨٤ تتضمن فقرة أخيرة برقم (د) نصها كالآتى :

(أخذ أتربة من الأرض الزراعية أثناء عملية الخدمة بفرض التتريب تحت الماشية لعمل سماد بلدى لذات الأرض ، وذلك بمراعاة حاجة المزارع ومواشيه) .

أى أنه كان يشترط لأخذ أتربة أثناء عملية الخدمة بفرض التتريب تحت الماشية لعمل سماد بلدى لذات الأرض التى تؤخذ منها الأتربة الحصول على ترخيص بذلك ، وواضح أن أخذ هذه الأتربة قصد به المحافظة على خصوبة الأرض (راجع أيضا بند ١٠) .

مخاضاً لتقدير جهة الادارة او المحاكم .

(راجع بند ٨) .

١٢ - شروط منح الترخيص :

يشترط لمنح الترخيص بتجريف الاراضى الزراعية طبقاً للمادة الثالثة من القرار الوزارى تقديم طلب على النموذج المرافق للقرار الوزارى (منشور بنهاية الكتاب) الى مدير مديرية الزراعة المختص ، ويجب أن يرفق بالطلب ما يأتى :

(أ) موافقة المالك كتابة على تجريف أرضه الزراعية اذا لم يكن الطلب مقمداً منه .

(ب) الايصال الدال على سداد الرسم المقرر . وهذا الرسم قدره مائة جنيه مصرى عن كل فدان أو كسوره يسدد للحساب الخاص فى الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى (م ١/١١ من القرار الوزارى) .

(ج) خريطة مساحية بمقياس الرسم ١ : ٢٥٠٠ تبين موقع الأرض المراد تجريفها وحدودها .

(د) السبب المطلوب من أجله تجريف الأرض .

١٣ - اجراءات اصدار الترخيص :

١ - تنشأ بكل مركز لجنة لمعاينة الاراضى المطلوب تجريفها برئاسة مدير الادارة الزراعية بالمركز وعضوية المشرف الزراعى وأحد أعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية ومندوب المساحة ، ويصدر بتشكيلها قرار من مدير الزراعة المختص .

وتتولى هذه اللجنة معاينة الأرض موضوع طلب الترخيص على الطبيعة خلال أسبوعين من تاريخ ورود الطلب لمديرية الزراعة وتحرير تقرير عن كل حالة على حدة يتضمن البيانات الموضحة فيما بعد .

(أ) المساحة المطلوب الترخيص بتجريفها وحدودها ورقم القطعة

الواقعة بها واسم الحوض ورقمه واسم الناحية ومدى مطابقتها لبيانات كل من الطلب والخريطة المقدمين من الطالب .

(ب) مدى تأثير أرض الغير نتيجة الترخيص بالتجريف وأخذ الأتربة من الأرض موضوع الطلب .

(ج) الحاصلات القائمة أثناء المعاينة بالأرض المطلوب الترخيص بتجريفها .

(د) توضيح درجة خصوبة التربة من واقع كل من المعاينة وكشوفه المحصر التصنيفى للتربة .

(هـ) رأى اللجنة من حيث قبول الطلب أو رفضه مع بيان أسباب ذلك ، وفى حالة الموافقة تحدد العمق الموصى به للتجريف بحيث لا يجاوز باى حال من الأحوال ٢٥ سم .

ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور جميع أعضائها وتصدر توصياتها بأغلبية الآراء ، وفى حالة التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس ويرفع التقرير فور اتمامه مشفوعا بقرار اللجنة الى مدير مديرية الزراعة المختص .

ومفاد ما تقدم أن معاينة اللجنة للأرض موضوع طلب الترخيص وجوبية ، وتبطل توصية اللجنة اذا لم تسبقها هذه المعاينة .

اما ميعاد الأسبوعين المحدد لاجراء المعاينة فهو من المواعيد التنظيمية التى لا يترتب على مخالفتها ثمة بطلان .

وتسبب اللجنة لقرارها وجوبى ، ويترتب على عدم تسبب اللجنة قرارها بطلان التوصية الصادرة منها .

٣ - تنشأ لجنة بكل محافظة برئاسة مدير الشئون الزراعية وعضوية مدير ادارة التعاون الزراعى ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية المركزية. متعددة الأغراض بالمحافظة . وتتولى هذه اللجنة النظر فى تقارير لجان المعاينة

بالمركز فور ورودها وفحص الشكاوى التى تقسم اليها من ذوى الشأن.
واصدار توصياتها بخصوصها .

ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور جميع الأعضاء وتصدر
اللجنة توصياتها بأغلبية الآراء وترفعها الى مدير مديرية الزراعة المختص
ليتولى اعتمادها من المحافظ المختص (م ٥) . وللمحافظ اعتماد هذه
التوصيات ، كما له ألا يأخذ بها .

٤ - يصدر مدير مديرية الزراعة الترخيص اللازم فى حالة الموافقة
على الطلب مثبتا به البيانات المذكورة بالطلب وما أسفرت عنه المعاينة والعمق
المصرح به بالتجريف وتكون مدة الترخيص ستة شهور غير قابلة
للتجديد (م ٦) .

فاصدار مدير مديرية الزراعة للترخيص مجرد تنفيذ لاعتماد المحافظ
توصية اللجنة سالفة الذكر بالموافقة على الطلب .

٥ - فى حالة رفض الطلب يخطر الطالب بذلك (م ٦) .

ولم يحدد القرار الوزارى وسيلة اعلان طالب الترخيص بقرار
الرفض . ومن ثم فان جهة الادارة ليست ملزمة باتباع وسيلة معينة فى
هذا الاخطار . فيمكن أن يكون ذلك باعلان على يد محضر أو عن طريق
أى موظف تابع لها ، أو بكتاب موصى عليه ، وقد يكون الاخطار بأصل القرار
أو بصورة منه (٨) .

١٤ - الطعن أمام القضاء الإدارى فى القرار الصادر برفض
الترخيص :

القرار الصادر بالموافقة على الترخيص أو برفضه يصدر من المحافظ
المختص لأن ما تعرضه اللجنة المنصوص عليها بالمادة الخامسة من القرار

(٨) الدكتور سليمان الطماوى ، القضاء الإدارى الكتاب الأول قضاء
الالغاء ١٩٧٦ ص ٥٧٤ - المحكمة الإدارية العليا فى ٨/١٢/١٩٦٢ السنة
٨ ص ١٩٢ .

الوزارى على المحافظ عن طريق مدير مديرية الزراعة هو مجرد توصيات منها للمحافظ ، له أن يصدر قراره وفقا لها ، وله ألا يأخذ بها . والقرار الصادر من المحافظ برفض الطلب هو قرار ادارى (٩) ومن ثم فإنه يجوز لطالب الترخيص الطعن فى قرار المحافظ الصادر برفض طلب الترخيص أمام محكمة القضاء الادارى عن طريق دعوى الالغاء عملا بالمادتين ١٠/خامسا ، ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (المعدل) بشأن مجلس الدولة .

وترفع دعوى الالغاء خلال ستين يوما من تاريخ اخطار الطالب بقرار رفض الترخيص .

وقد تناولنا فيما تقدم كيفية اخطار طالب الترخيص بقرار الرفض .

والتساعده أن عبء اثبات الاعلان الذى تبدأ به مدة الطعن يقع على عاتق الادارة (١٠) . ويقوم مقام الاعلان فى بدء سريان ميعاد الطلب العلم اليقيني بقرار الرفض (١١) .

١٥ - الحظر الوارد على المرخص له :

طبقا للمادة السابعة من القرار الوزارى يحظر على المرخص له ما يأتى :

(أ) الاضرار بخصوبة التربة .

(ب) الاضرار بالأراضى المجاورة أو التأثير على نظام الري والصرف بسبب انخفاض مستوى الأرض نتيجة التجريف .

(٩) القرار الادارى هو افصاح الادارة عن ارادتها الملزمة ، بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا ، وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة .
(١٠) المحكمة الادارية العليا فى ٨/١٢/١٩٦٢ السنة ٨ ص ١٩٢ .
(١١) المحكمة الادارية العليا فى ١٤/٤/١٩٦٢ منشور بالطماوى ص ٥٧٩ .

(ج) أخذ أتربة لاي غرض من الأغراض فى نفس القطعة المرخص بتجريفها قبل مضي عشر سنوات على تجريفها .

١٦ - الرقابة على تنفيذ الترخيص بالتجريف :

حتى يمكن لمديرية الزراعة احكام الرقابة على تنفيذ الترخيص بالتجريف طبقا للشروط الموضحة به ، فقد اوجب القرار الوزارى ما ياتى :

١ - أن يقوم المرخص له بالتجريف لاي عمق باخطار الادارة الزراعية بالمركز خلال اسبوع من انتهاء عملية التجريف لاعادة المعاينة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤ ، وترفع اللجنة تقريرها لمدير الزراعة (م ٨) .

٢ - أن يتولى المشرف الزراعى المختص تقسيم أحواض القرية فيما بين أعضاء ادارة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بالقرية ويحرر عن هذا التقسيم محضر من صورتين تودع احدهما الجمعية التعاونية الزراعية المختصة وتودع الأخرى الادارة الزراعية بالمركز ، وعلى كل عضو اخطار المشرف الزراعى والادارة الزراعية بالمركز عن أية مخالفات لأحكام هذا القرار (م ٩) .

١٧ - الاعفاء من زراعة المحصول المقرر زراعته :

تعفى المساحات المرخص بالتجريف فيها من زراعة المحصول المقرر زراعته فى الموسم الذى أجريت فيه عملية التجريف سواء كان شتويا أو صيفيا عاديا أو نيليا على أن يلتزم المزارع بزراعة المحصول المقرر زراعته فى الموسم التالى بعد ذلك (م ١٠) .

١٨ - آثار مخالفة القرار الوزارى للفقرة الثالثة من المادة (١٥٠)

فيما يختص باشتراطه الحصول على ترخيص بالتجريف :

أوضحنا تفصيلا فى بند (٨) أن الفقرة الثالثة من المادة (١٥٠) أجازت تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، على أن يحدد وزير الزراعة بقرار منه الحالات التى

يعتبر التجريف ونقل الأتربة فيها ، لأغراض تحسين الأرض زراعياً أو المحافظة على خصوبتها ، بحيث إذا كان التجريف أو النقل داخلاً ضمن هذه الحالات كان فعلاً مباحاً . وذلك دون أن توجب الفقرة المذكورة الحصول على ترخيص بالتجريف أو النقل من أى جهة إدارية أو تعهداً إلى وزير الزراعة والأمن الغذائي بوضع تنظيم للترخيص بالتجريف .

وقد رأينا أنه على الرغم من ذلك أوجب قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي ، الحصول على ترخيص بالتجريف من مدير مديرية الزراعة بناءً على موافقة المحافظ لأغراض تحسين الأرض زراعياً أو المحافظة على خصوبتها فى المناطق الواردة بالمادة الثانية منه وقد خاصنا إلى أن القرار الوزارى بذلك يكون قد خالف أحكام الفقرة الثالثة من القانون مخالفة صريحة .

ولما كانت القاعدة المقررة قانوناً ، أنه عند مخالفة تشريع أدنى درجة لتشريع أعلى درجة ، فإنه يجب تغليب التشريع الأعلى درجة وإهدار التشريع الأدنى . ومن ثم فقد أصبح من الواجب إهدار ما نص عليه القرار الوزارى من وجوب الحصول على ترخيص بالتجريف وأعمال نص الفقرة الثالثة من المادة (١٥٠) من القانون التى لا تتطلب هذا الترخيص . ويتعين على المحكمة من تلقاء نفسها أعمال حكم هذه الفقرة ، لأنها ملزمة بالتحقق من شرعية التشريع الفرعى الذى تنزله على واقعة التداعى ، لتعلق شرعية اللوائح بالنظام العام (١٢) .

وينبنى على هذا رأى ، أن تجريف الأرض ونقل الأتربة منها فى المناطق المنصوص عليها بالمادة الثانية من القرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ يصبح مباحاً دون الحصول على ترخيص بالتجريف من مدير

(١٢) الدكتور أحمد سلامة - المدخل لدراسة القانون - الكتاب الأول سنة ١٩٧٤ ص ١٢٣ .

مديرية الزراعة بناء على موافقة المحافظ المختص ، وأنه إذا أجرى التجريف على هذا النحو فلن المزارع لا يخضع للعقوبة المنصوص عليها بالمادة (١٥٤) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، والتي منعرض لشرحها فيما بعد .

والأبداى من قضاء حديث محكمة النقض أنها قد أخذت بهذا الرأى ،
اذ قضت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٩ فى الطعن رقم ٥٢٨٣ لسنة ٥٤ ق بأن :
(لما كان ذلك ، وكان قد صدر - من بعد - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣ ، ونصت المادة ١٥٠ منه على « يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة . وفى هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة فى نقل الأتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الإدارى ، وتودع المضبوطات فى المكان الذى تحدده الجهة الإدارية المختصة . ويعتبر تجريفا فى تطبيق أحكام هذا القانون ، إزالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ، ويجوز تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعى » . فان تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة منها لاستعمالها فى أغراض الزراعة غير مؤثم فى هذا النطاق ، ولا يقتضى ترخيصا على نحو ما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكرر من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ والتي كانت تنص على أن « يحظر بغير ترخيص من وزير الزراعة تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لصناعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإدارى . كما أن تجريف الأرض ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها فى نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه ، بما يتفق والعرف الزراعى ، يضحى كذلك غير مؤثم فى هذا النطاق أيضا ويكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه - بهذه المثابة أصلح للمتهم من

هذه الناحية ، متى يثبت أنه أجرى عملية تجريف الأرض أو نقل الأتربة منها بقصد استعمالها في أغراض الزراعة ، أو في أغراض تحسينها زراعية أو المحافظة على خصوبتها وفقا لقرار وزير الزراعة - على ما سلف بيانه - وبالتالي يكون هذا القانون الواجب التطبيق على الطاعن ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه في هذا الصدد لم يفصل فيها بحكم بات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لصالحه عملا بالمادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ واذ كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر في حق الطاعن - بوصفه أصليح له - يقتضى استظهار أن التجريف محل الاتهام ، لغير استعمال الأتربة في أغراض الزراعة أو تحسين الأرض زراعية أو المحافظة على خصوبتها ، على السياق المتقدم - وكان الحكم المطعون فيه قاصرا عن استظهار ذلك ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تستبينه من أغراض التجريف . وذلك دون حاجة الى بحث وجوه الطعن) .

انما يجب الالتزام بالشروط الموضوعية للتجريف التي نص عليها القرار الوزاري .

وعلى سبيل المثال ، يجب ألا يجاوز عمق التجريف ٢٥ سم ٢ . فالعمق الأخير هو الحد الأقصى لعمق التجريف ، وليس معنى ذلك أن يتم التجريف في كافة المناطق المسموح بها طبقا لهذا الحد الأقصى ، فقد لا تتطلب دواعي التجريف استنفاد هذا العمق في بعضها .

ولما كنا قد خلصنا الى اهدار ما اشترطه القرار الوزاري من استصدار ترخيص بالتجريف ، فلن تكون هناك ثمة سلطة لها الحق في تحديد العمق المناسب لكل حالة تجريف مقدما ، ومن ثم يضحى تقدير مدى مناسبة هذا العمق في كل حالة خاضعا للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع ، وله الاستعانة في ذلك بذوى الخبرة .

١٩ - ضبط وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في نقل الأتربة :

بعد أن حظرت الفقرة الأولى من المادة (١٥٠) تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة ، نصت الفقرة الثانية منها ، على أنه في هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في نقل الأتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الإداري ، وتودع هذه المضبوطات في المكان الذي تحدده الجهة الإدارية المختصة . وليس المقصود بضبط الأشياء سالفة الذكر هو مصادرتها ، لأن المصادرة لا توقع إلا بموجب حكم قضائي ، لا بمجرد قرار إداري ، وعلى هذا نصت المادة ٣٦ من دستور ١٩٧١ بقولها :

(المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي) .

وهذا ما أكدته المحكمة الدستورية العليا في حكمها الصادر بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨١ في القضية رقم ١٨ لسنة واحدة قضائية « دستورية » .

فقد جاء بهذا الحكم ما يأتي :

(وحيث أن المشرع الدستوري أرسى الأحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه في المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن « المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي » ، فنهى بذلك نهيا مطلقا عن المصادرة العامة ، وحدد الأداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليس قرارا إداريا حرصا منه على صون الملكية الخاصة من أن تصادر إلا بحكم قضائي ، حتى تكفل إجراءات التقاضي وضماناته لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتنتفى بها مظنة العسف أو الافتئات عليه ، وتأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة القضائية هي السلطة الأصلية التي ناط بها الدستور إقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالأمر بالمصادرة . لما كان ذلك ، وكان

نص المادة ٣٦ المشار اليها اذ حظر تلك المصادرة الا بحكم قضائي قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد أن عمد المشرع الدستوري سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة « عقوبة » التي كانت تسبق « المصادرة الخاصة » ، في المادة ٥٧ من دستور ١٩٥٦ المقابلة للمادة ٣٦ من دستور ١٩٧١ ، وذلك حتى يجرى النص على اطلاقه ويتم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة في كافة صورها ، فان النص الذي يجيز لوزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه أن يأمر بالمصادرة اداريا يكون مخالفا للمادة ٣٦ من الدستور ، الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم دستوريته) .

وبذلك يكون المقصود بضبط الأشياء المذكورة ، هو مجرد التحفظ عليه وايداعها في المكان الذي تحدده الجهة الادارية المختصة ، وذلك الى أن يتم الفصل في الدعوى الجنائية المرفوعة عن واقعة نقل الأتربة من الأرض فاذا قضى في الدعوى الجنائية بالادانة ، فان المادة (١٥٤) من القانون - كما سيلي - توجب على المحكمة الحكم بمصادرة الأشياء المذكورة . وعندئذ يمكن تنفيذ حكم المصادرة ، لأن عقوبة المصادرة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الا اذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى (١٣) .

اما اذا قضى في الدعوى الجنائية بالبراءة فان هذه الأشياء تسلم الى مالكيها أو حائزها (١٤) .

(أنظر تفصيلات أخرى في شرح المادة ١٥٤) .

(١٣) نقض جنائي الطعنان ٣٨٥ ، ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٤ - طعن ٥١٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢ .
(١٤) وقد أشار السيد وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي عند مناقشة المادة ١٥٠ بمجلس الشعب الى غرض آخر من ضبط الأشياء المذكورة اذ قال :
(أما بالنسبة لما أثاره السيد العضو بشأن الجرارات التي يتم =

مادة ١٥١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥) (١) يحظر على المالك ونائبه أو المستأجر أو الحائز للأرض الزراعية بآية صفة ترك الأرض غير منزوعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها التي تحددها بقرار من وزير الزراعة .

كما يحظر عليهم ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوصيتها .

الشرح

٢٠ - الحكمة من النص :

استحدث المشرع هذا النص فى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ لمواجهة ظاهرة تبوير الأرض الزراعية التى بدأت فى الانتشار فى السنوات الأخيرة ، بهدف عدم المساس بالرقعة الزراعية فى البلاد ، إذ عمد البعض إلى ترك

= ضبطها ، فإن المستهدف من هذا المشروع بقانون هى انقاص حركة نقل الأتربة على جرارات ومقطورات فى الريف ، لأنه طبقاً للإحصاءات فإن الذى يحدث حالياً أن هناك ما يزيد على ٤٢ ألف جرار يعمل معظمها فى أعمال غير زراعية ومن بينها التجريف ، ونقل الأتربة على اعتبار أنها العملية المربحة من وراء تجارة الجرارات ، لذلك فإن سياسة وزارة الزراعة حالياً تستهدف استخدام الجرارات الصغيرة حتى لا تستخدم فى نقل الأتربة وإذا أراد الزارع نقل أتربة إلى حظائر الحيوانات فله أن يحصل على إذن بذلك من إدارة الزراعة بالمحافظة كما أن الوزارة لا تمنع ذلك ، فيمكن أن يحصل على هذا الإذن من المركز أو من الجمعية) .

مضبطة مجلس الشعب الطبعة المؤقتة الجلسة ٧٩ بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٣ ص ٢٣ ، .

(١) وكان نصها قبل التعديل كالاتى :

يحظر على المالك أو الحائز أياً كانت صفته ترك الأرض غير منزوعة لمدة سنتين من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها التى تحددها بقرار من وزير الزراعة كما يحظر عليه ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوصيتها .

الأرض الزراعية دون زراعة وإنما الى اتيان بعض الأفعال التي يكون من شأنها الحيلولة دون زراعتها ، أو المساس بخصوبتها ، قاصدين من ذلك تبوير الأرض وجعلها غير صالحة للزراعة توصلا الى اخراجها من عداد الأراضي الزراعية ، فيتمكنون من اقامة ما يريدونه من المنشآت أو الأبنية عليها وهم بمنأى عن الوقوع تحت طائلة العقاب .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون في هذا الشأن ، أن ضمن ما جاء بالقانون : (٠٠ استحداث تنظيم جديد يواجه مشكلة تبوير الأرض الزراعية سواء بالترك دون زراعة أو باتيان أى فعل أو امتناع عن فعل يؤدي الى ذلك وتقرير عقوبات على مخالفة ذلك تشمل انهاء عقد ايجار المستاجر المخالف) .

وقد عدل المشرع هذا النص بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ بعد أن تبين أن الحظر الوارد بهذه المادة (لم يؤد الى الغاية التي تفيهاها المشرع من منع تبوير الأرض الزراعية مما دعا الى ضرورة اجراء تعديل هذا النص مما يجعله شاملا ومحددا) (٢) .

٢٠ مكرر - الحظران الواردان بالمادة :

نصت المادة على حظرين هما :

١ - حظر ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات انتاجها التي تحدد بقرار من وزير الزراعة .

٢ - حظر ارتكاب أى فعل أو عدم الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها .

(٢) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ .

ونعرض لكل من الحظرين بالتفصيل على النحو التالي :

٢١ - الحظر الأول : حظر ترك الأرض غير منزوعة لمدة سنة :

يشترط لتحقيق هذا الحظر ما يأتي :

١ - أن يترك المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز للأرض الزراعية بآية صفة ، الأرض الزراعية غير منزوعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة (٣) .

والمقصود بالترك هو الترك الإرادي أو العمدى ، فيخرج من نطاق الترك ، الترك الذى يحدث نتيجة إهمال ، أو سبب أجنبي وإن كان لا يشترط فيه أن يصل إلى مرتبة القوة القاهرة ، كمرض المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز أو اضطراره إلى السفر إلى الخارج وعدم استطاعته أن يعهد إلى أحد آخر بزراعة الأرض أو إدارتها .

والحظر يسرى على المالك ونائبه ، سواء كانت النيابة اتفاقية أو قانونية كالولى الطبيعى أو الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب .

ويسرى على المستأجر ، والحائز بآية صفة (٤) ، كصاحب حق الانتفاع

(٣) وكانت مدة ترك الأرض غير منزوعة (سنتين) فى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، وجعلها مشروع القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ (مدة تزيد عن معمول واحد) ، فرأت اللجنة المشتركة جعل هذه المدة (سنة واحدة) حيث أن هناك أسباب كثيرة قد تمنع الزراع من اللحاق بكل زراعة ومنها العامل المادى وعدم توافره لدى المزارع وبالتالي لا يتمكن من مواجهة عناصر تكاليف الانتاج أو عدم توافر التقاوى فى الوقت المناسب أو تأخر حصوله على ماء الرى إلى غير ذلك من أسباب (تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب) .

(٤) وعند مناقشة مشروع القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من حيث المبدأ بمجلس الشعب قرر العضو صلاح الطاروطى بأن (القانون لم يفرق فى عملية ترك الأرض دون زراعة سواء كان التارك مالكا أو مستأجرا أو حائزا وأضاف كامة دون مبرر ويجب أن يفرق مشروع القانون بين المالك والمستأجر لأن المستأجر إذا ترك الأرض دون زراعة يجب طرده منها ، وإنهاء عقده ولكن المالك الآن غير قادر على زراعة أرضه ، لأن هناك نقصا =

والدائن المرتهن رهنا حيازيا ، ويسرى على الحائز دون مستند وهو الغاصب للأرض (٥) .
والنص عام يسرى على المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز سواء كان قطاعا خاصا أم جمعية تعاونية أم قطاعا عاما (٦) .

= في العمالة الزراعية وهذه قضية حيوية والبديل عنها الميكنة الزراعية وهي غير متوفرة وغير موجودة وأمام هاتين المشكلتين يجب قبل أن أوقع على مالك الأرض العقوبة في حالة ترك الأرض دون زراعة أن توفر له العمالة الزراعية والميكنة الزراعية التي تسهل له عملية الزراعة ولا أستطيع أن أعاقب المالك خصوصا أن كل مالك حريص على أن ينتج لأنه يريد الحصول على دخل من هذه الأرض وأمام مشكلة ندرة الأيدي العاملة الزراعية يضطر بعض الملاك الى ترك الأرض دون زراعة وهذه قضية مهمة وحيوية . خلاصة القول أنه قبل أن أشرع في وضع عقوبة فإن على الدولة أن توفر لملاك الأرض الزراعية جميع الوسائل اللازمة للزراعة . . . الخ) .

وقد أجاب على ذلك السيد وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي قائلا :
(أما فيما يختص بترك الأرض بورا دون زراعة لمدة سنتين والتي أثارها الأخ العضو صلاح الطاروطي ، فقد كانت في البداية سنة واحدة ، ولكن رئي بعد مناقشة الأمر في لجنة الزراعة والرى في مجلسكم الموقر أن تكون سنتين حتى تستبين النية الحقيقية ، وهل هناك نقص عمالة أم لا . . . الخ) .

مضبطة مجلس الشعب الطبعة المؤقتة الجلسة ٧٩ بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٣ ص ١٥ ، ١٨ .

(٥) وكان النص قبل تعديله بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ ينضغ للحظر (المالك أو الحائز أيا كانت صفته) ، فأضاف النص بعد تعديله نائب المالك والمستأجر ، رغم أن المستأجر يدخل ضمن مدلول الحائز .

(٦) فعند مناقشة مشروع القانون من حيث المبدأ بمجلس الشعب اقترح العضو حمدي الطحان (أن يضاف الى هذا القانون نص من شأنه أن يوضح أن هذا الحظر يسرى على الجمعيات التعاونية الزراعية التي تتوفر لديها مقومات زراعة هذه الأرض وكذلك الشركات الخاصة) .

وقد أجاب السيد وزير الزراعة والأمن الغذائي على هذا الاقتراح قائلا :
(اننى أتفق مع ما ذكره السيد العضو حمدي الطحان لأن نص القانون يؤدي الى امتداد العقوبة لتشمل الجمعيات التعاونية ما دامت حائزة لأرض زراعية ، فالعقوبة تشمل الحائز أيا كان هذا الحائز سواء أكان قطاعا خاصا أم جمعية تعاونية أم قطاعا عاما ، فتحن نعلم جميعا أنه بنص الدستور توجد ملكية خاصة وملكبة تعاونية وملكبة عامة . . . الخ) .

مضبطة مجلس الشعب الطبعة المؤقتة ، الجلسة (٤٧) بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٨٥ ص ٢٨ وما بعدها .

وتبدأ مدة السنة من تاريخ آخر زراعة ، والمقصود بذلك أن تبدأ مدة السنة من تاريخ انتهاء آخر زراعة بالأرض وليس من تاريخ بدايتها . ويجب أن تكون مدة السنة متصلة ، والمقصود بالسنة هنا ، السنة الزراعية ، وليس السنة التقويمية .

٢ - يجب أن تكون مقومات صلاحية الأرض للزراعة ومستلزمات إنتاجها التي يحددها قرار وزير الزراعة متوافرة .

فلا يتوافر الحظر إذا كانت الأرض غير صالحة للزراعة طوال مدة السنة أو بعضها ، ومن باب أولى لا يتوافر الحظر إذا كانت الأرض غير صالحة للزراعة (٧) بصفة دائمة كالأراضي الصحراوية والأراضي البور غير القابلة للزراعة .

ومقومات صلاحية الأرض للزراعة ترتبط بنوع الأرض الزراعية وطبيعتها وموقعها ومقدار مساحتها ، إلى غير ذلك من الأمور التي تدخل في

(٧) وأثناء مناقشة المادة بمجلس الشعب اقترح العضو توفيق زغلول إضافة عبارة (الصالحة للزراعة) بعد كلمة الأرض بحيث تكون صياغة المادة على النحو التالي : « يحظر على المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز للأرض الزراعية بآية صفة ترك الأرض الصالحة للزراعة غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة ٠٠٠ » ، وقد أيد في اقتراحه العضوان : إبراهيم شكري ونبيل أبو السعود .

وقد أجاب السيد رئيس المجلس على هذا الاقتراح قائلا :
(بما أن النص قد حدد من تاريخ آخر زراعة فإن هذا يعتبر أن الأرض صالحة للزراعة) .

كما أجاب مقرر اللجنة المشتركة قائلا :
(ان عبارة « من آخر زراعة » تقيد أن الأرض صالحة للزراعة وكذلك رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها التي تحدد بقرار من وزير الزراعة ، أي أن الأرض صالحة للزراعة وتم تبويرها دون عذر) . ولم يوافق المجلس على هذا الاقتراح .
« مضبطة المجلس » الطبعة المؤقتة ، الجلسة (٤٧) بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٨٥ ص ٣١ وما بعدها .

هذا المعنى . وجميع هذه الأمور تعتبر من المسائل الفنية البحتة التي يتوقف
الفصل فيها في معظم الحالات على رأى أهل الخبرة (٨) .

أما مستلزمات الانتاج ، فهي المواد اللازمة لزراعة الأرض ونضج
المحصول ، وهذه المستلزمات تختلف باختلاف نوع الأرض وطبيعتها
وموقعها .

وعبارة (مستلزمات انتاجها التي تحدد بقرار من وزير الزراعة) قد
أضافتها اللجنة المشتركة إلى مشروع المادة كما وردت بمشروع القانون ١١٦
لسنة ١٩٨٣ قبل عرضه على مجلس الشعب ، وقد علل تقرير اللجنة ذلك
بأنه (لسد الطريق أمام من يترك أرضه بدون زراعة بحجة عدم توافر
مستلزمات الانتاج ، وذلك حتى لا تترك الأرض الزراعية بدون زراعة
مما يعرضها للخطر والتعدي عليها) .

ويجب أن يصدر بتحديد مستلزمات الانتاج هذه قرار من وزير
الزراعة . ولذلك لا يجدى المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز نفعا أن
يتعلل في تركه الأرض دون زراعة الى عدم توافر أحد مستلزمات انتاجها
إذا كان لم يرد ضمن المستلزمات التي ينص عليها في القرار الذي يصدر
من وزير الزراعة .

والقرار الوزاري الساري في هذا الشأن هو القرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٦
بتنظيم صرف مستلزمات الانتاج لمختلف الحاصلات المعنول به اعتبارا من
موسم ١٩٦٦ الصيفي (م ٢) .

وقد نصت المادة الأولى من القرار على أن : (تصرف مستلزمات
الانتاج من تقاوى وأسمدة وغيرها لمختلف الحاصلات من جهات الصرف المختلفة

(٨) الأستاذ شريف كامل أحكام التجريف والبناء على الأرض الزراعية
١٩٨٣ ص ٣٦ وما بعدها .

طبقا للمعدلات المقررة حسب نوع تلك المحاصيل ومقدار المساحات المنزرعة فيها والمبينة في الكشف والحرائط والكروكيات المعتمدة من مديري الزراعة بالمحافظات وذلك بموجب بطاقة الجبازة الزراعية « نموذج ١ زراعة خدمات » .

٢٢ - الحظر الثانى : حظر ارتكاب أى فعل أو عدم الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها :

فبمقتضى هذا الحظر ، يحظر على المالك أو الحائز أيا كانت صفته - طبقا للتفصيل الموضح بالبند السابق - ارتكاب أى فعل أو عدم الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية ، أو المساس بخصوبتها .

والأفعال المحظور ارتكابها والأفعال المحظور عدم الامتناع عنها ، والتي تؤدى الى تبوير الأرض أو المساس بخصوبتها كثيرة ، وقد تختلف باختلاف مساحة الأرض ونوعها وطبيعتها .

ومن أمثلة الأفعال المحظور عدم الامتناع عنها ، أن تكون هناك مادة كيماوية لازمة لمعالجة الأرض حتى لا تقل أو تنعدم خصوبتها فيمتنع المالك أو الحائز عن معالجة الأرض بهذه المادة .

ومما تجدر الإشارة اليه ، أنه وقع خطأ فى صياغة المادة ١٥١ - كما وردت بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - فهي قد نصت فى عجزها على أنه (كما يحظر عليه ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها) ، والمشرع يقصد القول (أو عدم الامتناع عن أى عمل) وليس (أو الامتناع عن أى عمل) ، أى أن المشرع أسقط من النص لفظ (عدم) الواجب وروده قبل لفظ (الامتناع) .

وقد أشرنا الى هذا الخطأ فى الطبعة الأولى من هذا الكتاب (راجع ص ٣٠ من الطبعة الأولى) ، ومع الأسف لم يتنبه المشرع اليه عند تعديل

النص بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ ، فابقى على الصياغة المذكورة كما هي بالنص المعدل .

٢٣ - مخالفة المستأجر الحظرين المنصوص عليهما بالمادة ، تعد اخلاا بالتزام جوهرى يبرر اخلاء من الأرض المؤجرة طبقا للمادة (٣٥) من قانون الاصلاح الزراعى :

رأينا فيما تقدم ان المشرع تغيا من الحظرين المنصوص عليهما بالمادة (١٥١) القضاء على ظاهرة تبوير الأرض الزراعية بقصد عدم المساس بالرقعة الزراعية بالبلاد ، وهو ما يحافظ على مجموع الانتاج الزراعى بالبلاد ويسهم فى تدعيم الاقتصاد القومى ، كما رصد القانون - كما سنرى - عقوبة جنائية بالمادة (١٥٥) توقع على المخالف ومن ثم فان هذين الحظرين يكونان متعلقين بالنظام العام .

ولما كانت المادة (١٥١) قد فرضت هذين الحظرين على المالك ونائبه والمستأجر والحائز ومن ثم فان المستأجر اذا خالف هذين الحظرين يكون قد أخل بالتزام جوهرى يفرضه عليه القانون ، يبرر اخلاء من الأرض المؤجرة عملا بالمادة ١/٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ (المعدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥) والتي نقضى بأنه : (لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء الأطيان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها فى العقد الا اذا أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد ، وفى هذه الحالة يجوز للمؤجر أن يطلب من المحكمة الجزئية المختصة - بعد انذار المستأجر - فسخ عقد الايجار واخلاء المستأجر من الأرض المؤجرة) .

وهذان الحظران يندرجان ضمن الالتزام الذى تفرضه المادة ١/٦١٣ مدنى على المستأجر باستغلال الأرض المؤجرة وفقا لمقتضيات الاستغلال المألوف وأن يعمل بوجه خاص على أن تبقى الأرض صالحة للانتاج^(٩) .

(٩) راجع مؤلفنا أحكام الايجار فى قانون الاصلاح الزراعى الطبعة السابعة ١٩٩٢ ص ٢١٦ وما بعدها .

مادة ١٥٢ - يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها .

ويعتبر في حكم الأرض الزراعية ، الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية .

ويستثنى من هذا الحظر :

(أ) الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتباراً من هذا التاريخ إلا بقرار من مجلس الوزراء .

(ب) الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى ، والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج) الأراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة .

(د) الأراضي التي تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعي او الحيواني والتي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة .

(هـ) الأراضي الواقعة بزمام القرى التي يقيم عليها المالك سكناً خاصاً به او مبنى يخدم أرضه ، وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ج) يشترط في الحالات المشار إليها أنفاً صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ويصدر بتحديد شروط وإجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير (١) .

(١) طعن أمام المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٣ لسنة ٩ =

= قضائية « دستورية » بعدم دستورية المادة ١٥٢ وذلك فيما يتضمنه صدرها من حظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية وكذا البندين ب ، هـ من هذه المادة وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٩١ برفض الدعوى وقد نشر الحكم بالجريدة الرسمية - العدد ٢٠ في ١٦ مايو سنة ١٩٩١ ونشر الحكم كاملا فيما يلي :

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٤ مايو سنة ١٩٩١ الموافق ١٩ شوال سنة ١٤١١ هـ .

برئاسة السيد المستشار/ممدوح مصطفى حسن رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : الدكتور عوض محمد المر ، الدكتور محمد ابراهيم ابو العينين ،

محمد ولي الدين جلال ،

نهاد عبد الحميد خلاف ،

عبد الرحمن نصير ،

سامي فرج يوسف ،

أعضاء

المفوض

أمين السر

وحضور السيد المستشار/محمد خيرى عبد المطلب

وحضور السيد/رافقت محمد عبد الواحد

أصدرت الحكم الآتى :

في القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٢٣ لسنة ٩ قضائية « دستورية » .

المقامة من

السيد/أحمد عبد الرحيم محمد سالم

ضد

١ - السيد/رئيس الجمهورية .

٢ - السيد/رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد/رئيس مجلس الشعب .

٤ - السيد/وزير العدل .

٥ - السيد/النائب العام .

الاجراءات

بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٨٧ أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى الماثلة طالبا « القضاء بعدم دستورية القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بخصوص المادة ١٥٢ وخاصة بالنسبة للفقرتين ب ، هـ من هذه المادة » . وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها أصليا عدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

= وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة
اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .
حيث أن وقائع الدعوى - على ما يبين من صحيفتها وسائر أوراقها -
تتصل في أن النيابة العامة أحالت المدعى الى المحاكمة الجنائية متهما في
الجنحة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٨٥ منيا القمع باقامة مبان على أرض زراعية بغير
ترخيص ، ف قضى غيابيا - في ٢ يونيو سنة ١٩٨٦ - بحبسه ستة أشهر
مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه والازالة ، فعارض في هذا الحكم ،
وبجلسة ١٩ أكتوبر سنة ١٩٨٦ قضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع
بتأييد الحكم المعارض فيه ، فطعن في هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٥٩٦ جنح
مستأنف الزقازيق ، وبجلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٧ دفع بعدم دستورية
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، فقررت محكمة الموضوع التأجيل لجلسة
٣٠ مارس سنة ١٩٨٧ وصرحت له برفع الدعوى الدستورية ، فأقام
الدعوى الماثلة .

وحيث أن المستفاد من صحيفة الدعوى الدستورية أن المدعى يطعن
بعدم دستورية المادة ١٥٢ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣
لسنة ١٩٦٦ معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وذلك فيما يتضمنه
صدرها من حظر اقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية وكذلك
البندين ب ، هـ من هذه المادة .

وحيث أن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى على سند من
أن البنود من أ الى هـ من المادة ١٥٢ المشار اليها انما تتضمن استثناءات
من قاعدة حظر اقامة المباني والمنشآت الواردة بصدر المادة ، ومن ثم فإن
القضاء بعدم دستورية البندين ب ، هـ يؤدي بالضرورة الى اتساع دائرة
الحظر الوارد على اقامة المباني والمنشآت على الأرض الزراعية ، وهو
ما يتعارض ومصلحة المدعى .

وحيث أن المادة ١٥٢ المطعون عليها تنص على أن « يحظر اقامة أي
مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية وتعتبر في حكم الأراضي
الزراعية ، الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى
من هذا الحظر :

(أ)

(ب) الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني المقرى ، والذي يصدر
بتحديده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

=

(ج)

(د) =
(هـ) الأراضي الواقعة بزمام القرى التي يقيم عليها المالك مسكنه خاصا به أو مبنى يخدم أرضه ، وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة . وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ج) يشترط في الحالات المشار إليها أنفا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة مبان أو منشآت أو مشروعات ، ويصدر بتحديد شروط واجراءاته منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، ومؤدى هذا النص أن ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ من اشتراط الحصول على ترخيص مسبق من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أى مبان أو منشآت أو مستودعات في الأرض الزراعية ، إنما يالحق كل بند من البنود الواردة بالمادة عدا البند (ج) الخاص بالمشروعات ذات النفع العام التي تقيمها الحكومة ، بحيث لا يتسنى ممارسة أى من الاستثناءات الواردة بالبنود أ ، ب ، د ، هـ من المادة سالفة الذكر الا مشروطا بالحصول على الترخيص المنصوص عليه بتلك الفقرة الأخيرة ، ومن ثم يشكل نص هذه الفقرة جزءا لا يتجزأ من نص كل بند من البنود الأربعة المشار إليها فيقرأ كل بند مقترنا بما تتضمنه من ضرورة سبق الحصول على ترخيص من المحافظ المختص يحدد شروط واجراءات منحه قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن المدعى إنما يستهدف من دعواه الدستورية المائلة الحكم بعدم دستورية ما يتضمنه صدر المادة ١٥٢ المشار إليها من حظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية وبعدم دستورية البندين ب ، هـ من هذه المادة فيما يتضمنه كل منهما - مرتبطا بحكم اللزوم بالفقرة الأخيرة من ذات المادة - من اشتراط الحصول على ترخيص مسبق من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة مبان أو منشآت على الأرض الزراعية ، ومن ثم فإن زعم المدعى على البندين ب ، هـ المشار إليهما لا ينصب على ما يتضمنه كل منهما من قاعدة حظر إقامة المباني والمنشآت ، وإنما على اشتراط الحصول على ترخيص من قبل إقامتها ، لما كان ذلك ، وكان الفصل فى دستورية النص المطعون عليه - بالتحديد السالف - من شأنه التأثير فى الاتهام الموجه الى المدعى والمطروح على محكمة الموضع ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى الذى أبدته هيئة قضايا الدولة بكونه فاقدا لأساسه حقيقا بالالتفات عنه .

وحيث أن المدعى ينعى على النص المطعون عليه اخلافا بالحماية التى كفلها الدستور للملكية الخاصة وذلك من خلال ما فهمه النص من قيود على البناء فى الأراضي الزراعية بما يحول دون استعمالها واستغلالها على الوجه الأكمل وبما يعتبر فرضا ضمنيا للحراسة عليها .

= وحيث أن هذا النعى مردود بأن الملكية الخاصة التي كفل الدستور صونها بنص المادة ٣٤ منه ليست حقا مطلقا وإنما أقامها الدستور على أساس أن لها وظيفة اجتماعية ينظم القانون أداها ، وقد حددت المادة ٣٢ من الدستور ملامح هذه الوظيفة باستلزامها أن تعمل الملكية الخاصة - وبوصفها ملكية غير مستغلة في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية وألا تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ، وتقتضي الوظيفة الاجتماعية للملكية وجوب مراعاة اعتبارات المصلحة العامة عند ممارسة السلطات التي يخولها حق الملكية ، وتبرز هذه الوظيفة بوجه خاص في مجال الانتاج حيث يتدخل المشرع لتنظيم النشاط الفردي ضمانا لعدم انحرافه عن الغايات المقصودة من مباشرته ، لما كان ذلك ، وكان التنظيم التشريعي محل الطعن المائل قد توخى مواجهة ظاهرة البناء في الأرض الزراعية بما ينقص في النهاية من رقعتها ويحد من غاتها وبحول دون استغلالها الكامل في أغراضها الانتاجية التي يعتبر الحفاظ عليها لازما للتنمية الاقتصادية في مجال الانتاج الزراعي ، تعميقا لدوره في تحقيق التقدم والرخاء واضطلاعا بأهم تبعاته في اشباع احتياجات المواطن للغذاء ، كان هذا التنظيم التشريعي - من جهة أخرى - لا يحول كلية دون البناء على الأرض الزراعية وإنما تقيأ أن يكون استغلالها في هذا النطاق في أحوال محددة تملئها الضرورة وبعد الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة وذلك ضمانا لأن تظل الأرض الزراعية مرصودة في استخداماتها على الأغراض المهيأة لها أصلا والمقصودة منها أساسا ، وكان هذا التنظيم لا يؤدي بحال الى غل يد مالك هذه الأرض عن ادارتها أو التصرف فيها - واذن - فإن حالة اخلال النص المطعون عليه بالحماية التي فرضها الدستور للملكية الخاصة وفرضه الحراسة عليها ، تكون على غير أساس .

وحيث أن المدعى ينعى على النص المطعون عليه مخالفة مبادئ الشريعة الاسلامية التي اعتبرتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع ، وذلك بمقولة أن حظر البناء على الأرض الزراعية يقيد حق الملكية بما يناقض هذه المبادئ .

وحيث أن هذا النعى بدوره مردود بأن النص المطعون عليه لا ينتقص - على ما سلف البيان - من الحماية الدستورية لحق الملكية ولا يجاوز نطاق الوظيفة الاجتماعية له ، وأن مبادئ الشريعة الاسلامية - التي كفل الدستور رد النصوص التشريعية اليها لضمان توافقها معها - لا تتعارض والتنظيم التشريعي محل الطعن المائل ، بل إنها تظاهره ، اعتبارا بأن لولي الأمر أن يتدخل لتنظيم الملكية اذا أساء الناس استخدامها أهداهم كره بوجه وحيمة رشيدة تحقيقا لمصلحة الجماعة ووفاء باحتياجاتها وذوقا للضرر عنها وهي مصالح مشروعة يستهدفها النص المطعون عليه بما يتضمنه من قيود على =

= البناء في الأرض الزراعية التي لا ينبغي تقليص مساحتها أو اخراجها عن استخداماتها الأصلية التي يتعين التركيز عليها وعدم الحد منها ، بحسبان أن الأرض الزراعية تمثل أحد الروافد الرئيسية للتنمية الشاملة .

وحيث أن المدعى ينعى كذلك على النص المطعون عليه حرمانه ملاك الأراضي الزراعية من البناء عليها مما يشكل اختلافاً بمبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه في المادة الثامنة من الدستور .

وحيث أن هذا النعى مردود بأن النص المطعون عليه وقد وضع تنظيمًا للبناء على الأرض الزراعية ، فإن هذا التنظيم قد قام على قواعد عامة مجردة

لا تتضمن تمييزاً بين المخاطبين بأحكامها ، وأن القيود التي فرضها هذا التنظيم - فضلاً عن قيامها على سند من الوظيفة الاجتماعية للملكية - تسرى في مواجهة أصحاب الأرض الزراعية دون تمييز باعتبارهم جميعاً في مراكز قانونية متماثلة بالنسبة للالتزام بتلك القيود والخضوع لأحكامها ومن ثم فإن الادعاء باخلال النص المطعون عليه بالفرص المتكافئة يكون قائماً على غير أساس .

وحيث أن المدعى ينعى أيضاً على النص المطعون عليه اخلاله بالمادة التاسعة من الدستور التي تتطلب الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد ، قولا منه بأن مواجهة ضرورات الحياة مع التزايد المستمر في عدد السكان ، كانا يقتضيان من المشرع عدم فرض القيود على البناء في الأرض الزراعية ، تلك القيود التي كان يغنى عنها التوسع في استصلاح الأراضي الصحراوية وزيادة الانتاج بالطرق العلمية الحديثة ، وهذا النعى مردود أيضاً بأن الأصل في سلطة المشرع في تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد بها الدستور بضوابط معينة ، وجوهر هذه السلطة التقديرية يتمثل في المفاضلة التي يجريها المشرع بين البدائل المختلفة لاختيار ما يقدر أنه أنسبها لمصلحة الجماعة وأكثرها ملاءمة لاوفاء بمتطلباتها في خصوص الموضوع الذي يتناوله بالتنظيم ، ومن ثم فإن ما ينعاه المدعى في هذا الصدد إنما ينحل إلى موازنة بين البدائل المختلفة وتعقيبا من جانبه على ما ارتآه المشرع منها ملبياً لصالح الجماعة في إطار تنظيمه لحق الملكية بما لا يخالف فيه للحماية الدستورية المقررة له ، الأمر الذي يجعل منعى المدعى في هذا الشأن فاسد الأساس حرياً بالالتفات عنه . وحيث أن البين مما تقدم أن النص المطعون فيه حسبما سلف بيانه - لا يتضمن مخالفة لأحكام الدستور ، فإن الدعوى المائلة تغدو حقيقة بالرفض .

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، والزم المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

الشرح

٢٤ - حظر إقامة مباني أو منشآت في الأرض الزراعية :

حظرت المادة إقامة أية مباني أو منشآت في الأرض الزراعية .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٠ الصادر تنفيذا للمادة ١٥٢ من القانون على أنه يقصد بالأراضي الزراعية في تطبيق أحكام هذا القرار الأراضي المزروعة بالفعل وما عليها من منافع (كالأجران والمخازن والحظائر وغيرها سواء كانت داخل الزمام أو خارجه وإيا كانت طريقة ربيها أو صرفها أو الضريبة المفروضة عليها سواء كانت مدرجة في بطاقة حيازة زراعية أو غير مدرجة . (انظر بند ٢٥) .

والمقصود بالمنشآت كل شيء متماسك ينشأ أو يقام على الأرض الزراعية ويتصل بها اتصال قرار ، ويكون من شأنه التأثير على مساحة الرقعة الزراعية ، وذلك بصرف النظر عن المادة التي يتكون منها . فيستوى أن يكون من الطوب أو الطين أو الأسمنت أو الخشب ، وعن مدة بقاءه على الأرض ، فقد يكون مقاما على وجه الدوام أو لفترة محدودة ، وعن الغرض من إقامته ، فيستوى أن يكون للسكنى أو لإقامة مصنع أو مخزن أو حظيرة ... الخ .

وواضح أن المنشآت بالمعنى السابق تشمل المباني ، ومع ذلك تضمن النص حظر إقامة المباني على استقلال . ولذلك نرى أن النص يقصد بالمباني ، المباني السكنية باعتبار أن إقامة المباني السكنية على الأرض الزراعية يشكل أكثر صور التعدي بالبناء عليها شيوعا ، ويفصح عن ذلك أن مناقشات مجلس الشعب حول هذه المادة كانت تدور حول حظر إقامة المباني السكنية .

**٢٥ - حظر اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم الأراضي الزراعية
لإقامة مبان عليها :**

حظر النص اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم الأراضي الزراعية لإقامة
مبان عليها .

وعلة هذا الحظر واضحة ، وهي أن اتخاذ إجراءات تقسيم الأراضي
الزراعية لإقامة مبان عليها سينتهى إلى تحويلها إلى أراضى معدة للبناء
والتضييق من نطاق الرقعة الزراعية .

والتقسيم طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار
قانون التخطيط العمراني ، هو كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن
إلى أكثر من قطعتين ، كما يعتبر تقسيما إقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته
على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصلة أو منفصلة .

فلا ينصرف التقسيم إلى الأراضي الكائنة داخل الحيز العمراني للقرى
أو داخل زمام القرى .

**وفي هذا قضت محكمة النقض - الدائرة الجنائية - بتاريخ
١٤/٣/١٩٩٠ في الطعن رقم ٦٧٢٨ لسنة ٥٨ ق بأن :**

(ومن حيث أن المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢
بإصدار قانون التخطيط العمراني قد عرفت التقسيم بأنه « كل تجزئة
لقطعة أرض داخل نطاق المدن إلى أكثر من قطعتين ، كما يعتبر تقسيما إقامة
أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني
متصلة أو منفصلة ، ومؤدى نص هذه المادة أن هناك حالتين للتقسيم الأولى
تجزئة قطعة الأرض إلى أكثر من قطعتين والثانية إقامة أكثر من مبنى على
قطعة الأرض - وأنه يجب لاسباب وصف التقسيم على الأرض - بالنسبة
للحالة الأولى - أن تقطع قطعة الأرض داخل نطاق المدن وفق الشروط
والأوضاع المحددة لها وأن تجزأ إلى أكثر من قطعتين .

لما كان ذلك ، وكان يلزم لصحة الحكم بالادانة في جريمة انشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون أن يستظهر العناصر التي أوردتها المادة الحادية عشرة سالفة الذكر ويدل على توافرها ٠٠٠ الخ) .

(راجع في تفصيل ذلك وفي النقد الموجه للمشرع مؤلفنا أحكام الإيجار في قانون الإصلاح الزراعي الطبعة السابعة ١٩٩٢ ص ٢٧٤ وما بعدها) .

٢٦ - ما يعتبر في حكم الأراضي الزراعية :

اعتبر نص المادة ١٥٢ من القانون في حكم الأرض الزراعية - بحيث يشملها الحظر الوارد بالبندين السابقين - الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية .

ومعنى ذلك أنه يجب لامتداد الحظر المنصوص عليه بالمادة الى الأراضي البور أن يتوافر الشرطان الآتيان :

١ - أن تكون الأرض البور قابلة للزراعة . لأن الأرض البور اذا كانت غير قابلة للزراعة فلا يمكن اعتبارها في حكم الأرض الزراعية . كما ان البناء عايقا لا يكون من شأنه المساس بالرقعة الزراعية بالبلاد .

٢ - أن تكون الأرض البور داخل الرقعة الزراعية .

ويجب لادانة المتهم في جريمة اقامة مبان أو منشآت على هذه الأراضي أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيمها لاقامة مبان عليها التحقق من توافر اشترطين المذكورين واستظهارهما في أسباب الحكم . وللمحكمة أن تستعين في سبيل ذلك بذوى الخبرة .

وقد قصد المشرع من الحاق هذه الأرض بالأرض الزراعية في نطاق الحظر ، الحيولة دون لجوء البعض الى تبوير أرضه الزراعية بهدف اقامة مبان عليها باعتبار أنها لم تعد في حكم الأرض الزراعية (٢) .

(٢) تقرير لجنة الزراعة والرى عن مشروع القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الملقى .

وقد قضت محكمة النقض بان :

١ - (لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة - حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا .

واذ كان قد صدر القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله ونص بالمادة ١٥٢ منه على أنه « يحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لاقامة مبان عليها ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر : أ - الأراضي الداخلة داخل كردون المدن المعتمد في ١٩٨١/١٢/١ ب - الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير » فان اقامة بناء على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد في ١٩٨١/١٢/١ واقامة بناء على أرض زراعية داخل الحيز العمراني للقرية الذي يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير - تضحى غير مؤتمة في هذا النطاق - واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتدليل عليها الى ما أثبتته محرر المحضر دون أن يبين ما اذا كانت الأرض محل البناء من الأرض الزراعية المحظور البناء عليها أم انها من الأرض الزراعية التي تخرج من هذا الحظر . على ما سلف بيانه ، فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم واعلان كلمتها فيما يشير الطاعن

بوجه طعنه فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بفسير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن) .

« طعن رقم ١٠٢٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦ »

٢ - (لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا ، واذ كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - الصادر بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ - قد نص فى المادة ١٥٢ منه على أن : « يحظر اقامة أية مبان أو منشآت فى الأراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لاقامة مبان عليها ، وتعتبر فى حكم الأراضى الزراعية الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر : أ - الأراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ ب - الأراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديدته قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير . » فان اقامة بناء على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ ، واقامته على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، تضحى غير مؤتمنة فى هذا النطاق ، وتكون الواقعة بمنأى عن التأثيم متى ثبت أن البناء محل الاتهام قد أقيم على أرض زراعية داخل كردون المدينة أو داخل الحيز العمرانى للقرية ، على ما سلف بيانه .

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، ولم يبين ما إذا كانت الأرض محل البناء من الأراضي الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها من الأراضي الزراعية التي تخرج عن هذا الحظر - على ما سلف بيانه - ومن ثم أغفل ما أثاره الطاعن من أن البناء أقيم في نطاق الحيز العمراني للقرية ، وهو دفاع جوهري في هذه الدعوى ، فإن الحكم يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ويتسع له وجه النعى .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن) .

« طعن رقم ١٢٧٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٨ »

غير أن قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٠ الصادر تنفيذا للمادة ١٥٢ سالفه الذكر (والذي ألغى القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ المعدل السابق عليه) عمم سريان أحكام التقسيم على الأراضي الزراعية الداخلة في الحيز العمراني للقرى أو داخل زمام القرى . فقد نصت المادة الأولى من القرار على أن : (يحظر إقامة المباني أو المنشآت في مبان عليها وذلك وفقا لحكم المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار إليه .

ويقصد بالأراضي الزراعية في تطبيق أحكام هذا القرار الأراضي الأراضي الزراعية أو اتخاذ اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لأقامة المزروعة بالفعل وما عليها من منافع (كالأجران والمخازن والحظائر وغيرها) سواء كانت داخل الزمام أو خارجه وأيا كانت طريقة ربيها أو صرفها أو الضريبة المفروضة عليها سواء كانت مدرجة في بطاقة حيازة زراعية أو غير مدرجة .

ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة .

وهذا النص يتضمن تعديلا للمادة ١١ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني ، وهو لا يجوز ، لأن القاعدة أنه لا يجوز لتشريع أدنى تعديل تشريع أعلى والا كان مخالفا للقانون .

استثناءات من الحظر :

استثنت المادة من حظر اقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لاقامة مبان عليها خمس فئات من الأراضي الزراعية تعرض لها على التوالي :

٢٧ - (أ) الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/٢١ مع عدم الاعتماد بأية تعديلات على الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء .

والأراضي التي يسرى عليها الاستثناء من الحظر فئتان :

١ - الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ أي الأرض التي أصبحت ضمن كردون المدن طبقا للقرارات الصادرة من السلطات المختصة وفقا للقوانين المعمول بها .

٢ - الأرض التي تضم الى كردون المدن اعتبارا من ١٩٨١/١٢/٢ بموجب قرار من مجلس الوزراء .

فلا يسرى الحظر على الأرض التي تضم الى كردون المدن اعتبارا من التاريخ المذكور بموجب القرارات الصادرة من السلطات المختصة طبقا للقوانين المعمول بها . وقد حدا الشارع الى هذا التشدد ما استبان له من امتداد أراضي كردون المدن بقرارات من السلطات المختصة طبقا للقوانين المعمول بها لتشمل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المجاورة للكتلة السكنية للمدن وهو ما يشكل خطرا بالغاً على الرقعة الزراعية .

وطبقا للفقرة الأخيرة من المادة يشترط صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة أية مبان أو منشآت • ويصدر بتحديد شروط واجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير - ونفاذاً لذلك صدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٠ فى شأن شروط واجراءات الترخيص بإقامة المباني والمنشآت فى الحالات المستثناة المنصوص عليها فى المادة ١٥٢ من قانون الزراعة معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ (٣) •

وقد نصت المادة الرابعة من القرار المذكور على أن تتولى مديرية الزراعة المختصة بكل محافظة بالاشتراك مع مديرية الاسكان والتعمير بها اجراء حصر شامل للأراضى الزراعية وما فى حكمها الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١/١٢/١٩٨١ وتصنيفها حسب حالتها ودرجة خصوبتها وعمل خرائط مساحية لها بمقياس رسم ١/٢٥٠٠ •

وتعد الوحدة المحلية لكل مدينة بالاشتراك مع الادارة الزراعية بها برنامجا زمنيا للترخيص فى إقامة المباني أو تقسيمها على الأرض الزراعية المرفوعة على الخرائط السالف ذكرها على أربعة مراحل تحدد لكل منها فترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات •

وتعتمد الخرائط المساحية والبرامج الزمنية المشار اليها من المحافظ المختص وترسل صورتها بعد اعتمادها الى الوزارة (الادارة العامة لحماية الأراضى) وتحفظ صورة معتمدة منها بكل من مديرية الزراعة بالمحافظة والادارة الزراعية والوحدة المحلية المختصة •

ولا يجوز النظر فى الترخيص بإقامة المباني أو التقسيمات وفقا لأحكام

(٣) الوقائع المصرية - العدد ٨٩ فى ١٤ أبريل سنة ١٩٩٠ - وقد حل هذا القرار محل القرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقرارات رقم ١٢ لسنة ١٩٨٥ ، ٨٥ لسنة ١٩٨٦ ، ٣٢٢ لسنة ١٩٨٦ •

قانون الزراعة المشار اليه وهذا القرار بالنسبة الى اراضى أى مرحلة قبل الانتهاء من الأراضى السابقة لها وفى جميع الأحوال يراعى عدم المساس بالمرأى والمصارف أو الطرق التى تخدم الزراعات القائمة (٤) .

(أنظر فى اجراءات طلب الترخيص المواد ١٠ وما بعدها من القرار الوزارى والمنشور بملحق الكتاب - أنظر أيضا بند ٣٤) .

وهذا الاستثناء لم يكن منصوفا عليه فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ فى شأن تعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، وانما ورد لأول مرة فى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى (م ٢ من مواد الاصدار - راجع دراسة تمهيدية) ، ثم رددته النص الحالى وينبنى على ذلك أنه اذا قدم المخالف للمحاكمة بتهمة اقامة مبان أو منشآت فى الأرض الزراعية فى ظل القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ وكانت هذه الأرض داخلية فى كردون المدن المشار اليه ولم يكن قد صدر فى الدعوى حكم نهائى (بات) حتى صدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ أو القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فان أيا من القانونين الأخيرين يعتبر قانونا أصلا للمخالف ويتعين تطبيق أحكامه وتبرئة المخالف .

ولمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم عملا بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . واذا كان البحث فى مدى توافر شروط الاستثناء المذكور يفرض تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض فانه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .

(٤) وكانت المادة السادسة من القرار الوزارى الملغى تشترط للترخيص باقامة المباني والمنشآت على الأراضى سالفة الذكر ، أن تكون هذه المباني والمنشآت مرتبطة بالموقع موضوع طلب الترخيص وأن يتعذر اقامتها فى غير الأراضى الواقعة داخل كردون المدن والا توجد أية مبان أو أراضى أخرى فضاء تحقق الغرض المطلوب . (انظر تفاصيل أخرى فى القرار الملغى والمنشور بملحق التشريعات) .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١ - (لما كان ذلك ، وكان قد صدر - من بعد - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣ ، ونص في المادة ١٥٢ منه على أن يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها - ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية .

ويستثنى من هذا الحظر :

(أ) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٢/١/

١٩٨١ .

(ب) الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى والذي يصدر

بتحديده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج) ٠٠٠ (د) ٠٠٠ (هـ) ٠٠٠ فان إقامة بناء على أرض زراعية

داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٢/١/١٩٨١ أو إقامته على أرض زراعية

داخل الحيز العمراني للقرية الذي يصدر بتحديده قرار من وزير الزراعة

بالاتفاق مع وزير التعمير ، تضحى غير مؤثرة في هذا النطاق ، ويكون

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بهذه المثابة أصح للمتهم من

هذه الناحية ، متى ثبت أن البناء محل الاتهام قد أقيم على أرض زراعية

داخل كردون المدينة أو داخل نطاق الحيز العمراني للقرية ، على ما سلف

بيانه ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ، ما دامت

الدعوى الجنائية المرفوعة عليه في هذا الصدد ، لم يفصل فيها بحكم بات ،

ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لصالحه عملاً بما تخوله

لها المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر

به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وإذا كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٢

من القانون الرقيم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر فى حق الطاعن بوصفه أصلح له - يقتضى استظهار أن البناء محل الاتهام يقع داخل كردون المدينة أو فى نطاق الحيز العمرانى للقرية - على السياق المتقدم - وكان الحكم المطعون فيه قاصرا عن استظهار ذلك ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تستبينه من نطاق موقع البناء . لما كان ذلك ، وكانت جريمة اقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص ، واقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ، انما تقوم على فعل مادى واحد ، هو اقامة البناء فالواقعة المادية التى تتمثل فى اقامة البناء ، هى عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى لها ، والتى تتباين صورها بتنوع مخالفة القانون ، وكانت جريمة اقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص ، هى الجريمة ذات العقوبة الأشد ، فان نقض الحكم بالنسبة لها - على نحو ما سلف - يوجب نقضه لتهمتى اقامته بدون ترخيص من الجهة القائمة على شئون التنظيم واقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ، وذلك بدون حاجة الى بحث ما يثيره الطاعن فى طعنه .

« طعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٠/٣ »

٢ - (وحيث أنه يبين من مطالعة الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن بوصف أنه فى يوم ١٥/١/١٩٨٠ أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة ، وقد دانه الحكم المطعون فيه - الصادر بتاريخ ١٩/١١/١٩٨١ - طبقا لهذا الوصف وعاقبه بالحبس مع الشغل أسبوعا واحدا وبتغريمه مائتى جنيه والازالة على نفقته . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ثم بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - وهو القانون الذى حدثت الواقعة فى ظله - قد نصت على حظر اقامة أية مبان فى الأراضى الزراعية واستثنت حالات معينة من هذا الحظر ، كما نصت المادة ١٠٧ مكررا (ب) من هذا القانون - فى فقرته

الأولى - على معاقبة مرتكب جريمة البناء فى الأرض الزراعية بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه الأرض موضوع المخالفة . ونصت فى فقرتها الثالثة على انه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الصادر فى أول أغسطس سنة ١٩٨٣ - بعد الحكم المطعون فيه - قد ألغى المادتين ١٠٧ مكررا ، ١٠٧ مكررا (ب) من قانون الزراعة واستبدل بهما المادتين ١٥٢ و ١٥٦ ، وقد نصت المادة ١٥٢ على حظر اقامة أية مباني فى الأراضى الزراعية واستثنت من هذا الحظر الأراضى الواقعة داخل الكردون المعتمد للمدن حتى ١٩٨١/١٢/١ ، والأراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى الذى يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير وذلك بالإضافة الى الحالات التى كانت مستثناة بموجب المادة ١٠٧ مكررا الملغاة ، ونصت المادة ١٥٦ فى فقرتها الأولى على معاقبة مرتكب جريمة البناء فى الأراضى الزراعية بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، كما نصت فى فقرتها الثانية على أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة . ولما كان من المقرر طبقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات انه اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم بما استحدثته من استثناء حالات معينة من حظر اقامة المباني فى الأراضى الزراعية لم تكن مستثناة بموجب القانون السابق ، فضلا عن أن مفاد ما نص عليه من عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة انه يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس ، وهو ما لم يكن جائزا فى ظل القانون القديم ، فان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ يكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى . واذ كانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم اذا صدر بعده قانون يسرى على

واقعة الدعوى فإنه ينبغي نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣) « طعن رقم ٣٣٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٠/٣٠ »

٣ - (وحيث أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن لاقامته بناء على أرض زراعية قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمادتين ١٠٧ مكررا ، ١٠٧ مكررا (ب) من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبغرامة مائتي جنيه والازالة . فاستأنف الطاعن ، ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بجلسة ١٩٨٢/١٠/٢٨ قبول ورفض وتأيد ، فقرر الطاعن بالنقض بالطعن المائل . لما كان ذلك ، وكان الأصل المقرر في القانون وعلى مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، الا أن الفقرة الثانية من هذه المادة تنص على أنه : « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصاح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » . وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . الصادر فى أول أغسطس سنة ١٩٨٣ - قد نص فى المادة ١٥٢ منه على استثناء حالات معينة من الحظر على اقامة مباني فى الأرض الزراعية كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٦ من القانون ذاته على أنه : « توقف الاجراءات والدعاوى المرفوعة على من أقاموا بناء على الأرض الزراعية فى القرى قبل تحديد الحيز العمرانى لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى اذا كانت المباني داخلية فى نطاق الحيز العمرانى للقرية » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصاح للمتهم ،

توكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المتقدم ذكره ، هو القانون الأصلح
للطاعن اذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصلياً بما اشتملت عليه أحكامه من
استثناءات من الحظر الوارد على البناء في الأراضي الزراعية في حالات معينة
إذا ما تحققت موجباتها على النحو السابق بيانه . لما كان ما تقدم ، فانه
يتمتع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته
من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر دون
حاجة لبحث أوجه الطعن) .

« طعن رقم ٤٤٢٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢ »

٢ - (لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١٠٧ مكرراً (فقرة أولى)
من قانون الزراعة سالف الذكر المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الذي
طبقه الحكم على واقعة الدعوى - قد جرى على النحو الآتي : « يحظر اقامة
أية مبان أو منشآت في الاراضي الزراعية ، ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية
الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا
الحظر الأراضي التي تنزع ملكيتها للمصلحة العامة أو الأراضي التي يقام عليها
المشروعات التي تخدم الانتاج الزراعي أو الحيواني بشرط الحصول على
ترخيص من وزارة الزراعة ومع ذلك يجوز لمالك الأرض في القرى اقامة
سكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك في الحدود التي يصدر
بها قرار من وزير الزراعة الا أنه بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٢ صدر
قانون التخطيط العمراني ونشر في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٢ - بعد صدور
الحكم الابتدائي وقبل صدور الحكم المطعون فيه - ونص في المادة الثانية من
مواد الاصدار على أنه : « يحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي
الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي ، ويعتبر في
حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية
ويستثنى من هذا الحظر (أ) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد
حتى ١/١٢/١٩٨١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات في الكردون اعتباراً من
هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء . . . » لما كان ذلك ، فان هذا

القانون الجديد يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن بما اشتملت عليه أحكامه من استثناء الأراضي المبينة بالبند (أ) من المادة الثانية منه من حظر البناء فيها وهو القانون الواجب التطبيق عملاً بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات فيما لو ثبت أن الأرض المقام عليها المبنى موضوع الاتهام داخله في نطاق الأراضي المستثناءة في البند المذكور لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى هذا القانون بل عامل المطعون ضدها بالقانون القديم رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر في أول أغسطس سنة ١٩٨٣ - بعد الحكم المطعون فيه - وأضاف إلى قانون الزراعة المشار إليه كتاباً ثالثاً يشتمل على مواد من بينها المادة ١٥٢ التي نصت على أنه « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها » ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية ، الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر : (أ) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١/١٢/١٩٨١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتباراً من هذا التاريخ إلا بقرار من مجلس الوزراء ، وبذلك فقد ردد هذا النص ذات الاستثناء السابق استحداثه في البند (أ) من المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني والذي لم يكن الحكم قد استظهر أمر انطباقه على المبنى موضوع الاتهام أو عدم انطباقه ، لما كان ما تقدم ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم ، والمقصود بالقانون الأصلح - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - القانون الذي ينشئ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم . فان القانون رقم ١١٦

لسنة ١٩٨٣ يتحقق به كذلك معنى القانون الأصلح من القانون القديم الذي طبقه الحكم المطعون فيه على واقعة الدعوى ، وذلك بما اشتملت عليه أحكامه من استثناء الأراضي الواقعة داخل كردون المدن على الوجه الوارد في القانون والتي لم تكن مستثناة من حظر إقامة المباني فيها وفقا للقانون المطبق ، ويضحي هذا القانون هو الواجب التطبيق على الواقعة اذا ما ثبت أن الأرض المقام عليها المبنى موضوع الاتهام تقع داخل هذا الكردون ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة كي تتاح للمطعون فرصة محاكمتها من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر ، دون حاجة الى بحث أوجه الطعن) .

« طعن رقم ٣٧٢٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧ »

٢٨ - (ب) الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى ، والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير :

المقصود بالحيز العمراني للقرية ، الكتلة السكنية للقرية والفراغ الذي يتخلل هذه الكتلة السكنية والفراغ الذي يحدد حولها (٥) .

وكان هذا الاستثناء - كما ورد بمشروع الحكومة وأقرته اللجنة المشتركة بمجلس الشعب - قاصرا على (الأراضي المتخللة الكتلة السكنية للقرى بما لا يمس الزمام الزراعي لكل قرية ، الذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير) . الا أنه عدل بمجلس الشعب

(٥) راجع تعليق رئيس مجلس الشعب أثناء مناقشة المادة اذ قرر (أن قانون التخطيط العمراني نص على الحيز العمراني ، ولكنه يشمل الكتلة السكنية والمساحة المتخللة وفراغا حولها يحدده وزير الزراعة ، فتعريف الحيز العمراني يسمح للسيد وزير الزراعة بتحديد الفراغ حول القرية الذي يضع به الفلاح الجرن أو النورج ... الخ) .

« مضبطة مجلس الشعب » الطبعة المؤقتة ، الجلسة ٧٩ في ١٦/٧/١٩٨٣ ص ٢٧ ، .

بعد مناقشات واسعة ، على النحو الوارد بالنص الراهن(٦) .

وواضح أن الحيز العمراني أوسع نطاقا من الأراضي المتخللة للكتلة السكنية ، لأنه يشمل بالإضافة الى تلك الأراضي ، انفضاء الكائن حول القرية الذي يحدده وزير الزراعة .

وينطبق هذا الاستثناء على العزب بالإضافة الى القرى ، لأن العزب

(٦) وقد قدم الاقتراح بتعديل هذا الاستثناء من العضو محب استينو ، وقد أوضح وجهة نظره قائلا :

(ان كلامي متعلق بما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة ونصها « الأراضي المتخللة الكتلة السكنية . . » ومعنى هذا ألا تقام المباني الا داخل الكتلة السكنية أن السيد الوزير يطالب بتعليق المباني لدورين أو ثلاثة وهذا صحيح لأن كل مبنى جديد يقام في القرى فإنه يبنى بالحراسانة المساحة ولدورين أو ثلاثة ، ولكن هل من المقبول أن تهدم المباني القائمة حاليا لاقامة مباني من دورين أو ثلاثة ؟

أما النقطة الأخرى التي أورد الحديث عنها فهي أن أجدادنا كانوا يقيمون « دابر » حول القرى يطلق عليه « دابر الناحية » فهل لا نأتي اليوم لنقيم تخطيطا للقرية ؟)

« مضبطة المجلس » الطبعة المؤقتة ، الجلسة ٧٩ في ١٦/٧/١٩٨٣ ص ٢٥ ، .

كما قرر أيضا :

(أقترح أن يكون نص الفقرة «ب» كما يلي :

« الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني » لأن النص على « الأراضي المتخللة الكتلة السكنية . . » معناه أنه لا يمكن البناء في المستقبل ، وأى بناء في المستقبل ولو على قيراط سيكون فيه مساس بالزمام ، لذلك أرى أن تحذف عبارة « بما لا يمس الزمام ») .

« مضبطة المجلس » الطبعة المؤقتة ، الجلسة ٧٩ في ١٦/٧/١٩٨٣ ص ٢٦ ، .

وقال العضو فكري الجزار :

(اني أتفق مع السيد الزميل محب استينو فيما ذكره وأقرر أنه في الماضي أيام حكم الأتراك كانوا يتركون نسبة معينة من الأراضي بكل قرية - وتسمى روك الأهالي - وتستغل للمناقع بها . . . الخ) .

« مضبطة المجلس » الطبعة المؤقتة ، الجلسة ٧٩ في ١٦/٧/١٩٨٣ ص ٢٦ ، .

عبارة عن تجمعات سكنية مثل القرى (٧) .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ على أنه يشترط صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة أية مبان أو منشآت على الأراضى سالفة الذكر ، ويصدر بتحديد شروط واجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، ونفاذاً لذلك نصت المادة السادسة من قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ (المعدل) على أنه يشترط للترخيص بإقامة المباني والمنشآت فى الأراضى سالفة الذكر ، أن تكون هذه المباني والمنشآت مرتبطة بالموقع موضوع طلب الترخيص وأن يتعذر إقامتها فى غير نطاق الحيز العمرانى للقرى ، وألا توجد أية مبان أو أراضى أخرى فضاء تحقق الغرض المطلوب .

وقد ألغى هذا القرار وحل محله قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٠ (منشور بملحق التشريعات) - أنظر أيضا بند (٣٤) .

وهذا الاستثناء - شأن الاستثناء السابق - لم يكن منصوباً عليه فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ .
(راجع ما جاء فى هذا الخصوص بالبند السابق) .

٢٩ - كيفية تحديد الحيز العمرانى للقرى :

نظم قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤

(٧) وأثناء مناقشة المادة بمجلس الشعب استفسر العضو ابراهيم شكرى عما اذا كان هذا الاستثناء يطبق على العزب ، فأجاب العضو محمد مهدى شومان (رئيس لجنة الزراعة والرى) بأن العزب توابع المقرى ومعترف بها على أنها تجمعات سكنية وما يطبق على التجمعات السكنية يطبق على العزب .

« مضبطة المجلس » الطبعة المؤقتة ، الجلسة ٧٩ فى ١٦/٧/١٩٨٣ ص ٢٧ وما بعدها .

(الملغى) كيفية تحديد الحيز العمراني للقرى فنص في المادة الثانية منه على أن :

(يكون تحديد الحيز العمراني للقرى فى تطبيق أحكام البند (ب) من المادة (١٥٢) من قانون الزراعة المشار اليه بواسطة لجنة بكل مركز ادارى تشكل بقرار من المحافظ المختص برئاسة مدير الادارة الزراعية بالمركز وعضوية ممثلين للاسكان والرى والمساحة والطرق والوحدة المحلية المختصة ، وذلك بمراعاة الضوابط الآتية :

(أ) تتخذ الكتلة السكنية الموضحة وآخر خرائط مساحية معدة للقرية أساسا لتحديد نطاق الحيز العمراني للقرية .
(ب) يتم رفع التوسعات التى حدثت فى تلك الكتلة السكنية والمتمثلة فى الكتلة السكنية الحالية على خرائط مساحية بمقياس ٢٥٠٠/١ يوضح بها نطاق كل من الكتلتين القديمة والحالية .

(ج) يتم عمل تصور تخطيطى لنطاق الحيز العمراني بمراعاة الكتلة السكنية الحالية مع اضافة مساحات لمواجهة توسعات المباني الخاصة بمرافق القرية بما يجعل خط نطاق الحيز منتظما بقدر الامكان ويتفق مع الأصول التخطيطية السليمة مع عدم المساس بالمرأوى أو المصارف أو غيرها من منافع القرية التى تخدم الأراضى الزراعية وذلك على ألا تتجاوز المساحات المضافة من جميع الجهات نسبة ٢٥٪ (اثنان ونصف فى المائة) من مجموع مساحة الكتلة السكنية القائمة حاليا .

وترفع اللجنة تصورها لنطاق الحيز العمراني للقرية الموضح على الخرائط سالفة الذكر الى لجنة تشكل بكل محافظة بقرار من المحافظ المختص برئاسة مدير مديرية الزراعة وعضوية سكرتير عام مساعد المحافظة ورؤساء الأجهزة المختصة بالاسكان والرى والنقل والمواصلات والمساحة والتخطيط العمراني والهيئة العامة لجهاز تحسين الأراضى .
وتتولى اللجنة المذكورة دراسة ما انتهت اليه أعمال لجنة المركز

واقرارها أو تعديلها بمراعاة النسبة المحددة في هذه المادة واعتماد هذه الخرائط من المحافظ المختص ويحفظ أصل الخرائط المعتمدة بديوان عام المحافظة ويتم ايداع صورة منها بالجهات المختصة بالزراعة والاسكان والمساحة بالمحافظة والادارة الزراعية المختصة بالمركز . وتعلق صورة باللصق بمقر الجمعية التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض بالقرية .

ولا يجوز إعادة النظر في نطاق هذا الحيز الا بعد مضي خمس سنوات على الأقل من تاريخ اعتماده من المحافظ المختص .

وواضح من المادة الثانية من القرار الوزاري سالفة الذكر أن تحديد الحيز العمراني للقرى يصدر بقرار من المحافظ المختص ، واذ كان وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي - بالاتفاق مع وزير التعمير والدولة للاسكان - هو الذي عهد بهذا الأمر الى المحافظ المختص ، فان ذلك يعد تفويضاً منه للمحافظ في مباشرة الاختصاص المخول له بموجب المادة ١٥٢/ب بتحديد الحيز العمراني للقرى (بالاتفاق مع وزير التعمير) .

وقد صدر بعد ذلك قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٠ وألغى القرار الوزاري السابق ، ونص في مادته الخامسة على أن: « يتحدد الحيز العمراني للقرى في تطبيق الفقرة (ب) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليه بالكتلة السكنية الرئيسية لكل قرية كما كشف عنها التصوير الجوي حتى ١٥/٤/١٩٨٥ وترفع هذه الكتلة على خرائط مساحية بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ وتعتمد من المحافظ المختص وعلى مديريات الزراعة كل في حدود اختصاصها موافاة الوزارة (الادارة العامة لحماية الأراضي) بصورة من هذه الخرائط بعد اعتمادها من المحافظ .

ويحظر الترخيص في الأراضي الواقعة داخل الحيز العمراني للقرى بالنسبة للمصانع أو قمائن الطوب ايا كان نوعها ، .

وقد تم التصوير الجوى لكافة قرى محافظات جمهورية مصر عدا القليل منها .

٣٠ - الوضع قبل صدور قرارات تحديد الحيز العمرانى :

تضمن البند (ب) من المادة ١٥٢ الذى أورد هذا الاستثناء أن الاستثناء يسرى على (الأراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى) ، ثم أعقب ذلك بعبارة (والتي يصدر بتحديدوها قرار من وزير الزراعة) . ومعنى ذلك أن الحيز العمرانى للقرى لا يكون له ثمة كيان قانونى الا اذا صدر بتحديداه قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، وقبل صدور هذا القرار لا يمكن القول بوجود هذا الحيز العمرانى ويستحيل تطبيق الاستثناء ، وبالترتيب على ذلك يكون الاستثناء المذكور عاطلا عن التطبيق حتى صدور القرار المشار اليه ، واذا كنا قد خلصنا فيما تقدم الى أن تحديد الحيز العمرانى يتم بقرار من المحافظ المختص ببناء على توصية اللجنتين المنصوص عليهما بالقرار الوزارى ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ المعدل ببناء على تفويض من وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى (بالاتفاق مع وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضى) ، وبعد إلغاء القرار الوزارى المذكور بالقرار الوزارى رقم ٢١١/١٩٩٠ أصبح الحيز العمرانى يتحدد بالكتلة السكنية الرئيسية لكل قرية كما كشف عنها التصوير الجوى حتى ١٥/٤/١٩٨٥ وترفع هذه الكتلة على خرائط مساحة بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ وتعتمد من المحافظ المختص (م ٥) .

ومن ثم فإن تطبيق الاستثناء يضحى رهينا بتحديد الحيز العمرانى على النحو سالف الذكر .

وحاصل ما تقدم أن البناء على الأرض الزراعية الواقعة بالقرى يظل محظورا فى الفترة السابقة على تحديد الحيز العمرانى للقرية على النحو السالف ، ويعاقب على مخالفة الحظر طبقا للمادة ١٥٦ من القانون .

(انظر أيضا شرح المادة ١٥٦) .

٣١ - (ج) الأراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة :

ويشترط لتطبيق هذا الاستثناء توافر الشروط الآتية :

١ - أن تكون الحكومة هي التي تقيم البناء وان كان لا يشترط أن يتم البناء بواسطتها مباشرة ، بل يجوز أن تعهد بإقامته الى الغير ، ولو كان شركة قطاع خاص أو أحد الأفراد .

٢ - أن يكون البناء الذي يقام من المشروعات ذات النفع العام .

وقد وردت عبارة (من المشروعات ذات النفع العام) بالنص مطلقة ، ومن ثم لا يجوز تخصيصها بغير مخصص ، أى لا يجوز تخصيصها بنوع المشروع أو الغرض من إقامته اذ يكفي أن يكون المشروع من المشروعات ذات النفع العام ويستوى أن يكون لأغراض الزراعة أو الري أو الصحة أو التعليم ... الخ .

وكان النص - كما ورد بمشروع الحكومة وأقرته اللجنة المشتركة بمجلس الشعب - يقيد مشروعات النفع العام بأن تكون بقصد خدمة أغراض الزراعة أو الري أو النقل ، اذ جاءت عبارة النص كالاتي :

(الأراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بقصد خدمة أغراض الزراعة أو الري أو النقل بشرط موافقة وزير الزراعة) .
الا أن النص عدل بمجلس الشعب على النحو الوارد بالنص الراهن (٨) .

(٨) وكان هذا التعديل بناء على اقتراح من العضو فكري الجزار اذ قرر :

(ان هذه الفقرة تقضى بأن يستثنى من هذا الحظر « الأراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بقصد خدمة أغراض الزراعة أو الري أو النقل بشرط موافقة وزير الزراعة » وقد جاءت بها عبارة « ذات نفع عام » ثم قيدت هذا المطلق بعبارة « بقصد خدمة أغراض الزراعة أو الري أو النقل بشرط موافقة وزير الزراعة » ، وأنا أتساءل الآن عن سبب وجود هذا القيد لأننا أصبحنا في الريف نعاني من عدم وجود قطعة أرض لبناء =

٣ - أن تصدر موافقة وزير الزراعة على إقامة المشروع وقد نصت المادة الثالثة من القرار رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٠ على شروط الموافقة على إقامة هذه المشروعات أو الموافقة على اتخاذ اجراءات نزع الملكية لإقامة هذه المشروعات .
(انظر القرار الوزاري في ملحق التشريعات) .

٣٢ - (د) الأراضي التي تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعي أو الحيواني والتي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة :
هذا الاستثناء يسرى على المشروعات التي تقيمها الحكومة أو غيرها ،
كالمشروعات التي تقيمها الشركات العامة (شركات قطاع الأعمال العام)
أو الشركات الخاصة أو الجمعيات أو الأفراد ... الخ .

ويجب أن تكون هذه المشروعات مما يخدم الانتاج الزراعي أو الحيواني ،
وأن يصدر بتحديد هذه المشروعات قرار من وزير الزراعة . أي أنه لا يكفي
لأعمال هذا الاستثناء أن يكون المشروع مما يخدم الانتاج الزراعي أو الحيواني ،
انما يجب بالإضافة الى ذلك أن يكون من بين المشروعات التي يحددها
وزير الزراعة بقرار منه (٩) .

= مدرسة أو مستشفى ، فلماذا هذا القيد في هذه الفقرة ؟ ليست المستشفى
وهي ذات نفع عام لخدمة أغراض الزراعة ؟ ان الفلاح عندما تقوى صحته
يصبح ذلك لخدمة الزراعة ، ان الفلاح عندما يتعلم فان ذلك يكون لخدمة
الزراعة ، أرجو عدم التقييد وتغيير هذا التعبير لتصبح الفقرة « الأراضي
التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير
الزراعة » .

وقد وافقت الحكومة على هذا الاقتراح .
(٩) وأثناء مناقشة المادة بمجلس الشعب أعرب العضو ابراهيم
شكري عن رأيه في التضييق من هذا الاستثناء قائلا :
(... واذا كنا نرى أن بعض الشركات تقوم بشراء أرض زراعية
قريبة من القاهرة وتقيم عليها مشروعات محطات دواجن باعتبار أنها
مشروعات زراعية ، فأننى أرى أنه يمكن إقامة مثل هذه المشروعات على
أرض صحراوية أو رملية أو ما شابه ذلك .
وبالتالى نريد أن نفرق بين مشروعات يقيمها أفراد ملاك لهذه الأراضي =

وقد حددت المادة السادسة من القرار الوزاري رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٠
هذه المشروعات بما يأتي :

أ - مشروعات الثلاجات ومخازن التبريد للمجازر والمزارع المرخص
بها وفقا لقانون الزراعة وبما يتناسب مع طاقتها الانتاجية أو التخزينية
بشرط عدم امكان التوسع الرأسي بها .

ب - مشروعات الصيانة والتموين للآلات الزراعية التابعة لمحطات
التجارب والبحوث الآلية المرخص بها وفقا لقانون الزراعة أو التابعة
للجمعيات الزراعية كالميكنة الزراعية بشرط أن تكون واقعة على الطرق
الرئيسية وبمراعاة ألا تقل المسافة بين المحطة المطلوب الترخيص بها والمحطات
الأخرى عن (عشرين كيلو متر) من جميع الجهات ويشترط للترخيص بهذه
المشروعات جميعها ارتباطها بالموقع المطلوب اقامتها فيه وعدم امكان اقامتها
في الحيز العمراني بالقرى المجاورة .

ج - المشروعات الأخرى التي تخدم الانتاج الزراعي والحيواني والتي
يصدر بالموافقة عليها قرار من وزير الزراعة (١٠) .

= في حدود معينة لتكثيف الانتاج الزراعي وبين مشروعات صرح بها السيد
وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي كمبادئ عامة على أساس أنها محطات
أو عنابر كبيرة للدواجن ، أو كذا أو كذا ولكن ليست متصلة بانتاج هذه
الأراضي وليس هناك من الأسباب التي تجعل أنه من المحتمل أن تقوم على
هذه الأراضي .

ان هذا قد يقبل مثلا في منطقة لزراعة الحضر فيقام فيها محطة
لتجميع وصناعة الطماطم في هذه المنطقة أي أن هناك ضرورة لذلك .
اما أن تقام محطة دواجن أو محطة تصنيع لأي شيء زراعي مثل مصنع
مكرونة فهذا عمل لا علاقة له بانتاج الأراضي الزراعية ويؤتى للمصنع
بالدقيق من أكثر من مكان ... الخ) .

« مضبطة مجلس الشعب الطبعة المؤقتة الجلسة ٧٩ في ١٦/٧/١٩٨٣
ص ٢٩ وما بعدها » .

(١٠) وكان القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ المعدل (المأفى)
يحدد هذه المشروعات في المادة ١/٤ منه بأن يكون المشروع متصلا بصورة =

٣٣ - (هـ) الأراضي الواقعة بزمام القرى التي يقيم عليها المالك سكنا خاصا او مبنى يخدم أرضه ، وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة :

المقصود بالأراضي الواقعة بزمام القرى - بصدد هذا الاستثناء - الأراضي التي تقع خارج الحيز العمراني للقرية وتدخل في الرقعة الزراعية للقرية . أما الأراضي المتخللة للكتلة السكنية والأراضي الكائنة بالفراع الذي يحدد حولها أي الأراضي الداخلة في الحيز العمراني للقرية فتخضع للاستثناء المنصوص عليه بالفقرة (ب) من المادة . (راجع بند ٢٨) . والاستثناء قاصر على اقامة المالك سكنا خاصا به أو مبنى يخدم أرضه .

فيجب أن يكون طالب البناء مالكا للأرض المزمع اقامة البناء عليها ، فإذا كانت الأرض قد آلت إليه عن طريق الشراء ، تعين أن يكون عقده مسجلا لأن الملكية في المواد العقارية لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير الا بالتسجيل ، وينبنى على ذلك أنه لا يفيد من هذا الاستثناء غير المالك ولو كان حائزا للأرض كالمستاجر .

= مباشرة بالانتاج الزراعي أو الحيواني . أي أن يكون مشروعا انتاجيا في هذين المجالين .

ومفاد ذلك أن القرار الوزاري حدد هذه المشروعات ، بالمشروعات الانتاجية في المجالين الزراعي أو الحيواني ، واستبعد من نطاقها المشروعات غير الانتاجية . ومثل المشروعات الانتاجية ، مصانع انتاج السماد وعلف الماشية ومزارع الدواجن والماشية ومثل المشروعات غير الانتاجية ، شركات تسويق المحاصيل الزراعية ومعامل بيع الألبان . كما اشترطت المادة السادسة من القرار للترخيص باقامة المشروعات المشار اليها ارتباطها بالموقع موضوع طلب الترخيص وتعذر اقامتها في غير الأراضي الزراعية وعدم وجود أية مبان أو أراضي أخرى قضاء تحقق الغرض المطلوب .

وقد نصت المادة الرابعة من القرار في البنود (ب ، ج ، د ، هـ) على بعض الشروط الأخرى اللازمة للحصول على الترخيص باقامة هذه المشروعات (أنظر القرار الوزاري المشار اليه في ملحق التشريعات) .

ولا يجوز البناء الا فى حالتين :

الاولى : أن يكون البناء لسكن المالك الخاص . فلا يجوز للمالك إقامة البناء لسكن الغير ولو كان هذا الغير من أقاربه الذين يلتزم باعالتهم قانونا . كما لا يجوز له إقامة البناء لاستغلاله فى نشاط تجارى أو مهنى أو حرفى .

الثانية : أن يكون البناء لخدمة أرض المالك . والمقصود بأرض المالك ذات الأرض التى يقام بها البناء فلا يجوز إقامة البناء فى أرض للمالك إذا قصد به خدمة أرض أخرى مملوكة له .

ولا يجوز إقامة البناء لخدمة أرض الغير ولو كان هذا الغير زوجته أو أولاده .

ومثل المبنى الذى يخدم الأرض ، إقامة حظيرة للمواشى أو مخزن للآلات الزراعية أو للحاصلات الناتجة من الأرض .

ويجب أن يكون البناء فى الحالتين السابقتين فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

وقد صدر فى هذا الشأن قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٠ (١) ونصت مادته السابعة على أنه يشترط للترخيص بإقامة مسكن خاص وما يخدم الأرض بالنسبة لمالك الأرض الزراعية فى القرى ما يأتى :

(أ) ألا تزيد المساحة التى يرخص بها على خمسة فى الألف من مساحة الأرض الزراعية المملوكة فى ذات الزمام (وبحد أدنى ١٠٠ متر مربع وبحد أقصى ٢٥٠ متر مربع) .

(١) الوقائع المصرية - العدد ٨٩ فى ١٤ أبريل سنة ١٩٩٠ - وقد حل محل القرار ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ المعدل .

(ب) استقرار الوضع الحيازي بالملك لمدة ثلاث سنوات على الأقل
سابقة على تقديم الطلب .

(ج) ألا يوجد سكن خاص للمالك هو وزوجته أو أزواجه وأولاده
القصر في نطاق ذات المحافظة .

ولا يجوز الترخيص بإقامة سكن خاص آخر أو ما يخدم الأرض عن
ذات المساحة الصادر الترخيص عنها وذلك في حالة التصرف في هذه
المساحة أو في جزء منها للغير أو في حالة انتقال ملكيتها بالميراث أو لأي
سبب من الأسباب .

وقد اشترطت الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ من القانون صدور
ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت .
(انظر أيضا البند التالي) .

٣٤ - إجراءات الحصول على الترخيص بإقامة المباني والمنشآت
والشروعات المنصوص عليها في البنود أ ، ب ، د ، هـ من المادة (١٥٢) :
أوردنا فيما تقدم أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ من القانون أوجبت
في الاستثناءات المنصوص عليها في المادة ١٥٢ عدا الفقرة (ج) صدور ترخيص
من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات
على أن يصدر بتحديد شروط وإجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير
الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

وقد أشرنا فيما تقدم بصدد كل استثناء على حدة الى شروط منح
الترخيص التي نص عليها القرار الوزاري رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٠ . ونعرض
فيما يلي لإجراءات منح الترخيص التي أوردها القرار الوزاري المذكور بالنسبة
لكافة الاستثناءات المشار إليها فيما تقدم (المنصوص عليها في البنود أ ،
ب ، د ، هـ) .

وهذه الإجراءات نصت عليها المواد من (١١ - ١٥) وهي كالآتي :

مادة ١١ - يقدم طلب الترخيص على النموذج المعد لذلك مرفقا به المستندات الآتية :

- (أ) خريطة مساحية بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ .
- (ب) رسم هندسى لمكونات المبنى أو المنشأة أو المشروع المطلوب اقامته أو تنفيذه .
- (ج) الايصال الدال على سداد الرسوم .
- (د) المستندات الرسمية المثبتة للملكية طالب الترخيص أو موافقة الحالات المنصوص عليها فى البنود (أ ، ب ، د) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليه .
- (هـ) المدة اللازمة لاقامة المشروع وموعد بدء التشغيل .
- (و) أى مستندات أخرى تطلبها مديرية الزراعة .

مادة ١٢ - تشكل بقرار من مديرية الزراعة المختصة لجنة فنية بكل مركز ادارى برئاسة مدير الادارة الزراعية وعضوية ممثلين للاسكان والرى والصحة والنقل والمواصلات والطب البيطرى وحماية الاراضى بالمركز وتتولى هذه اللجنة فحص الطلبات المشار اليها وابداء الرأى فيها وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورودها الى اللجنة ولا يكون انمقاد اللجنة الفنية صحيحا الا بحضور جميع أعضائها وتصدر اللجنة الفنية توصياتها بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس وترسل تلك الطلبات مشفوعة برأى اللجنة الفنية وملاحظاتها عليها الى اللجنة العليا بالمحافظة .

مادة ١٣ - تشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة عليا بكل محافظة برئاسة مدير مديرية الزراعة المختص وعضوية رؤساء مديريات الاسكان والرى والطب البيطرى والصحة والطرق وجهاز تحسين الاراضى ومدير حماية الاراضى وتتولى هذه اللجنة البت فى الطلبات الواردة اليها من اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة وترسل توصياتها الى الادارة

١٠ العامة لحماية الأراضي بوزارة الزراعة لأبداء ملاحظاتها في شأنها ثم ترفع للمحافظ المختص للنظر في اعتمادها .

مادة ١٤ - تصدر مديرية الزراعة المختصة التراخيص والموافقات للطلبات المقبولة بعد اعتمادها من المحافظ المختص ويحدد في الترخيص المدة التي يلتزم المرخص له خلالها بالبدا في إقامة المباني أو المشروعات المرخص بها .

مادة ١٥ - يجوز النظر في طلب تغيير الغرض للمشروعات السابق الترخيص بها وفقا لحكم الفقرة (د) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة اذا كان التغيير لغرض من الأغراض التي كان يجوز الترخيص بها وفقا للقواعد التي صدر في ظلها الترخيص الأصلي وبعد اتباع ذات الاجراءات المقررة في المواد السابقة .

وتتبع الاجراءات السابقة عند الموافقة على احلال وتجديد مبنى قديم عملا بالمادة ٩ من القرار الوزاري (م ١٠ من القرار الوزاري) ، وقد نصت المادة التاسعة المذكورة على أن :

على كل من يرغب في احلال وتجديد مبنى قديم أن يخطر مديرية الزراعة المختصة قبل الشروع في اجراء اعمال الاحلال والتجديد ويشترط للموافقة على ذلك ما يأتي :

(أ) أن يكون المبنى المطلوب احلاله وتجديده مرخصا به وفقا لقانون الزراعة أو أن يثبت بمستندات رسمية اقامته قبل عام ١٩٧٣ .

(ب) ألا يترتب على اعمال الاحلال والتجديد أى مساس بالأراضي الزراعية المجاورة أو تغيير الموقع المقام به المبنى .

(ج) ألا يكون الغرض من المبنى المطلوب احلاله وتجديده متعارضاً مع الأغراض المقررة وفقا لأحكام قانون الزراعة وهذا القرار .

(د) أن (١٢) يكون هناك محضر مخالفة محررا عن المبنى المطلوب
احلاله وتجديده .

ويجدر ايضاح بعض المسائل فى هذا الشأن على النحو الآتى :

١ - أن الرسم المقرر على الترخيص فى كل من الحالات السابقة قدر
حدده المادة ١٨ من القرار الوزارى بمائة جنيه عن الفدان أو كسوره
وتسدد هذه الرسوم للحساب الخاص بالهيئة العامة للجهاز التنفيذى
لمشروعات تحسين الأراضى ولا يجوز رد تلك الرسوم بأي حال من الأحوال .

٢ - أن ميعاد الخمسة عشر يوما المحدد لفحص الطلبات المقدمة الى
اللجنة الفنية بالمركز وابداء الرأى فيها والمنصوص عليه فى المادة ١٢ من
القرار الوزارى من المواعيد التنظيمية ولا يترتب على مخالفته ثمة بطلان .

٣ - أن القرار الصادر من المحافظ برفض الترخيص هو قرار ادارى
نهائى ومن ثم فانه يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الادارى عن طريق
دعوى الالفاء .

(راجع فى تفصيل ذلك بند ١٤) .

٣٥ - بعض الأحكام الخاصة بالترخيص :

١ - لا يجوز النظر فى طلب الترخيص اذا كان محررا عن المساحة
محل الطلب محضر مخالفة تجريف أو تبوير أو اقامة مصنع طوب أو مبانى
أو تقسيم وفقا لأحكام الكتاب الثالث من قانون الزراعة معدلا بالقانونين
رقمى ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ٢ لسنة ١٩٨٥ الا اذا صدر حكم نهائى بالبراءة
أو بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الحكم بالادانة وفى هذه الحالة يتم النظر
فى طلبات الترخيص باتباع الشروط والاجراءات المقررة فى القرار الوزارى
(م ١٧) .

(١٢) وردت هكذا بالوقائع المصرية ونرى ان صحتها (ألا) .

والمقصود بالحكم النهائي هو الحكم البات أى الذى لا يقبل الطعن فيه بالنقض أما لاستنفاد هذا الطعن أو لفوات ميعاده .

٢ - يعتبر الترخيص ملغيا فى الحالات الآتية :

(١) مخالفة أحكام القرار الوزارى أو شروط الترخيص .

(٢) اذا لم ينته المرخص له من اقامة المشروع فى المدة المحددة بالترخيص .

(٣) اذا تصرف المرخص له فى الاراضى محل الترخيص قبل اتمام تنفيذ الغرض المرخص به .

ويتم الالفاء بمجرد اخطار بكتاب موسى عليه على عنوان المرخص له المبين فى الترخيص وفى هذه الحالة تتخذ الاجراءات القانونية ضده وفقا لأحكام قانون الزراعة . أما فى حالة التصرف فى المشروع بعد الانتهاء من تنفيذه أو تشغيله تنتقل الملكية بالترخيص الصادر عنه دون حاجة الى اصدار ترخيص جديد وفى هذه الحالة يلتزم المتصرف له باخطار مديرية الزراعة بانتقال ملكية المشروع اليه (م ١٦) .

٣٥ مكر - الحظر لا يسرى على بيع الاراضى الزراعية :

الحظر المنصوص عليه بالمادة يسرى فقط على اقامة المباني أو المنشآت أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم الاراضى لاقامة مباني عليها ، بالنسبة للاراضى الزراعية والاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية الا أنه لا يمتد الى بيع هذه الاراضى ولو كان البيع بقصد اقامة المباني أو المنشآت أو اتخاذ اجراءات التقسيم بها .

وفى هذا قضت محكمة النقض (الدائرة المدنية) فى حكم حديث لها بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢١ فى الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٠ ق - غير منشور - بأن :

- ١٠٢ -

(المادة ١٠٧ مكرر من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل تنص على أنه : (يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية إلا بإذن من وزارة الزراعة - مما مفاده أن الحظر مفروض على إقامة المباني والمنشآت في الأرض الزراعية أما بيع تلك الأراضي ولو كان يقصد إقامة مبانى فلا يشمل الحظر وفقا لصريح النص) .

مادة ١٥٣ - يحظر إقامة مصانع أو قمائن طوب في الأراضي الزراعية . ويمتنع على أصحاب ومستغل مصانع أو قمائن الطوب القائمة الاستمرار في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون .

الشرح

٣٦ - الحظران المنصوص عليهما بالمادة :

نصت المادة على حظرين هما :

- أولاً : حظر إقامة مصانع أو قمائن طوب جديدة في الأراضي الزراعية .
- ثانياً : حظر استمرار أصحاب ومستغل مصانع أو قمائن الطوب القائمة وقت العزل بالقانون في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من القانون .

وسنعرض لهذين الحظرين بالتفصيل بعد أن نوضح المقصود بمصانع أو قمائن الطوب .

٣٧ - المقصود بمصانع أو قمائن الطوب :

المقصود بمصانع أو قمائن الطوب التي يرد عليها الحظران المنصوص عليهما بالمادة ، مصانع أو قمائن الطوب الأحمر وليس الطوب الطفل أو الرمل ، أو الأسمنتى ، لأن مصانع أو قمائن الطوب الأحمر هي التي تستعمل الأتربة الناتجة من التجريف ، وتشجع الملاك والحائزين على التمادى في تجريف الأرض الزراعية ، والشارع يهدف أساساً من هذين الحظرين إلى القضاء على ظاهرة التجريف التي ازدادت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة .

يضاف إلى ذلك أن إنتاج الطوب الطفل أو الرمل أو الأسمنتى قاصر على المصانع ولا يتم تصنيعه عن طريق القمائن ، ومن ثم لا يتصور أن تكون هناك

قمانن طوب طفلى أو رملى أو أسمنتى (١) .

٣٨٠ المظفر الأول : حظر إقامة مصانع أو قمانن طوب جديدة فى الأقاليم الزراعية .

أوضحنا فى بند ٢٤ أن المقصود بالمنشآت التى حظرت المادة ١٥٢ من القانون إقامتها على الأراضى الزراعية ، كل شئ متماسك ينشأ أو يقام على الأرض ويتصل بها اتصال قرار ويكون من شأنه التأثير على مساحة الرقعة الزراعية ، وذلك بغض النظر عن المادة التى يقام منها أو مدة بقاءه على الأرض .

وظاهر أن مصانع أو قمانن الطوب تدخل فى مدلول المنشآت على النحو المذكور ، ومع ذلك حظر الشارع بنص صريح إقامتها على الأرض الزراعية ، ويبدو أن الشارع تقيا من ذلك القضاء على ما قد يشور من خلاف حول اعتبارها من المنشآت .

فضلا عن أنه خصها بأحكام تختلف عن تلك المنصوص عليها بالمادة ١٥٢ من القانون كما سنرى .

وقد حظر النص إقامة مصانع أو قمانن طوب جديدة فى الأراضى

(١) ويؤيد هذا الرأى ، ما جاء بالذاكرة الإيضاحية لمشروع القانون من أن ضمن ما يقوم عليه المشروع فى صيغته النهائية من أسس (رابعا : حظر إقامة مصانع أو قمانن طوب أحمر جديدة ... الخ) . وما قرره العضو محمد مهدى شومان (رئيس لجنة الزراعة والرئى بمجلس الشعب) أثناء مناقشة المادة بالمجلس ردا على استفسار أحد الأعضاء عن نوع الطوب الذى تقصده المادة من أن :

(الواقع أن قمينة الطوب هى لانتاج الطوب الأحمر أما البدائل فتسمى « مصانع لانتاج الطوب » فعندما أقول قمانن طوب يكون المقصود به هو الطوب البلدى ... الخ) .

« مضبطة مجلس الشعب » الطبعة المؤقتة ، الجلسة ٧٩ بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٣ ص ٣١ .

الزراعية ، أى الاراضى التى تقع ضمن كروكيكات الدورة الزراعية والتى تتوافر فيها مقومات الزراعة من مياه الري ومستلزمات الانتاج وغيرها .

ولكنه لم يمد هذا الحظر الى اقامة هذه المصانع أو القمائن بالاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، على النحو الوارد بالمادة ١٥٢ من القانون ، وهى تفرقة لم يكن لها ما يبررها .

وجاءت عبارة (الاراضى الزراعية) بالمادة عامة فلم تستثن منها - كما فعلت المادة ١٥٢ - الارض الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء والاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى ، والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، كما خلت المادة من ثمة احالة الى الاستثناء الوارد بالمادة المذكورة .

ومن ثم فان الحظر يمتد الى الاراضى الداخلة فى كردون المدن والحيز العمرانى للقرى ، والاراضى الواقعة خارجهما . وهذا المعنى يتفق والعلة من حظر اقامة مصانع وقمائن طوب جديدة ، فتشغيل المصانع والقمائن المذكورة يعتمد أساسا على استعمال الأتربة الناتجة من تجريف الاراضى الزراعية . ومن ثم فان وجودها يشجع ملاك الاراضى الزراعية وحائزيها على تجريف الأرض لبيع الأتربة الناتجة عن التجريف الى أصحاب ومستغلى هذه المصانع والقمائن ، لا سيما بعد أن ارتفع ثمن هذه الأتربة ارتفاعا كبيرا نتيجة تزايد الطلب عليها . بالاضافة الى أنها تقتطع جزءا من الأرض الزراعية .

غير أن محكمة النقض - الدائرة الجنائية - لم تأخذ بهذا النظر فى قضاء حديث لها وأعملت الاستثناء المنصوص عليه بالمادة ١٥٢ سالف الذكر اذ قضت بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣٠ فى الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٥٨ ق بان :

ز ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعنة على قوله ، حيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما تبين من مطالعة الأوراق أن المتهم ارتكب الواقعة المسندة اليه في وصف الاتهام . حيث أنه متى كان ذلك فإن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً من واقع ما أثبتته محرر المحضر ومن ثم يتعين عقابها عملاً بمواد الاتهام ٢/٣٠٤ أ ج ، ، لما كان ذلك ، وكان مناط التأثيم في الواقعة التي دينت الطاعنة بها وفقاً لنص المادة ١٥٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . أن تكون قمينة الطوب أقيمت في أرض زراعية ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً ، وكانت المادة الثانية من قانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ قد نصت على أن « تحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ، أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي ، وتعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر : (أ) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات في الكردون اعتباراً من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء . (ب) الأراضي الواقعة داخل الحيز العمراني . (ج) (د) (هـ) ، ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها بما جاء بمحضر الضبط - دون ايراد مؤداه - ولم يستظهر ما اذا كان الموقع الذي أقامت فيه الطاعنة قمينة الطوب من الأراضي الداخلة في الرقعة الزراعية والخارجة عن

كردون المدينة وحيزها العمراني بما يتوافر به تائم الواقعة ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر -أوجه الطعن) .

ولا يهم الغرض من اقامة القمائن ، فيستوى ان تكون هذه القمائن قد اقيمت للاستعمال الشخصى أو بقصد الاستغلال التجارى .

ويسرى الحظر ايا كان نوع أو مصدر الأتربة التى تستخدم فى اقامة المصنع أو القمينة ، ذلك أن الحظر ورد بالنص عاما فلا يجوز تخصيصه . كما أن ذلك هو ما يتفق وعلة الحظر التى ذكرناها سلفا .

وبالترتيب على ذلك فان الحظر يضحى متوافرا ولو كانت الأتربة المستخدمة فى اقامة المصنع أو القمينة ليست ناتجة عن تجريف الأرض الزراعية .

وفى هذا قضت محكمة النقض بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٩ فى الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥٨ ق بأن :

(لما كان الحكم المطعون فيه (وكذا الحكم الابتدائى المؤيد به) قد أورد فى مدوناته أن تاريخ الواقعة التى دان الطاعن بها هو ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٨٣ ، فان المحكمة اذ طبقت فى حق الطاعن حكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعمول به اعتبارا من ١٢ أغسطس سنة ١٩٨٣ والتفتت عن طلبه تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأنه باعتبار هذا الطلب دفاعا قانونيا ظاهر البطلان - تكون قد أصابت صحيح القانون ويكون نعى الطاعن فى هذا الصدد غير مقبول ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥٣ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ - المضافة اليه بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - قد نصت فى فقرتها الأولى على أن « يحظر اقامة مصانع أو قمائن طوب فى الأراضى الزراعية » وكان نص المادة ١٥٧ من القانون الآنف الذكر قد جرى على أن « يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥٣ من هذا القانون أو الشروع

في ذلك الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر . . . الخ ، . وكان هذان النصان - البندان دين الطاعن بهما - إنما يدلان بصريح اللفظ فيهما على تجريم إقامة مصانع أو قمائن الطوب في الأراضي الزراعية أيا كان نوع أو مصدر الأتربة التي تستخدم في إقامة أو تشغيل المصنع أو القمينة ، دون قيد أو مخصص لهذا العموم والاطلاق في اللفظ سوى أن تقام القمينة أو المصنع في « أرض زراعية » ، فمناطق التجريم في النصين السالف ذكرهما هو إقامة المصنع أو القمينة في أرض زراعية أو الشروع في ذلك ، لما يسببه من حرق الرقعة الزراعية واتلاف خصوبتها ، وهو أمر يختلف عما نصت عليه الفقرة الثانية للمادة ١٥٣ من صورة أخرى لتجريم المساس بالرقعة الزراعية في قولها « ويمتنع على أصحاب ومستغلي مصانع أو قمائن الطوب - القائمة - الاستمرار في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة الأخيرة من هذا القانون ، . وهذه المادة الأخيرة تحظر تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة فإذا كان من اللازم في هذا الصدد إثبات بؤبؤ أن الأتربة ناتجة عن تجريف محظور ، فإنه لا جدوى من إثبات ذلك أو نفيه في صدد واقعة إقامة قمينة في أرض زراعية لاختلاف مناط التجريم في الصورتين . ومن ثم كان دفاع الطاعن بأنه أقام القمينة من أتربة مشتراة من مخلفات وزارة الري - على ما يفهم من الحكم المطعون فيه وأسباب الطعن - دفاعا غير منتج ولا على الحكم المذكور أن أطرحه لما أخذ به من أسباب سائغة) .

والحظر قاصر على أصحاب المصانع أو القمائن ، فلا يسرى على المقاولين والمهندسين والعمال الذين يشتركون في إقامتها ، لأن هؤلاء يعملون مقابل أجر يتقاضونه من صاحب المصنع أو القمينة ، وقد أراد الشارع أن يزيل ما قد يحدث من لبس في هذا الشأن عندما أردف في عجز المادة أنه : (ويمتنع على أصحاب ومستغلي مصانع أو قمائن الطوب القائمة . . . الخ) . وبذلك يكون الشارع قد قصر التجريم على أصحاب المصانع والقمائن حتى

ولو لم يمارسوا العمل فى انشائها لانه بدونهم لما اقيمت المصانع او القمائن المذكورة .

٣٩ - الحظر الثانى : حظر استمرار اصحاب ومستغلى مصانع قمائن الطوب القائمة وقت العمل بالقانون فى تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة (١٥٠) :

حظر النص على اصحاب ومستغلى مصانع او قمائن الطوب القائمة فى تاريخ العمل بالقانون ، الاستمرار فى تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من القانون .

ومعنى ذلك ، أن النص لم يوقف تشغيل هذه المصانع والقمائن ، بل ان المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ اعطت اصحاب ومستغلى المصانع والقمائن المذكورة مهلة لا تجاوز سنتين من تاريخ العمل بالقانون لتوفيق اوضاعهم باستخدام بدائل اخرى للطوب المصنع من اتربة التجريف على نحو ما سنرى فى شرح المادة المذكورة . انما حظر النص على اصحاب ومستغلى المصانع والقمائن تشغيل هذه المصانع والقمائن من اتربة ناتجة عن تجريف الارض الزراعية او نقل اتربة منها فى عل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ اذا كان التجريف او النقل لغير اغراض تحسينها زراعيًا .

وينبنى على ذلك أنه يجوز لأصحاب ومستغلى هذه المصانع والقمائن تشغيلها من نواتج التجريف الذى يجرى بغرض اصلاح وتحسين التربة الزراعية(٢) .

(٢) ولا يجوز تشغيل المصانع والقمائن بالاتربة الناتجة عن التجريف بغرض المحافظة على خصوبة التربة رغم اجازة القانون له ، لأن الهدف من التجريف فى هذه الحالة استعمال الاتربة الناتجة منه فى التتريب تحت المشاببية لعمل السماد البلدى محافظة على خصوبة الارض .

وكانت المادة كما وردت بمشروع الحكومة تحظر على أصحاب ومستغلي مصانع أو قمائن الطوب القائمة (الاستمرار في تشغيلها باستخدام أتربة ناتجة عن أرض زراعية بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون) ، إلا أن اللجنة المشتركة بمجلس الشعب حذفت من المادة عبارة (باستخدام أتربة ناتجة عن أرض زراعية) ، وجاء بتقريرها عن مشروع القانون (وتم أيضا حذف عبارة باستخدام أتربة ناتجة عن أرض زراعية الواردة بالمادة ١٥٣ ، حتى يمكن الاستفادة بنواتج التجريف التي تجرى بغرض اصلاح وتحسين التربة) .

وقد أدى هذا التعديل الى التيسير على أصحاب ومستغلي مصانع الطوب. والقمائن (٣) .

كما يجوز لأصحاب ومستغلي المصانع والقمائن المذكورة الاستمرار في تشغيلها من مخزون الأتربة الموجود لديها قبل العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، أو بأتربة ليست ناتجة من تجريف الاراضى الزراعية ، مثل

(٣) وفي هذا صرح مقرر القانون أمام مجلس الشعب أثناء مناقشة المادة بأن :

(الحقيقة أن الأستاذ يتحدث عن تشدد اللجنة وأقول له أن اللجنة خففت ولم تتشدد ، فالتشدد كان « باستخدام أتربة ناتجة عن أرض زراعية » ، وأن أية أتربة في مصانع الطوب هي ناتجة عن تجريف أرض زراعية ومن الذى سيقول أن هذا ناتج من تجريف أرض زراعية أو غير ناتج ؟ ولذلك ألفينا كلمة « أتربة ناتجة عن أرض زراعية » وذكرنا مكانها « ويمتنع على أصحاب ومستغلي مصانع أو قمائن الطوب القائمة الاستمرار في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة التى تمنع التجريف » ، فالواقعة هنا فى « التجريف » وليس فى وجود الأتربة ، ومن هنا فإن اللجنة خففت عن أصحاب المصانع ولم تشدد عليهم وأرى أن المادة تستمر على ما هي تخفيفا على أصحاب المصانع ، وشكرا) .

« مضبطة مجلس الشعب » الطبعة المؤقتة ، الجلسة ٧٩ فى ١٦/٧/١٩٨٣ ص ٣١ .

الأتربة التي يحصلون عليها من الجسور التابعة لوزارة الري بناء على ترخيص منها (٤) .

(٤) وفي هذا قرر العضو محمد مهدي شومان (رئيس لجنة الزراعة والري) أثناء مناقشة المادة بمجلس الشعب :

(... والحقيقة أن اللجنة تركت موضوع « استخدام أتربة ناتجة » وذلك لأنه أعطيت الفرصة للمصانع القائمة حالياً بأن لديها مخزوناً وموجوداً يتم التشغيل به ويمكنها الاتصال بوزارة الري وتنقل أتربة من جسور مختلفة ويمكن الاستفادة به لسد الاحتياجات المطلوبة حتى يمكن تطوير هذه المصانع فلا تغلق الباب أمام استمرار هذا العمل طالما أنه لا يضر بالأرض الزراعية ، وشكراً) .

« مضبطة مجلس الشعب » الطبعة المؤقتة ، الجلسة ٧٩ في ١٦/٧/١٩٨٣ ص ٣١ ، .

مادة ١٥٤ - يعاقب على مخالفة حكم المادة (١٥٠) من هذا القانون
بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه
عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة .

فإذا كان المخالف هو المالك وجب ألا يقل الحبس عن ستة أشهر .
وإذا كان المخالف هو المستأجر دون المالك وجب الحكم أيضا بانتهاء عقد
الايجار ورد الأرض الى المالك .

ويعتبر مخالفا في تطبيق هذا الحكم كل من يملك أو يحوز أو يشتري
أو يبيع أتربة متخلفة عن تجريف الأراضي الزراعية أو ينزل عنها بآية صفة
أو يتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك أو يستعملها في أي غرض من
الأغراض إلا إذا أثبت أن التجريف كان صادرا طبقا لأحكام المادة ١٥٠
من هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا لأحكامه .

وفي جميع الأحوال تتعدد العقوبة بتعدد المخالفات . ويحكم فضلا
عن العقوبة بمصادرة الأتربة المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والامدادات
التي استعملت في عملية التجريف أو النقل . ولا يجوز الحكم بوقف
عقوبة الغرامة .

ولوزير الزراعة حتى صدور الحكم في الدعوى أن يأمر بوقف الأعمال
المخالفة وبإعادة الحالة الى ما كانت عليه بالطريق الإداري على نفقة المخالف .

الشرح

عقوبة مخالفة حكم المادة (١٥٠) :

نصت هذه المادة على عقوبة مخالفة المادة ١٥٠ من قانون الزراعة
المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . كما جرمت بعض الأفعال الأخرى .
ونعرض لذلك بالتفصيل على النحو التالي :

٤ - عقوبة المالك :

يعاقب مالك الأرض الزراعية الذى يخالف حكم المادة ١٥٠ من قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، والتي حظرت تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة (راجع نص المادة المذكورة) بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة . ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة الأتربة المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التى استخدمت فى عملية التجريف أو النقل .

فالحبس والغرامة عقوبتان وجوبيتان يجب توقيعهما على المالك معا . ويجب ألا تقل مدة الحبس عن ستة أشهر والا كان الحكم مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

أما المصادرة فسنعرض لها تفصيلا فى بند (٤٣) .

وإذا وقعت جريمة التجريف أو نقل الأتربة على قطعة أرض زراعية أيا كانت مساحتها بموجب عدة أفعال متتالية فأننا نكون بصدد مشروع إجرامى واحد ومهما تعددت عناصره ووسائل تنفيذه فثمة رباط يجمع بينه . ويجمل له حكم العمل الواحد .

وعلى ذلك تكون الجريمة فى هذه الصورة جريمة متتابعة الأفعال توقع عليها عقوبة واحدة ، وتنصرف قوة الشيء المحكوم فيه الى جميع الأفعال التى سبقت صدور الحكم البات (أى الذى لا يقبل الطعن بطرق الطعن العادية أو النقض) ولو جهلت سلطة الاتهام أو القضاء بعضها اذ تعد جميعا جريمة واحدة ، ولكن اذا ارتكب الجانى فعلا مماثلا بعد ذلك قامت به جريمة جديدة وجازت المحاكمة من أجلها ثانية .

٤١ - عقوبة المستاجر :

يعاقب المستاجر الذى يخالف حكم المادة ١٥٠ بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة .

فالحبس والغرامة عقوبتان وجوبيتان يجب توقيعهما معا على المستاجر ، ولم يضع النص حدا أدنى لعقوبة الحبس كما فعل بالنسبة للمالك ، وعلى ذلك يكون الحد الأدنى لعقوبة الحبس هو أربع وعشرون ساعة عملا بالمادة ١٨ عقوبات (١) .

ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة الأتربة المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التى استخدمت فى عملية التجريف أو النقل . (انظر بند ٤٣) .

ويحكم أيضا على المستاجر بانهاء عقد الايجار ورد الأرض الى المالك

(١) وقد قضت محكمة النقض بأن :
(لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ان النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه نقل أتربة مجرفة من أرض زراعية لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة وطلبت عقابه بالمادتين ١/١٥٠ ، ١/١٥٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ومحكمة أول درجة انتهت فى مدونات حكمها المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه الى أن الواقعة توفر فى حق المتهم بالاضافة الى الجريمة سالفة الذكر ، جريمة حيازة أتربة مجرفة المؤتممة بالمادة ١٥٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وقضت بحبسه شهرا مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه فى هذا الصدد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة واحدة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة حيازة أتربة عن التجريف فانه لا جدوى للطاعن فى كافة ما يثيره بشأن جريمة نقل الأتربة المجرفة لأن مصلحته فى هذه الحالة تكون منتفية . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بنذب خبير اذ هى رأت من الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة الى ندبه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا) .

« طعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣ »

اذ جعل النص القضاء بذلك عقوبة تكميلية وجوبية تقضى بها المحكمة الجنائية على المستأجر ، وهذا يتسق مع القواعد العامة التى تنهى عقد الايجار اذا ما تسبب المستأجر فى اضعاف الأرض المؤجرة (٢) .

وقضاء المحكمة الجنائية بانتهاء عقد الايجار ورد الأرض الى المالك لا يسلب المحكمة المدنية المختصة (المحكمة الجزئية) اختصاصها بالحكم فى دعوى فسخ عقد الايجار والاخلاء التى ترفع أمامها من المؤجر بسبب تجريف المستأجر للأرض أو نقله أتربة منها باعتبار ذلك احدى صور الاخلال بالتزام جوهرى يفرضه عليه القانون (م ٣٥ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥) ، الا اذا كانت الدعوى الجنائية قد اقيمت ضد المستأجر بالفعل ، اذ يتعين على القاضى فى هذه الحالة أن يوقف النظر فى الدعوى المطروحة أمامه لحين الفصل نهائيا (بحكم بات) فى الدعوى الجنائية عملا بالمادة ١/٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

(راجع أيضا بند ٤٠) .

٤٢ - تجريم بعض الأفعال الأخرى :

بعد أن رصدت المادة عقوبة على مخالفة حكم المادة (١٥٠) ، جرمت فى فقرتها الثالثة بعض الأفعال التى لم ترد ضمن الحظر المنصوص عليه بالمادة ١٥٠ المذكورة ، واعتبرت مرتكبها مخالفا يخضع لتطبيق العقوبة التى نصت عليها .

وهذه الأفعال هى :

ملكية أو حيازة أو شراء أو بيع أتربة متخلفة عن تجريف الأراضى الزراعية أو النزول عنها بأى صفة أو تدخل الجانى بصفته وسيطا فى شئ

(٢) تقرير لجنة الزراعة والرى عن مشروع القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨

الملف .

من ذلك أو استعمالها في أى غرض من الأغراض . وتقع الجريمة في هذه الصور ولو لم يكن المتهم هو الذى قارف واقعة تجريف الأرض أو نقل الأتربة منها (٣) .

وقد جاء نص الفقرة بأن (ويعتبر مخالفاً في تطبيق هذا الحكم كل من يملك أو يحوز إلا إذا أثبت أن التجريف كان صادراً طبقاً لأحكام المادة ١٥٠ من هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذاً لأحكامه) .

فهذه الفقرة جعلت من مجرد وقوع أحد الأفعال المذكورة قرينة على علم المتهم بأن الأتربة محل الجريمة ناتجة عن تجريف مخالف لأحكام المادة ١٥٠ والقرار الوزاري الصادر تنفيذاً لها ، إلا أنها جعلت منها قرينة قابلة لاثبات العكس فأجازت للمتهم اثبات أن الأتربة ناتجة عن تجريف أجرى طبقاً لأحكام المادة المذكورة والقرار الصادر تنفيذاً لها ، فإذا قام بالاثبات انتفى القصد الجنائي من جانبه ووجب تبرئته .

وهذه القرينة التى وضعها المشرع تعد استثناء من القاعدة العامة وهى عدم افتراض القصد الجنائي لدى المتهم فى الجرائم العمدية ، ووجب اثباته بأدلة تؤدى اليه .

وقد حدا الشارع الى هذا التشدد رغبته فى التضيق على مرتكبى هذه الجرائم ، سعياً للقضاء على ظاهرة تجريف الاراضى الزراعية ونقل الأتربة منها (٤) .

(٣) وقد قصدت المادة من تجريم هذه الأفعال ، أن يشمل العقاب كل من يشترك بأية صورة فى أى عمل من الأعمال المتصلة بجريمة تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة منها وذلك حتى تمتد عقوبة هذه الجريمة الى كل من يسهمون أو يسهلون تنفيذها (تقرير لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب عن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الملقى) .

(٤) قارن المادة ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم =

٤٣ - المصادرة :

أوجبت المادة القضاء بمصادرة الأتربة المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التي استخدمت في عملية التجريف أو النقل . ومن أمثلة هذه الآلات والمعدات ، الفؤوس والكراكات والجرارات والعربات .

وتشمل المصادرة ، الأتربة محل الجرائم التي يرتكبها غير مالك الأرض أو حائزها والمنصوص عليها بالفقرة الثالثة من المادة .

والمصادرة عقوبة تكميلية وجوبية يجب القضاء بها مع العقوبة الأصلية .

وعقوبة المصادرة لا يقضى بها - كما أوضحنا في بند ١٩ - إلا إذا كان الشيء محل المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى .

ولذلك نصت المادة ٢/١٥٠ على ضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في نقل الأتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الإداري ، وإيداع هذه المضبوطات في المكان الذي تحدده الجهة الإدارية المختصة ، وذلك حتى يمكن القضاء بالمصادرة .

ويجب تفسير الفقرة التي توجب الحكم بالمصادرة على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ١/٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية (-) ، والغير حسن النية هو الشخص الأجنبي عن الجريمة

= ٥٩ لسنة ١٩٧٨ (الملغاة) فقد طبقت القواعد العامة في القصد الجنائي إذا جرى نصها على أن :

(يعد مخالفا لحكم المادة ٧١ مكررا مالك الأرض التي يتم فيها التجريف وحائزها والقائم بنقل الأتربة من الأرض المجرفة ومشترى الأتربة الناتجة عن عملية التجريف ومن يقوم باستخدامها في أي غرض من الأغراض متى ثبت علمهم بحدوث التجريف أو النقل دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٧١ مكررا والقرارات التي تصدر تنفيذاً لها . ويعاقب المخالف ٠٠٠ الخ)

(٥) فقد نصت المادة ١/٣٠ عقوبات على أن :

=

الذى لا دخل له فيها ، فلم يساهم فيها بصفة فاعل أو شريك .

وعلى ذلك اذا كانت وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة فى نقل الأتربة الناتجة عن التجريف ليست ملكا للمتهم وانما مملوكة لأجنبى لم يسهم فى الجريمة بصفة فاعل أو شريك ، كأن يكون المتهم قد سرقها أو استعارها منه واستعملها فى نقل الأتربة ، فانه لا يجوز القضاء بمصادرة هذه الأشياء(٦) .

٤٤ - حظر وقف تنفيذ عقوبة الغرامة :

نصت المادة فى فقرتها الرابعة على انه (ولا يجوز الحكم بوقف عقوبة الغرامة) . ومفاد ذلك أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بوقف تنفيذ الغرامة التى تقضى بها طبقا للنص ، وانما لها أن تقضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . أى أن النص لم يسلب المحكمة سلطتها فى وقف تنفيذ عقوبة الحبس اذا رأت استعمال الحق المخول لها بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات التى تجرى على أنه : (يجوز للمحكمة عند الحكم فى جناية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر فى نفس الحكم بايقاف تنفيذ العقوبة اذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التى ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون . ويجب أن يبين فى الحكم أسباب ايقاف التنفيذ .

ويجوز أن يجعل الايقاف شاملا لأية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم) .

= ويجوز للقاضى اذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التى استعملت أو التى من شأنها أن تستعمل فيها ، وهذا كله دون « اخلال بحقوق الغير الحسن النية » .

(٦) نقض جنائى طعن ١٩٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٣ - طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٩ .

وسند المشرع فى التفرقة بين عقوبتى الغرامة والحبس فى هذا الصدد ،
أن عقوبة الحبس مقيدة للحرية وأشد وأقسى بكثير من عقوبة الغرامة مهما
بلغت .

وفى هذا قرار السيد/مختار هانى وزير الدولة لشئون مجلسي
الشعب والشورى ، حال مناقشة المادة بمجلس الشعب :

(. . .) لأننا نعلم أن عقوبة الحبس عقوبة مقيدة للحرية ، وهى بلا
جدال أشد وأقسى بكثير من عقوبة الغرامة مهما بلغت قيمة هذه الغرامة بهذا
كان النص على هذه الصورة « لا يجوز الحكم بوقف عقوبة الغرامة » (٧) .

ولا نساير المشرع فى اجازته وقف تنفيذ عقوبة الحبس ، لأن وقف
تنفيذ عقوبة الحبس من شأنه جعل القضاء بعقوبة الغرامة غير مجد عندما
لا يكون للمتهم مال ظاهر يمكن استيفاء الغرامة منه وهى الصورة الغالبة
فى العمل ، لأنه لا يجوز فى هذه الحالة تنفيذ الغرامة بطريق الاكراه البدنى
عملا بالمادة ٥١٢ من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بأنه : (لا يجوز
التنفيذ بطريق الاكراه البدنى على المحكوم عليهم الذين لم يبلغوا من العمر
خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة ، ولا على المحكوم عليهم بعقوبة
الحبس مع وقف التنفيذ) ، وبالتالي فان العقوبة على هذا النحو تكون قد
فقدت قوتها فى الردع الفردى والجماعى وهو ما يخالف اتجاه الشارع فى
تشديد العقوبة توصلا الى القضاء على ظاهرة التجريف .

ويسرى ما تقدم على العقوبات الأخرى الواردة فى هذا القانون التى
أجاز فيها الشارع وقف تنفيذ عقوبة الحبس .

وقد تنبه مجلس الشعب للأثر الضار لوقف تنفيذ عقوبة الحبس عند
مناقشة القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ فحظر وقف تنفيذ عقوبة جريمة تبوير

(٧) مضبطة مجلس الشعب ، الطبعة المؤقتة ، الجلسة ٧٩ بتاريخ
١٩٨٣/٧/١٦ ص ٣٥ .

الأرض الزراعية المنصوص عليها بالمادة ١٥٥ بعد أن كان مشروع هذا النص يحظر وقف تنفيذ عقوبة الغرامة فقط .
(أنظر شرح المادة ١٥٥) .

٤٥ - تعدد العقوبات بتعدد المخالفات :

نصت المادة في فقرتها الرابعة على أنه (وفي جميع الأحوال تتعدد العقوبة بتعدد المخالفات) والمقصود بتعدد العقوبة بتعدد المخالفات هو أنه إذا ارتكب الجاني أكثر من جريمة من الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ، وكانت هذه الجرائم قد وقعت لغرض واحد ومرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة (وهذا هو الحال فى الجرائم المذكورة) ، فإنه لا يجوز تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات التى تقضى باعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم . إنما يجب انزال عقوبة مستقلة على المتهم عن كل جريمة من الجرائم التى قارفها . ومثل ذلك أن يقوم المتهم بتجريف الأرض الزراعية على غير مقتضى المادة ١٥٠ والقرار الوزارى ثم يقوم ببيع هذه الأتربة ، فإنه يجب توقيع عقوبة على المتهم عن جريمة التجريف وعقوبة أخرى عن جريمة البيع (٨) .

٤٦ - حق وزير الزراعة فى وقف الأعمال المخالفة وإعادة الحالة الى ما كانت عليه :

أجازت الفقرة الأخيرة من المادة لوزير الزراعة حتى صدور الحكم فى الدعوى أن يأمر بوقف الأعمال المخالفة وإعادة الحالة الى ما كانت عليه بالطريق الإدارى على نفقة المخالف .

والحكمة فى تخويل وزير الزراعة هذا الحق ، هى عدم تأثر الانتساج الزراعى الى حين الفصل فى الدعوى .

(٨) راجع نقض جنائى ٩ يناير ١٩٧٢ طعن ١٣٧٩ لسنة ٤١ ق .

والسلطة المخولة لوزير الزراعة في هذا الشأن تنتهى عند صدور حكم في الدعوى ، والمقصود صدور حكم محكمة أول درجة ولو كان غيابيا (٩) .
وإذا أمر وزير الزراعة بإعادة الأتربة الناتجة عن التجريف الى الأرض وتم تنفيذ ذلك ، لا يكون هناك ثمة محل للقضاء بمصادرة هذه الأتربة .

٤٧ - هل يعتبر القانون الجديد أصح للمتهم من القانون القديم ؟

تنص المادة ١/٥ ، ٢ عقوبات على أن (يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها .

ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره) .

والمقصود بالحكم النهائى ، الحكم البات الذى لا يقبل الطعن بطريق عادى أو غير عادى فيما عدا التماس إعادة النظر أى لا يقبل الطعن بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض ، اما لانقضاء مواعيد الطعن أو لاستنفاد طرق الطعن . ويطبق القانون الجديد اذا كان أصح للمتهم ، من تاريخ صدوره لا من تاريخ العمل به .

ولما كانت المادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة المعدلة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الملغاة بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، والتي كانت سارية قبل العمل بالقانون الأخير ، تعاقب على تجريف الأراضي الزراعية ونقل الأتربة منها والجرائم الأخرى الواردة بها بالحبس

(٩) وكان نص الفقرة الأخيرة من المادة كما ورد بمشروع الحكومة وأقرته اللجنة المشتركة كالآتى (ولوزير الزراعة ولو قبل صدور الحكم فى الدعوى أن يأمر بوقف الأعمال ... الخ) ، وقد عدلت بمجلس الشعب باستبدال كلمة (حتى) بكلمة (ولو) بناء على اقتراح رئيس المجلس وموافقة الحكومة .

« مضبطة مجلس الشعب » الطبعة المؤقتة ، الجلسة ٧٩ بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٣ ص ٣٥ وما بعدها ، .

وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة . فإذا كان المخالف هو المالك تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة . ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة أى الحبس والغرامة .

وقد جاءت عقوبة الحبس التى نصت عليها المادة ١٥٤ المضافة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، مماثلة لعقوبة الحبس الواردة بالنص القديم فى حديها الأقصى والأدنى بالنسبة للمستاجر ، وأقل فى حدها الأدنى بالنسبة للمالك ، إنما أضافت المادة ١٥٤ حكما جديدا هو اجازة وقف تنفيذ عقوبة الحبس ، واذ كانت عقوبة الحبس أشد من عقوبة الغرامة مهما بلغت ، فانه ازاء اجازة النص الجديد وقف تنفيذ عقوبة الحبس ثار التساؤل عما اذا كان القانون الجديد يعتبر أصلح للمتهم - فى حالة عدم تعدد جرائمه - بحيث يطبق على الوقائع السابقة على صدوره والتى لم يصدر فيها حكم نهائى أم لا يعتبر كذلك .

والقاعدة أن القانون الأصلح للمتهم فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزا أو وضعاً يكون أصلح من القانون القديم (١٠) .

وفى تقدير الصلاحية لا ينظر الى القانون موضوع التقدير فى جملته باعتباره يتجه الى التيسير أو الى التغليظ ، وإنما يجب النظر الى القانون من حيث انطباقه على الواقعة المطروحة على القاضى ، أى فى جريمة ذات ظروف معينة وفى مجرم ذى ظروف معينة ، فالقانون الذى يؤدى تطبيقه على

(١٠) نقض جنائى طعن ٨٥٩ س ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/١٠/١٩ - ١٧٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ - ٢٠٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٢ .

هذه الحالة الى عدم توقيع العقاب او تخفيضه هو الأصلح وان كان تطبيقه في حالات أخرى مؤديا الى التشديد على متهمين آخرين . وعلى هذا النحو فإنه من المتصور أن يكون القانون الجديد هو الأصلح بالنسبة الى متهم معين وأن يكون القانون القديم هو الأصلح بالنسبة الى متهم ثان ذي ظروف مختلفة . فإذا كان القانون الجديد يجيز إيقاف تنفيذ العقوبة في حين أن القانون القديم لا يجيز ذلك ولكنه في الوقت نفسه يخفض حدى العقوبة ، فالقانون الجديد يكون أصلح بالنسبة لمتهم جدير بإيقاف التنفيذ والقانون القديم يكون أصلح بالنسبة الى متهم غير جدير بإيقاف التنفيذ (١١) .

الا أنه يمتنع على القاضى أن يطبق على متهم واحد ما هو أصلح فى كل من القانونين . فوظيفته أن يطبق قانونا واحدا هو أصلح القانونين للمتهم لا أن يخلق قانونا ، لا هو بالقديم ولا هو بالجديد فهذا من عمل المشرع .

وبالترتيب على ما تقدم فإنه :

١ - اذا رأى القاضى أن المتهم سواء أكان مالكا أم مستاجرا للأرض الزراعية جدير بوقف تنفيذ عقوبة الحبس أى رأى أعمال نص المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة لهذه العقوبة ، فإن النص الجديد يكون أصلح للمتهم وواجب التطبيق لأنه يجيز وقف تنفيذ عقوبة الحبس .

وبهذا الرأى قضت محكمة طنطا الكلية (دائرة الجنح المستأنفة) فى القضايا ارقام ١١٣٦١ لسنة ١٩٨٢ جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٢ - ٧٥٧٩ لسنة ١٩٨٠ جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٢ - ٢٥٥٣ لسنة ١٩٨٤ جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ - ١٦٧٣٧ لسنة ١٩٨٣ جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦ .

٢ - اذا كان المتهم مستاجرا للأرض الزراعية ، ورأى القاضى أن المتهم

(١١) الدكتور محمود مصطفى شرح قانون العقوبات - القسم العام طبعة ثالثة ١٩٥٥ ص ٤٢ - الدكتور محمود نجيب حسنى شرح قانون العقوبات - القسم العام الطبعة الرابعة ١٩٧٧ ص ١١١ وما بعدها .

غير جدير بوقف تنفيذ عقوبة الحبس ، كان النص القديم هو الأصلح لأن الغرامة التي نص عليها تقل في حديها الأقصى والأدنى عن الغرامة المنصوص عليها بالنص الجديد .

٣ - إذا كان المتهم مالكا للأرض الزراعية ، ورأى القاضي أنه غير جدير بوقف تنفيذ عقوبة الحبس ولكن ظروف الواقعة تبرر مجرد تخفيض عقوبة الحبس ولا يسعفه في ذلك إلا النص الجديد (باعتبار الحد الأدنى لعقوبة الحبس فيه أقل) كان النص الجديد هو الأصلح بصرف النظر عن زيادة حدى الغرامة فيه على حدى الغرامة في النص القديم .

أما إذا كانت ظروف الواقعة لا تقتضى هذا التخفيض ، كان النص القديم هو الأصلح باعتبار أن حدى الغرامة فيه أقل من حدى الغرامة في النص الجديد .

وقد قضت محكمة النقض (الدائرة الجنائية) في هذا الشأن بأن :

١ - (لما كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٨٣ - بعد الحكم المطعون فيه - واستبدل المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ على التوالي بالمادتين ٧١ مكررا ، ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة ونص في الفقرة الأولى من المادة ١٥٤ على أنه « يعاقب على مخالفة حكم المادة (٢٥٠) من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة » ثم استورد في الفقرة الثانية من هذه المادة بقوله : فإذا كان المخالف هو المالك وجب ألا يقل الحبس عن ستة أشهر . كما نص في الفقرة الرابعة من المادة ذاتها على أنه « في جميع الأحوال تعدد العقوبة بتعدد المخالفات ويحكم فضلا عن العقوبة بمصادرة الأتربة المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التي استخدمت في عملية التجريف أو النقل ، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة » فإن هذا القانون الجديد

يعد قانونا أصلياً لمالك الأرض الزراعية الذي يقوم بتجريفها دون أن تتعدد المخالفة ، إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصلياً بهيوطه بالجسد الأدنى للعقوبة الأعلى درجة وهي الحبس من سنة - طبقاً للقانون القديم - إلى ستة أشهر فقط مع إجازته وقف تنفيذ تلك العقوبة ، وإن العقوبة الأدنى درجة هي الغرامة في حديها الأقصى والأدنى . ذلك بأن العبرة في المقارنة بين العقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقاً لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات . ومن ثم - وتطبيقاً للمادة ١١ من هذا القانون - فإن عقوبة الغرامة مهما ارتفع قدرها أخف دائماً من عقوبة الحبس في صحيح القانون ولو كان المتهم يرى غير ذلك ، بالإضافة إلى أن القانون الجديد قد أجاز وقف تنفيذ عقوبة الحبس على ما سلف القول وهو ما لم يكن جائزاً في القانون القديم ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأنه « إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلي للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » . فإن القانون الجديد سالف البيان يضحى هو القانون الأصلي الواجب التطبيق في حق الطاعن عملاً بتلك الفقرة ، وذلك إذا ما ثبت أنه المالك للأرض محل التجريف . لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم بصلحية المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلي للمتهم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم للطعون فيه والإحالة .

« طعن رقم ٢٨١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠ »

٢ - (لما كان البين من مطالعة الأوراق أن محكمة جنح العياط الجزئية قد قضت بحبس الطاعن ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ، واستأنف الطاعن ذلك الحكم ومحكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في هذا الاستئناف حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع

بأنه لا ينافي مع مقتضى المادة ١٠٤ من قانون الإجراءات الجزائية)

بمعدل الحكم المستأنف بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات ، تأسيسا على أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أصلح للمتهم . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذى يحكم الواقعة - يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء من الفدان كل من يجرف أرض زراعية كما حظر على القاضى إيقاف تنفيذ العقوبة بشقيها ، ثم صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - قبل صدور حكم نهائى فى الواقعة - فزاد من عقوبة الغرامة الى حد أدنى عشرة آلاف جنيه وحظر إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة فقط ، وكانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فانها تظل محكمة بالعقوبة المقررة فى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ورقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ باعتبارهما الأصلح للطاعن ، كما أن الطاعن يفيد مما أجازه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس وذلك بالتطبيق لأحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد زاد من عقوبة الغرامة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، لما كان ذلك وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تصحح هذه المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بجعل عقوبة الغرامة المقررة بها خمسمائة جنيه عن مساحة الأرض موضوع الجريمة والتى تقل عن الفدان والمحكوم بها عليه ابتدائيا ، وحتى لا يضار الطاعن باستئنافه وتأييده فيما عدا ذلك) .

« طعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ »

٣ - (لما كان ذلك وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ورقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الذى يحكم الواقعة -

يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء من الفدان كل من يجرف أرضا زراعية ، كما حظر على القاضى إيقاف تنفيذ العقوبة بشقيها ، ثم صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - قبل صدور حكم نهائى فى الواقعة - فزاد من عقوبة الغرامة الى حد أدنى عشرة آلاف جنيه وحظر إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة فقط ، وكانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان أحكام القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فانها تظل محكمة بالعقوبة المقررة فى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمى ٥٩ لسنة ١٩٧٣ و ٥٩ لسنة ١٩٧٨ باعتبارهما الأصلح للمتهم - الطاعن - وكان من المقرر أيضا وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٧١٤ من قانون الاجراءات الجنائية والتي جرت على أنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف وكان الطاعن هو المستأنف وحده - دون النيابة العامة - فلا يصح فى القانون أن يظل العقاب عليه اذ لا يجوز أن يضار باستئنافه ، ولئن كانت العبرة فى تشديد العقوبة أو تخفيفها هى بدرجة العقوبة فى ترتيب العقوبات ، الا انه اذا كانت محكمة أول درجة قد قضت على الطاعن بنوعين من العقوبة الحبس والغرامة فليس للمحكمة الاستئنافية ان هى انقصت مدة الحبس أن تزيد مقدار الغرامة التى حكم بها مع الحبس ابتدائيا والا تكون قد أضرت الطاعن باستئنافه ، وليس لها ذلك طالما انه المستأنف وحده ، اذ هى مع ابقائها على نوعى العقوبة من حبس وغرامة قد زادت من الأخيرة مع ابقائها على الأولى وان انقصت مدتها فهى لم تحقق للطاعن ما ابتغاه باستئنافه من براءة أو تخفيف للعقاب طالما انها أنزلت به كلا النوعين من العقوبة واذا كان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تعديل للحكم المستأنف قد أبقى على عقوبة الحبس وان انقص مدتها وزاد عليه من عقوبة الغرامة المتضى بها مع الحبس ابتدائيا فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

لما كان ذلك وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة

٣٩ من قانون جلات واجرامات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح هذه المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القوانين يجعل عقوبة القرامة المقضى بها ثلاثمائة جنيه من مساحة الأرض موضوع الجريمة والتي تقل عن الفدان والمحكوم بها عليه إبتدائيا حتى لا يضار الطاعن باستئنافه ورفضه فيما عدا ذلك م

« طعن رقم ٦٧٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥ »

٤ - (ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فانه يكون قد ثبت في يقين المحكمة أن المتهم ٠٠٠٠ في يوم ١٦/٢/١٩٨٠ بدائرة مركز طنطا : قام بتجريف أرض زراعية بغير ترخيص من الجهة المختصة ، ويتعين ادانته طبقا لنص المادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ومعاقبته طبقا للمادتين ٧١ مكررا و ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة والمعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ والفقرة الثانية من المادة ١٩٥٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والذي صدر بعد وقوع الفعل الذى دين به المتهم وتضمن أحكاما لصالحه منها ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٥٤ والتي أجازت الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس بعد أن كان ذلك محظورا في المادة ١٠٦ مكررا من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، وما نصت عليه المادة ١٥٤ من انه اذا كان المتهم بالتجريف هو مالك الأرض تكون العقوبة الحبس الذى لا يقل عن ستة أشهر بعد أن كان الحد الأدنى للعقوبة بالنسبة للمالك هو الحبس مدة لا تقل عن سنة طبقا لنص المادة ١٠٦ مكررا آنفا البيان ومن ثم فان المحكمة تطبق ما ورد في القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من أحكام في حالج المتهم عملا بنص المادة الخامسة من قانون العقوبات وتقضى بالحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليه في المادة ١٥٤ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ كما تقضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس عملا بنص المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات)

« طعن رقم ٥٤٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢ »

٤٨ - تسبيب احكام الادانة فى الجرائم المنصوص عليها بالمادة :

تنص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على انه يجب ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها وكل حكم بالادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . وان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه .

والمراد بالتسبيب هو تحرير الاسانيد والحجج التى بنى الحكم عليها بالمنتجة له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون . ويتحقق ذلك بورودها فى بيان مفصل واضح بحيث يمكن الوقوف منه على مسوغات فضائه ، ولا يكفى فى هذا الشأن افراغ الحكم فى عبارات عامة معماة او وضعه فى صورة مجملة مما يحول بين محكمة النقض ومهمتها فى مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة التى اثبتتها الحكم .

ويقتضى ذلك ان يعنى الحكم ببيان الركن المادى للجريمة باسناده الى فاعله مدلا عليه بما يثبت فى حقه ، وأن يستظهر القصد الجنائى الذى يتطلبه القانون وهو القصد الجنائى العام الذى يتوافر بتعمد او توجيه الارادة نحو اتيان الفعل المكون للجريمة وهو ما يقتضى انصراف علم الجانى وقت ارتكاب الجريمة الى كل عنصر من عناصرها الا أنه لا يلزم التحديث عن القصد الجنائى استقلالا فى الحكم .

وفى هذا قضت محكمة النقض بان :

١ - (وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة تجريف أرض زراعية بدون ترخيص فقد انطوى على قصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يورد فى بيان كاف واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التى استند اليها ، الأمر الذى يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان

الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى كل دليل من أدلة الثبوت التي استندت اليها فى الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها من الأوراق ، والا كان الحكم قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي استند اليها فى ادانة الطاعن ، بالاحالة على محضر الضبط دون أن يورد مضمونه ويبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

« طعن رقم ٧٩١٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٨ - لم ينشر »

٢ - (وحيث أن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة تجريف أرض زراعية بدون ترخيص ، فقد اعتوره قصور فى التسبب ذلك بأنه أحال فى بيان الواقعة على الحكم المستأنف الذى اقتصر فى بيانها على الاحالة الى محضر الضبط ، الأمر الذى يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى قد خلا كلية من بيان واقعة الدعوى فانه يكون قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال فى بيان الواقعة على الحكم المستأنف فانه يكون قاصرا بدوره . لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى) .

« طعن رقم ٤٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٩ - لم ينشر »

٢ - (وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم

المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « وحيث أن الواقعة تخلص فيما هو ثابت من محضر الضبط من قيام المتهم بتجريف أرض زراعية مساحتها اثني عشرة قيراطا والمبينة الحدود والمعالم بالمحضر وحيث أن التهمة ثابتة ثبوتا كافيا في حق المتهم مما جاء بمحضر الضبط ومن اعتراف المتهم ومن ثم تكون التهمة ثابتة في حقه ومن ثم يتعين عقابه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، كما أوجبت تلك المادة أيضا أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب هو تحرير الأسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما افراغ الحكم في عبارات عامة معناه أو وضعه في صورة مبهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه اذ دان الطاعن بجريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص قد جاء قاصرا في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة واكتفى في بيان الأدلة بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالتقصير في التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن) .

٤ - (لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية اوجبت انه يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن على مجرد ان الأرض المجرفة تخصه ، رغم ما أورده في مدوناته من أن شخصا آخر هو الذي قام بالتجريف ، بغير أن يبين صلة الطاعن بالتجريف الذي وقع ، أو بشخص مقارفه ، ودون أن يثبت في حقه ما يرتب مسئوليته عن الجريمة كفاعل أصلي لها أو شريك فيها ، فانه يكون معيبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون) .

« طعن رقم ٢٤٩١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٩ »

٥ - (وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على ترديد ما جاء بمحضر الضبط من حيازة الطاعن أتربة مجرفة بغير ترخيص ثم خلص الى ادانته استنادا الى ما جاء بالأوراق - وأقوال محرر المحضر - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان الحكم قاصرا ، ولما كان ما أجمله الحكم من مؤدى محضر الضبط لا يكفي بيانا لواقعة الدعوى على النحو الذي يتطلبه القانون اذ أنه لا يفصح عن الظروف التي أحاطت بضبط هذه الأتربة بما يكشف عن أنها مجرفة ، فضلا عن أن الحكم وقد عول على ما جاء بالأوراق وأقوال محرر المحضر فانه لم يورد مضمون تلك الأوراق وهذه الشهادة ومؤداها في ثبوت الجريمة ، فانه يكون

قاصر البيان بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى ما يشي به الطاعن) .

« طعن رقم ١٥١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠ »

٦ - (ومن حيث أن البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « ثبت من تقرير الخبير أن الأرض مجرقة وبعض كلمات غير مقروءة » . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وإن تورد الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المآخذ والا كان حكمها قاصرا . وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص قد خلا كلية من بيان أركان الجريمة والدليل على ثبوتها في حق المتهم واكتفى في ذلك بالإشارة الى تقرير الخبير دون أن يورد مضمونه ، هذا فضلا عن أن بعض كلماته غير مقروءة ، ولا يستبين منها صورة الواقعة بما يدخلها في نطاق الاتهام المسند اليه ، فإن الحكم المطعون فيه فيما أورده على السياق وبالكيفية الآنف بيانها لا يتحقق به ما أوجبته الشارع من بيانات تسبب الأحكام ويكون معيبا بالقصور في التسبب وينعين من ثم نقضه والاعادة) .

« طعن رقم ١١٠٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٥ »

ويعتبر من قبيل القصور في التسبب ألا يستظهر حكم الادانة في مدونات مساحة الأرض التي أجرى فيها التجريف لأنها مناط تحديد العقوبة التي يحكم بها .

وفي هذه قضت محكمة النقض بأن :

(ونحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم

المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « وحيث أن واقعة هذه الدعوى توجز فيما أبلغ به المشرف الزراعى المختص من أنه رأى المتهم يقوم بتجريف الأرض الزراعية المبينة الحدود والمعالم بمحضر المخالفة وحيث أن الاتهام المسند الى المتهم ثابت في حقه ثبوتاً كافياً من الدليل المستمد من المحضر المحرر ضده ومن عدم دفعه له بثمة دفع أو دفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه طبقاً لمواد الاتهام عملاً بالمادة ٢٠٤/٢ ج ، ٠ لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً ، كما أوجبت تلك المادة أيضاً أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها والا كان باطلاً ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الأسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما افراغ الحكم فى عبارات عامة معناه أو وضعه فى صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ٠ لما كان ذلك وكان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ المنطبق على الواقعة قد اتخذ من المساحة التى يتم فيها التجريف أساساً لتقدير العقوبة المالية التى يقضى بها على مرتكب جريمة التجريف أو اقامة المباني أو المنشآت على الأراضى الزراعية وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان حدود ومساحة الأرض الزراعية التى أثبت فى حق الطاعن تجريفها بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ويبين وجه استدلاله به ، ومن ثم لم يستظهر فى مدوناته مساحة تلك الأرض مع انها

مناطق تحديد الغرامة المحكوم بها فانه يكون بذلك قد جهل بالأسباب الذى أقام عليه تقدير تلك العقوبة التى أوقعها على الطاعن مما يعيبه بالقصور الذى يتسع له وجه النعى ويعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة ولا يقدح فى ذلك أن تكون مساحة الأرض الزراعية قد وردت بمحضر ضبط الواقعة اذ يجب أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله فى ذلك أى بيان آخر خارج عنه . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن) .

« طعن رقم ٣٩٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦ - غير منشور »

ولكنها قضت بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٨ فى الطعن رقم ٦٥ لسنة

٥٥ ق بأن :

(لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على قول الطاعن بأنه لا يجوز سوى أربعة قراراتى بقوله : « وحيث أنه لما كانت المحكمة تطمئن الى محضر الزراعة الذى يفيد قيام المتهم - الطاعن - بتجريف أرضه (وأيا كانت مساحتها ١٠ أو أربعة قراراتى) ومن ثم تكون تهمة التجريف ثابتة فى حق المتهم ، أما محضر المعاينة المقدم من المتهم فهو محرر فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ أى بعد الواقعة ولهذا فان المحكمة لا تطمئن الى هذه المعاينة ، . واذ كان هذا الذى رد به الحكم على القول سالف الذكر سائغا ، وكان جدل الطاعن حول قدر مساحة الأرض الزراعية التى لا تعدو أن تكون جزءا من الفدان لا يؤثر فى مقدار العقوبة الواجب الحكم بها ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا المقام بدعوى الفساد فى الاستدلال لا يكون سديدا) .

ويعتبر أيضا من قبيل القصور فى التسبيب عدم استظهار حكم الادانة أن التجريف جرى فى أرض زراعية لغرض أغراض تحسينها زراعىا أو المحافظة على خصوبتها وأن الأثرية الناتجة عن التجريف استعملت فى غير أغراض الزراعة .

وفي هذا قضت محكمة النقض بان :

(لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه فضلا عن عدم بيانه واقعة الدعوى ولا الظروف التي وقعت فيها قد خلا من بيان مؤدى الأدلة التي استخلص منها ادانة الطاعن ، كما أنه لم يعن ببيان أركان الجريمة ، فلم يثبت أن التجريف جرى في أرض زراعية لغرض أغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها وأن الأتربة الناتجة عن التجريف استعملت في غير أغراض الزراعة ، فانه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه) .

« طعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠ - غير منشور »

ومن قبيل القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ما عرضت له محكمة النقض في حكمها الصادر بجلسته ١٩٨٥/١٠/١٠ في الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٥٥ ق من أن :

(لما كان الثابت من مطالعة الأوراق والمفردات المضمومة أن دفاع الطاعن انحصر في أنه لا يحوز أرضا زراعية وأن أرض النزاع عبارة عن محجر رمال مصرح لوالده بنقل الرمال منها وقدم المستندات المؤيدة لدفاعه كما طلب ندب خبير لتحقيقه . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالعقوبة المنصوص عليها في القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ المعدل دون أن يعرض لهذا الدفاع إيرادا وردا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأي فيها ، ذلك أنه لو صح أن الأرض ليست أرضا زراعية وانما عبارة عن محجر رمال مصرح لوالد الطاعن بنقل الرمال منها

فإن أحكام القانون المطبق لا يسرى عليه . واذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطة حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة .

كما اعتبرت من قبيل القصور ما جاء بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٠ في الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٥ ق الذي ذهبت فيه إلى أنه :

(لما كانت المادة الأولى من قرار وزير الزراعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر عملا لحكم المادة ٣/١٥٠ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن الشارع قد أخرج من دوائر التجريم قيام المزارع بتسوية أرضه بوضع تراب ما علا منها في ما انخفض فيها ليصيرا في مستوى واحد . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على مفردات الدعوى أن الطاعن قدم إلى المحكمة الاستئنافية شهادة صادرة من الجمعية الزراعية بناحية قويسنا ورد بها أنه قام بالتسوية وليس بالتجريف . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد التفت عن هذا المستند ولم يتحدث عنه مع ما قد يكون له من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو أنه عني ببحثه وفحص الدفاع المؤسس عليه لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور) .

وما جاء بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٩٠/١/٨ في الطعن رقم ٨٢٨٠ لسنة ٥٩ ق بأن :

(وحيث أنه لما كانت المادة الأولى من قرار وزير الزراعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر عملا لحكم المادة ٣/١٥٠ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن الشارع قد أخرج من دائرة التجريم قيام المزارع بتسوية أرضه بوضع تراب ما علا منها فيما انخفض فيها ليصيرا في مستوى واحد . لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن

تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بأن ما قام به لا يعدو أن يكون تسوية للأرض وليس تجريفا كما يبين من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل المقدم في الدعوى أنه انتهى الى نتيجة مؤداها أن الطاعن قام بتجريف الأرض موضوع الاتهام كما يتساوى مع جيرانه تسهيلا لعملية الري ، فان الحكم المطعون فيه اذ التفت عن دفاع الطاعن المتقدم ولم يعن بتمحيصه على ضوء ما جاء بذلك التقرير بلوغا الى غاية الأمر فيه رغم جوهرية هذا الدفاع بحيث اذا صح لتغير وجه الرأي في الدعوى ، فانه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

مادة ١٥٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥) : يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة .

وإذا كان المخالف هو المالك أو نائبه ، وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالادانة تكليف الادارة الزراعية المختصة بتأجير الأرض المتروكة لمن يتولى زراعتها عن طريق المزارعة لحساب المالك لمدة سنتين ، تعود بعدها الأرض لمالكها أو نائبه ، وذلك وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

وإذا كان المخالف هو المستأجر أو الخائر دون المالك وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة إنهاء عقد الإيجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة وردها للمالك لزراعتها .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

ولو وزير الزراعة قبل الحكم في الدعوى أن يأمر بوقف أسباب المخالفة وإزالتها بالطريق الإداري وعلى نفقة المخالف (١) .

(١) وكان نص المادة قبل تعديله بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ كالآتي :

يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة .

وإذا كان المخالف هو المستأجر دون المالك وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة إنهاء عقد الإيجار ورد الأرض للمالك .
وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

الشرح

٤٩ - الجرائم التي تعاقب عليها المادة :

نصت هذه المادة على عقوبة مخالفة المالك أو نائيه أو المستأجر أو الحائز للأرض الزراعية بأى صفة ، حكم المادة (١٥١) من قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والمعدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ ، والمادة الأخيرة - كما رأينا فيما سبق - نصت على حظرين هما :

١ - حظر ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها التي تحدد بقرار من وزير الزراعة .

٢ - حظر ارتكاب أى فعل أو عدم الامتناع عن أى عمل من شأنه تهوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها .

ومن ثم فإن مخالفة هذين الحظرين تقع تحت طائلة العقاب المنصوص عليه بالمادة ١٥٥ .

والمادة المذكورة تتضمن عقوبة أصلية وأخرى تكميلية ، والعقوبة التكميلية تختلف باختلاف ما اذا كان المخالف هو المالك أو نائيه أو كان المخالف هو المستأجر أو الحائز . ونعرض لذلك بالتفصيل على النحو الآتى :

العقوبة المنصوص عليها بالمادة :

٥٠ - أولا : عقوبة أصلية :

يعاقب على مخالفة المادة (١٥١) بالحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة .

والملاحظ أن المادة لم تضع حدا أدنى لعقوبة الحبس فى حالة ما اذا كان المخالف هو مالك الأرض ، كما فعلت المادة (١٥٤) التي تعاقب على

تجريف الأرض وتقل الأثرية منها الذى حظرتة المادة (١٥٠) ، كما خفضت
حدى الغرامة كثيرا عن حدى الغرامة المنصوص عليها بالمادة المذكورة ، وذلك
على الرغم من أن مخالفة الحظرين المنصوص عليهما بالمادة (١٥١) لها أثرها
البالغ فى انكماش الرقعة الزراعية وخفض الانتاج الزراعى ، وهو لا يقل
فى خطورته عن أثر حكم المادة (١٥٠) .

٥١ - ثانيا : عقوبة تكميلية :

(ا) اذا كان المخالف هو المالك او نائبه :

فقد أوجبت الفقرة الثانية من المادة أن يتضمن الحكم الصادر بالادانة
تكليف الادارة الزراعية المختصة بتأجير الأرض المتروكة لمن يتولى زراعتها
عن طريق المزارعة لمدة سنتين تعود بعدها الأرض للمالك او نائبه وذلك
بوفاء للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة . أى أن الفقرة جعلت
القضاء بذلك عقوبة تكميلية وجوبية توقع على المالك او نائبه .

وهذا الحكم مستحدث بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ ، وقد
أصاب الشارح بنصه على هذه العقوبة التكميلية الوجوبية لأن المالك الذى
يترك أرضه دون زراعة لمدة سنة لا يكون جديرا بالاحتفاظ بها ويجب
حرمانه منها لفترة معقولة ، كما أن من شأن هذه العقوبة كفالة زراعة هذه
الأرض بواسطة المستأجر وهو ما يؤدى الى الحفاظ على مجموع الانتاج الزراعى
القومى للبلاد .

والنص يقصر تكليف الادارة الزراعية المختصة على تأجير الأرض
المتروكة فقط ، فاذا كان للمالك قطعة أرض مساحتها ثلاثة أفدنة ، ترك
منها فداناً واحداً دون زراعة ، فإن الادارة الزراعية المختصة تكلف بتأجير
الفدان دون باقى القطعة .

وتعتبر الادارة الزراعية المختصة نائبا قانونيا عن المالك او نائبه
عنى تأجير الأرض المتروكة ، وهى التى توقع نيابة عنه على عقد الايجار .

وتنصرف آثار العقد الى المالك ، وتنشأ علاقة ايجارية مباشرة بين المالك والمستأجر(٢) .

ويكون التأجير لمدة سنتين ، أى سنتين زراعتين (راجع فى تحديد السنة الزراعية مؤلفنا أحكام الايجار فى قانون الاصلاح الزراعى - طبعة ١٩٩٢ ص ٢٩ وما بعدها) .

وكانت مدة تأجير الأرض فى مشروع القانون المقدم من الحكومة خمس سنوات الا أن اللجنة المشتركة (من لجنة الزراعة والرى ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية) عدلت هذه المدة الى سنتين ، وجاء فى تقريرها عن مبررات هذا التعديل ما يأتى :

(وقد رأت اللجنة اجراء هذا التعديل لأن مدة خمس سنوات فترة طويلة بالنسبة لتأجير الأرض وهناك احتمالاً لعدم القدرة على اخراج المستأجر من الأرض اعمالاً لأحكام قانون الاصلاح الزراعى ، الأمر الذى قد يتسبب عنه نشوب خلافات بين العائلات بالاضافة الى احتمال أن تؤجر الادارة الزراعية تلك الاراضى لأفراد لا تروق لمرتكب المخالفة وقد يسهم ذلك أيضاً فى خلق مشاكل عائلية فى الريف) .

ويكون التأجير بطريق المزارعة(٣) ، فلا يجوز للادارة الزراعية المختصة.

(٢) وفى هذا قرر السيد رئيس مجلس الشعب بأن : (٠٠٠ النص يتضمن تكليف الادارة الزراعية المختصة بتأجير الأرض ، وهنا ستنشأ العلاقة مباشرة بين المستأجر الجديد والمالك ٠٠ الخ) .
مضبطة المجلس الطبعة المؤقتة الجلسة ٤٧ بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٨٥ ص ٢٩ ، .

(٣) وقد ورد بالمادة أن التأجير بالمزارعة يكون (لحساب المالك) والعبارة الأخيرة مخالفة للقانون ، لأن المستأجر يزرع لنفسه وليس لحساب المالك ، ويكون للمالك مجرد الحق فى الحصول على نصيبه من المحصول فى حالة الايجار بالمزارعة .

وقد نبه الى هذا الخطأ حال مناقشة مشروع القانون بمجلس الشعب =:

تأجير الأرض المتروكة بالإيجار النقدي ، وقد قصد بذلك تحقيق صالح المالك الذى نزعته منه أرضه باعتبار نظام المزارعة هو الأفضل للمالك .

وكان النص كما جاء بمشروع الحكومة ووافقت عليه اللجنة المشتركة ينص على حق الادارة الزراعية فى تأجير الأرض دون اشتراط التأجير بالمزارعة فعُدل النص فى مجلس الشعب على النحو السابق .

ويتم التأجير وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة ، وقد صدر فى هذا الشأن قرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ ، ثم ألغى وحل محله قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ٧٨٩ لسنة ١٩٩١ (الوقائع المصرية - العدد ١٥٣ فى ١٠ يولية سنة ١٩٩١) (٤) ، وقد حدد القرار الأخير القواعد المشار اليها على النحو الآتى :

١ - فى حالة صدور الحكم بادانة المالك تتولى الادارة الزراعية المختصة تحرير عقد ايجار مؤقت بطريق المزارعة لمن يتولى زراعتها بنفسه وذلك لمدة سنتين .

ويحرر العقد من ثلاث نسخ يوقع عليها مدير الادارة الزراعية المختص نيابة عن المالك المحكوم عليه كما يوقعها المستأجر بالمزارعة وتسلم

= من حيث المبدأ العضو مختار هانى مقررا :
(ولكن الملاحظة التى أريد أن أبديها هى أننا عندما نرفع يد المالك عن استغلال أرضه التى بورها فإن النص يقضى بالزام المحكمة بأن تكلف الادارة الزراعية المختصة بالقيام بتأجير الأرض الى من يتولى زراعتها لحساب المالك ، وفى هذه الجزئية غرابة لأن الفهم القانونى الصحيح للعلاقة التأجيرية أن المستأجر يزرع لحساب نفسه ، ولا يمكن أن يكون المستأجر زارعا لحساب غيره ... الخ) .

غير أن المجلس لم يأخذ بوجهة نظره فى هذا الشأن .
» مضبطة المجلس الطبعة المؤقتة الجلسة ٤٧ بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٨٥ ص ٢٩ .

(٤) القراران منشوران بملحق التشريعات .

نسخة منه اليه أما النسختان الأخرتان فتحفظ احدهما مع صورة الحكم الصادر بالادانة بالادارة الزراعية المختصة وتودع الأخرى بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة وفقا للقانون . وتسرى على هذا العقد أحكام الباب الخامس من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي (م ١/٤ ، ٢ ، ٣) .

وأصبح لا محل للايداع بعد العمل بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ .
٢ - في نهاية مدة الايجار سألقة الذكر يصبح عقد الايجار منتها من تلقاء نفسه وتعاد الأرض الى المالك بموجب محضر استلام يحرر من أربع نسخ تسليم احدها لكل من المالك والمستأجر السابق وتحفظ الثالثة بالإدارة الزراعية ، وتخطر بالرابعة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة (م ٤/٤) .
وأصبح لا محل لهذا الاخطار بعد العمل بالقانون المشار اليه :
وقد أورد القرار الوزاري رقم ٧٨٩ لسنة ١٩٩١ سالف الذكر في المادة الأولى منه بعض الاجراءات التي تتبع قبل تحرير محضر المخالفة عن الأراضي المتروكة بورا بغير زراعة ، وحالته الى النيابة المختصة وتخاص هذه القواعد في أن تتولى الادارات الزراعية كل فيما يخصه حصر الأراضي المتروكة بورا بغير زراعة وتثبت في محاضر اثبات حالة يبين فيها اسم المالك والحائز أو النائب عنهما وحدود المساحة والحوض والناحية للأراضي موضوع المخالفة وتاريخ آخر زراعة لهذه الأرض .

ويخطر الحائز ايا كانت صفته بصورة اثبات الحالة مع تكليفه باتخاذ اللازم لزراعة الأرض . فاذا انقضت مدة سنة من تاريخ ترك الأرض بدون زراعة المبين في محضر اثبات الحالة المذكور - يتعين على الادارة الزراعية المختصة تحرير محضر مخالفة طبقا للمادتين ١٥١ ، ١٥٥ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معذلا بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ وتحيلها للنيابة المختصة مرفقة بصورة من محضر اثبات الحالة (٥) .

(٥) وكانت المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ الملفي تضع في فقرتيها الثالثة والرابعة بعض القواعد التي تتبع بالنسبة =

وفى رأينا أن ادانة المخالف لا تتوقف على اتباع هذه الاجراءات ، فاذا حرر محضر المخالفة وقدم المخالف الى المحاكمة دون اتباع هذه الاجراءات ورات المحكمة أن المخالفة ثابتة قبله قضت بادانته ، ذلك أن التفويض الصادر لوزير الزراعة بمقتضى المادة (١٥٥) مقصور على وضع القواعد التى تتبع فى تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة بتكليف الادارة الزراعية المختصة بتأجير الأرض المتروكة لمن يتولى زراعتها عن طريق المزارعة لحساب المالك لمدة سنتين ، وفى عودة الأرض بعد هذه المدة الى المالك أو نائبه ، دون أن يمتد التفويض الى وضع الاجراءات السابقة على صدور الحكم .

ومن ثم فان الاجراءات المشار اليها لا تعدو أن تكون مجرد اجراءات تنظيمية رأى وزير الزراعة اتباعها لاحكام ضبط المخالفة ، ولا يترتب على اغفالها سوى مساءلة الموظف المنوط به اتباعها اداريا .

وقد اخذت محكمة النقض بهذا الراى فى حكم حديث لها صادر بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٨ فى الطعن رقم ٢٦٣٩ لسنة ٦٠ ق ذهبت فيه الى أن :
(مفاد نص المادتين ١٥١ ، ١٥٥ من قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والمستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ أن الشارع

= للأراضى المرتكب عليها أية أفعال أو امتناع عن أداء أعمال من شأنها تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها ، وتخلص هذه القواعد بأن تتولى الادارة الزراعية كل فيما يخصه حصر هذه الأراضى واططار الحائزين لازالة أسبابها خلال الأجل المناسب الذى يحدده مدير الادارة الزراعية المختصة بما لا يجاوز خمسة عشر يوما . وفى هذه الحالة تنخذ اجراءات تحرير محضر المخالفة اذا لم يتم بزالة أسبابها .

أما المادة الثانية من القرار الوزارى الحالى رقم ٧٨٩ لسنة ١٩٩١ فقد اكدت بالنص على أن (تتولى الادارات الزراعية ضبط أى فعل أو الامتناع عن أى عمل يرتكب من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها وتحرر عنها محاضر مخالفات طبقا للمادتين ١٥١ ، ١٥٥ من قانون الزراعة المشار اليه ويحال المحضر الى النيابة العامة) .

أثم صورتين من صور النشاط الاجرامى الأولى منهما ترك الأرض الزراعية غير منزرعة والثانية ارتكاب أى فعل أو امتناع من شأنه تبويرها أو المساس بخصوبتها واشترط لوقوع كل من هاتين الصورتين تحقق الشروط التى أوردتها المادة ١٥١ من توافر صفة معينة فى الجانى ومضى مدة معينة تترك الأرض فيها غير منزرعة وتوافر مقومات صلاحيتها للزراعة بالنسبة للصورة الأولى وأن يكون من شأن الفعل أو الامتناع فى الصورة الثانية تبوير الأرض أو المساس بخصوبتها .

لما كان ذلك ، وكانت مواد قرار وزير الزراعة المشار اليه (٦) هى من تقبيل الاجراءات التنظيمية لاثبات الجريمة محل الاتهام ولا تشكل ركنا من أركانها . واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد اخطأ فى صحيح القانون بما يوجب نقضه) .

وبعد انتهاء مدة السنتين تعود الأرض الى مالكها أو نائبه (٦ مكرر) . ويتم عودة الأرض بقوة القانون ، دون حاجة الى استصدار حكم بذلك .

ويعتبر حكم عودة الأرض الى المالك أو نائبه بعد انقضاء مدة السنتين استثناء من حكم الامتداد القانونى لايجار الأرض الزراعية المنصوص عليه بالمادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ (المعدل) بالاصلاح الزراعى .

(٦) القرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ .

(٦ مكرر) وقد أضيفت عبارة (تعود بعدها الأرض لمالكها أو نائبه) الى المادة عند مناقشتها بمجلس الشعب بناء على اقتراح العضو مختار هانى (حتى لا نقول ما هو التصرف بعد انقضاء مدة السنتين) « تصريح السيد رئيس مجلس الشعب عند مناقشة المادة .

« مضبطة المجلس الطبعة المؤقتة الجلسة ٤٧ بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٨٥ ص ٣٤ وما بعدها » .

(ب) اذا كان المخالف هو المستأجر أو الحائز :

اذا كان المخالف هو المستأجر أو الحائز دون المالك فقد أوجبت المادة ان يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة انتهاء عقد الايجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة ورد هذه الأرض للمالك لزراعتها .

فالنص جعل التضاء بذلك عقوبة تكميلية وجوبية تقضى بها المحكمة الجنائية على المخالف .

وتقتصر العقوبة التكميلية على انتهاء عقد الايجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة ورد هذه الأرض للمالك لزراعتها ، وبذلك يظل عقد الايجار المبرم بين المالك والمستأجر المخالف قائما عن المساحة غير المتروكة .

وكان النص قبل تعديله بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ يقضى بانتهاء عقد الايجار ورد الأرض المؤجرة كلها الى المالك ، وورد هذا الحكم أيضا في مشروع القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ ووافقت عليه اللجنة المشتركة ، الا أنه عدل عند مناقشة النص بمجلس الشعب (٧) .

(٧) واثناء مناقشة القانون بمجلس الشعب طالب بعض الأعضاء بان ترد الأرض المؤجرة جميعها الى المالك ولو كان الترك يرد على جزء منها . وقد عارض السيد رئيس المجلس هذا الاقتراح مقررًا :
(أود أن أوضح نقطة وهي أننا وافقنا في الفقرة السابقة من المادة على النص بتأجير الأرض المتروكة ، وطالما أن جريمة ترك الأرض واحيدة سواء كان هذا جانب المالك أو المستأجر فليكن حسن العدل الاجتماعي مسيطرًا على التعديل ، ومن ثم يجب تعديل نص هذه الفقرة ليتفق ونص الفقرة السابقة بحيث ينص على رد الأرض المتروكة ... الخ) .
كما قرر أن : (... وهنا يثور رأيان : الأول : يقول أن المخالفة التي تحدث من المستأجر في شق من الأرض تؤدي الى انتهاء عقد الايجار ورد الأرض بأكملها لمالكها .

والثاني : يقول بالمساواة في المعاملة بين المالك والمستأجر بحيث يرد الجزء الذي ترك بغير زراعة وأقول من هنا ان ذلك هو منطق العدالة في تطبيق العقوبة .

ولن يسمح مجلس الشعب بكامل أعضائه أن يهتز العدل الاجتماعي =

وعبارة (أو الحائز) الواردة بالفقرة الثالثة من المادة جاءت من قبيل التزويد ، لأن الفقرة المذكورة أوجبت أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة إنهاء عقد الايجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة ورد هذه الأرض للمالك أو نائبه لزراعتها ، وانتهاء عقد الايجار لا يتأتى الا اذا قضى به ضد المستأجر دون غيره من الحائزين لأن حيازتهم تستند الى سند آخر غير الايجار ، أو تكون بغير سند كما هو الشأن بالنسبة للغاصب .

٥٢ - حظر وقف تنفيذ العقوبة :

نصت الفقرة الرابعة من المادة على أنه (وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة) .

ومعنى ذلك أنه لا يجوز وقف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة سواء كان المخالف هو المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز بأية صفة .

وهذا الحكم استحدث بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ ، اذ كان نص المادة قبل تعديله بالقانون الأخير يحظر الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة فقط ، وكان مشروع هذا القانون - كما أقرته اللجنة المشتركة - يردد حكم النص قبل التعديل ، الا أن النص عدل بمجلس الشعب عند مناقشته (٨) .

= تحت هذه القبة (.
« مضبطة المجلس الطبعة المؤقتة الجلسة ٤٧ فى ٢٨ يناير سنة ١٩٨٥ ص ٣٧ وما بعدها » .
(٨) بناء على اقتراح من العضو المستشار أحمد موسى أيده فيه بعض الأعضاء .

وقد قرر العضو المستشار أحمد موسى فى بيان رأيه ما يأتى :
(. . .) البادى من التشريع المقدم هو التشديد ونحن متفقون مع الحكومة فى ذلك بالفعل ، حفاظا وحرصا على أرضتنا واقتصادنا ، ولذلك فاقتراحي المحدد هو أنه لا يجوز فى كل هذه العقوبات وقف تنفيذ العقوبة ، أما القول بأن العقوبة يمكن أن تكون تخيرية بين الحبس والغرامة فلا يؤدى الى الأخذ بالعقوبة الرادعة التى يهدف اليها هذا التشريع ، ولذا فيجب أن يشمل النص العقوبتين معا ، وسأقدم باقتراح مكتوب يقضى بأن تستبدل =

ورغم أن هذا النص يحظر وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة ، فإن النصوص الأخرى التي تناقش على باقي المخالفات المنصوص عليها في القانون تحظر وقف تنفيذ عقوبة الغرامة فقط ، وهي مخالفة لا مبرر لها طالما أن الهدف من التجريم في الحالات الأخرى هو ذات الهدف من التجريم في هذه المادة ، وهو حماية الرقعة الزراعية بالبلاد .

(راجع نقدنا لمسلك الشارع في هذا الشأن بند ٤٤) .

٥٣ - حق وزير الزراعة في وقف أسباب المخالفة وإزالتها بالطريق الإداري :

خولت الفقرة الأخيرة من المادة لوزير الزراعة الحق قبل الحكم في

= بالفقرة الرابعة العبارة الآتية : « وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ، والعقوبة هنا تعني الحبس والغرامة معا . وذلك إذا كنا جادين فعلا في مواجهة هذه الحالة » .
وكان من مؤيدي هذا الاقتراح العضو محمد طاهر البنا .
وقد قرر :

(... ونحن نجد أن جميع أحكام السادة القضاة كلها تصدر بالحبس الموقوف والغرامة ، وبالنسبة للتنفيذ ، فالمحكوم عليه يمتنع عن التنفيذ بدفع قيمة الغرامة تحت عدة حجج تندرج جميعها تحت مسمى واحد وهو عدم القدرة على الدفع ، مما يضطرنني إلى تنفيذ الحكم بالاكراه البدني . فنجد أننا نصطدم بنص المادة ٥١٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه « لا يجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدني على المحكوم عليه بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ » ولذلك فإنه لكي يكون لنص العقوبة ذات أهمية نص التقسيم ، أقترح اقتراحين ، أولهما : « أن نستبدل « أو » ، بالتخيير « بواو » بالإضافة في الفقرة الأولى ليكون نص الفقرة الأولى بعد التعديل كالآتي : « ويماقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس أو بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة » وهذا هو الاقتراح الأول ، وإذا لم يوافق المجلس على هذا الاقتراح فسيكون الاقتراح الثاني بحذف الفقرة الرابعة من المادة ونستبدل بها الفقرة التالية : « وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة » .

« مضبطة المجلس الطبعة المؤقتة الجلسة ٤٨ بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٨٥ ص ١٥ وما بعدها » .

الدعوى أن يأمر بوقف أسباب المخالفة وإزالتها بالطريق الإدارى على نفقة المخالف . فسلطة وزير الزراعة لا تقتصر على وقف أسباب المخالفة بل تمتد الى إزالتها ، والمقصود بإزالة أسباب المخالفة رد الحال الى ما كانت عليه ، والسلطة المخولة لوزير الزراعة فى هذا الشأن تقف عند صدور حكم فى الدعوى ، والمقصود صدور حكم محكمة أول درجة ولو كان غيابيا .
والحكمة من تخويل وزير الزراعة هذا الحق ، هى عدم تأثر الانتاج الزراعى الى حين الفصل فى الدعوى .

وهذا الحكم مستحدث بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ .

مادة ١٥٦ - يعاقب على مخالفة أى حكم من أحكام المادة (١٥٢) من هذا القانون أو الشروع فيها بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات .

ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف . وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

ولوزير الزراعة ، حتى صدور الحكم فى الدعوى ، وقف أسباب المخالفة بالطريق الإدارى على نفقة المخالف .

وتوقف الاجراءات والدعاوى المرفوعة على من أقاموا بناء على الأراضى الزراعية فى القرى قبل تحديد الحيز العمرانى لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمرانى اذا كانت المباني داخله فى نطاق الحيز العمرانى للقرية .

الشرح

٥٤ - عقوبة مخالفة أحكام المادة (١٥٢) :

نصت هذه المادة على عقوبة مخالفة أى حكم من أحكام المادة (١٥٢) :
والمادة (١٥٢) المذكورة - كما رأينا - تحظر إقامة أية مبان أو منشآت فى الأرض الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإقامة مبان عليها . واعتبرت فى حكم الأراضى الزراعية ، الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية .

وبعد أن نصت تلك المادة على الحظر ، استثنت منه بعض الأراضى التى نصت عليها فى البنود (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) منها وهذه الاستثناءات

إذا توافرت شروطها المنصوص عليها بالمادة ، كانت بمنأى عن التجريم ،
أما إذا لم تستوف هذه الشروط كان الفعل خاضعا للعقوبة المنصوص عليها
بالمادة .

والمادة تسوي في العقوبة بين الشروع في الجريمة والجريمة التامة .

ويجب لتحقيق الشروع البدء في تنفيذ الفعل ، ومثل ذلك أن يقوم
الجاني بإقامة جزء من أساس ميني أو بناء بعض الأعمدة أو حتى قواعدها .
انمالا يكفي لتحقيق الشروع مجرد تشوين مواد البناء بالأرض .

والملاحظ أن المادتين ١٥٤ ، ١٥٥ اللتين تعاقبان على التجريف ونقل
الأتربة وتبوير الأرض لم تجرما الشروع في الجرائم التي تعاقب عليها ،
وهي تفرقة لا مبرر لها ، طالما أن الهدف من التجريم حماية الرقعة
الزراعية .

والعقوبة التي نصت عليها المادة هي الحبس والغرامة التي لا تقل عن
عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه .

٥٥ - ازالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف :

أوجبت الفقرة الثانية من المادة أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة
الأمر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف .

أي أن هذه الفقرة جعلت من القضاء بإزالة أسباب المخالفة على نفقة
المخالف ، عقوبة تكميلية وجوبية .

والمقصود بإزالة أسباب المخالفة رد الحال الى ما كان عليه بهدم
ما أقيم من منشآت أو مباني على الأرض الزراعية .

٥٦ - حظر وقف تنفيذ عقوبة الغرامة :

راجع بند (٤٤) .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

(وحيث أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٩٨٤/١/٨ أقام مباني على أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة ٠٠٠٠ فقضت محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا بحبس المطعون ضده سنة مع الشغل وبتغريمه خمسمائة جنيه والازالة وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ ٠٠ وذلك عملا بالمادتين ١٠٧/أ ، ١٠٧/ب مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل ٠ فاستأنف كل من المحكوم عليه والنيابة العامة ، ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المطعون ضده أربعة وعشرون ساعة وتأيد الحكم فيما عدا ذلك ٠ لما كان ذلك وكانت المادة ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعمول به من ١٩٨٣/٨/١١ والذي وقعت الجريمة في ظله تعاقب على هذه الجريمة أو الشروع فيها بالحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ٠ ولما كان الحكم المطعون فيه قد نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر قانونا على النحو المار بيانه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ٠ واذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه يتعين حسبما أوجبتة الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه بجعل الغرامة المقضى بها عشرة آلاف جنيه ، فضلا عن باقى العقوبات المقررة بها) ٠

« طعن رقم ٣٠١٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢ »

٥٧ - حق وزير الزراعة في وقف أسباب المخالفة بالطريق الإداري :

أجازت الفقرة الثالثة من المادة لوزير الزراعة ، حتى الحكم في الدعوى ، وقف أسباب المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف .

والفقرة اقتضت على تخويل وزير الزراعة سلطة وقف أسباب المخالفة، دون إعادة الحالة الى ما كانت عليه كما فعلت المادة (١٥٥) . والسلطة المخولة لوزير الزراعة في هذا الشأن تقف عند صدور حكم في الدعوى ، والمقصود صدور حكم من محكمة أول درجة ولو كان غيابيا . والحكمة من تخويل وزير الزراعة هذه السلطة هي الرغبة في الحد من آثار المخالفة على الانتاج الزراعى حتى يفصل في الدعوى .

٥٧ مكرر - قضاء النقص في القانون الأصلح للمتهم :

١ - (من حيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٢٧/٤/١٩٨٠ : ١ - أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة ٢ - أقام بناء بدون ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ٣ - أقام بناء على أرض غير معتمدة التقسيم ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٠٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ والمواد ٤ ، ٥ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتاريخ ١٩٨٠/١١/٦ بحبس الطاعن ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائتى جنيهة والازالة ، فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٨١/٣/١٢ بتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف وقضى في استئنافه بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٧ بتأييد الحكم المستأنف ، ولما كان ذلك ، وكان قد صدر - من بعد - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣ ، ونص في المادة ١٥٢ منه على أن يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها - ويعتبر في

حكم الأراضي الزراعية البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية .

ويستثنى من هذا الحظر :

(أ) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١٩٨١/١٢/١ .

(ب) الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى والذي يصدر بتحديدته قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج) ٠٠٠ (د) ٠٠٠ (هـ) ٠٠٠ فان اقامة بناء على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمدة حتى ١٩٨١/١٢/١ أو اقامته على أرض زراعية داخل الحيز العمراني للقرية الذي يصدر بتحديدته قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، تضحى غير مؤتمة في هذا النطاق ، ويكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بهذه المثابة أصلح للمتهم من هذه الناحية ، متى ثبت أن البناء محل الاتهام قد أقيم على أرض زراعية داخل كردون المدينة أو داخل نطاق الحيز العمراني للقرية ، على ما سلف بيانه ، وبأنه يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ، ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه في هذا الصدد ، لم يفصل فيها بحكم بات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لصالحه عملاً بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، واذ كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٢ من القانون الرقيم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالفة الذكر في حق الطاعن بوصفه أصلح له يقتضى استظهار أن البناء محل الاتهام يقع داخل كردون المدينة أو في نطاق الحيز العمراني للقرية - على السياق المتقدم - وكان الحكم المطعون فيه قاصراً عن استظهار ذلك ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تستبينه من نطاق موقع البناء ٠٠٠ الخ) .

« طعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣ »

٢ - (أ) لما كان قد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله ، ونص في المادة ١٥٢ منه على أن « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها ، وتعتبر في حكم الأراضي الزراعية ، الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر :

(أ) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١٩٨١/١٢/١ .

(ب) الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج) . . . (د) . . . (هـ) . . . فان إقامة بناء على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وإقامته على أرض زراعية داخل الحيز العمراني للقرية الذي يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، تضحى غير مؤثرة في هذا النطاق ، ويكون القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بهذه المثابة أصح للمتهم من هذه الناحية متى ثبت أن البناء محل الاتهام قد أقيم على أرض زراعية داخل كردون المدينة أو داخل الحيز العمراني للقرية على ما سلف بيانه ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ، ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات)

« طعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣ »

٣ - (أ) وحيث أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ أقام بناء على أرض زراعية دون ترخيص ، وطلبت عقابه بالمادة ١٠٧/١ - ب من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل ومحكمة أول درجة قضت - حضوريا اعتباريا - بحبسه ستة أشهر مع الشغل والإيقاف ، وبتفريضة عشرة آلاف جنيه - والإزالة ،

فاستأنف وقضى في استئنافه بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ بتأييد الحكم المستأنف ، وكان قد صدر بعد الواقعة وقبل صدور الحكم المطعون فيه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣ ونص في المادة ١٥٦ منه على حظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر (أ) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن - المعتمدة حتى الأول من ديسمبر سنة ١٩٨١ . (ب) الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير فان إقامة بناء على أرض زراعية داخل الحيز العمراني للقرى الذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير تضحى غير مؤثرة في هذا النطاق ، ويكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه قانونا أصح . للمتهم من هذه الناحية إذ ما ثبت أن البناء محل الاتهام قد أقيم على أرض زراعية داخل الحيز العمراني للقرية ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عاياه لم يفصل فيها بحكم بات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لصالحه عملا بما تخوله بها المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، واذ كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٢ من القانون الرقيم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر في حق الطاعن بوصفه أصح له يقتضى استظهار أن البناء محل الاتهام يقع في نطاق الحيز العمراني للقرية وكان الحكم المطعون فيه قاصرا عن استظهار ذلك ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تستبينه بشأن موقع البناء من الحيز العمراني للقرية) .

« طعن رقم ٢٦٩٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٤ »

٤ - (لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاستنبابه بالحكم المطعون فيه - قضي بحبس المتهم « الطاعن » لمدة أشهر مع الشغل وتغريمه)

عشرة آلاف جنيه مع إيقاف عقوبة الحبس ، وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمي ٥٩ لسنة ١٩٧٣ و ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذي يحكم الواقعة يعاقب على إقامة مبان أو منشآت على الأرض الزراعية بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه وحظر على القاضي إيقاف تنفيذ العقوبة بنوعيتها ، ثم صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - قبل صدور حكم نهائي في الدعوى - وجعل الحد الأدنى لعقوبة الغرامة عشرة آلاف جنيه ، وحظر على القاضي إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة ، وكانت واقعة الدعوى قد حدثت قبل سريان أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، فانها تظل محكومة بالعقوبة المقررة في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمي ٥٩ لسنة ١٩٧٣ و ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، باعتبارها الأصلح للطاعن فيما يختص بالحد الأدنى لعقوبة الغرامة كما أن الطاعن يفيد مما أجازته القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس وذلك بالتطبيق لأحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد زاد من مقدار عقوبة الغرامة الواجب القضاء بها بمقتضى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين - المار ذكرهما - والمعمول بهما وقت ارتكاب الواقعة ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب تصحيحه بجعل عقوبة الغرامة مائتي جنيه وذلك عملاً بالمادتين ٣٥ ، ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ورفض الطعن فيما عدا ذلك (.

« طعن رقم ٦٧٢٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤ »

٥ - (لما كان البين من الأوراق أن محكمة جنح مركز قليوب الجزئية قضت بحبس الطاعن شهراً مع الشغل وغرامة عشرة آلاف جنيه والإزالة ، فاستأنف الطاعن ذلك الحكم ومحكمة بنها الابتدائية قضت بغيابها برفض استئنافه وتأييد الحكم المستأنف ، فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس وكان القانون رقم ٥٣

لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمي ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذي يحكم الواقعة - يعاقب كل من يقيم أية مبانٍ أو منشآت في أرض زراعية بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة ، كما حظر على القاضي إيقاف تنفيذ العقوبة بشقيها ، ثم صدر من بعد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - قبل صدور حكم نهائي في الدعوى - وجعل الحد الأدنى لعقوبة الغرامة عشرة آلاف جنيه وحظر إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة فقط ، وكانت الواقعة قد حدثت في ٣ من يولية سنة ١٩٨٣ قبل سريان أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، فانها تظل محكمة بالعقوبة المقررة في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل - آنف الذكر - باعتبارها الأصلح للطاعن ، كما أن الطاعن يفيد مما أجازته القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس وذلك بالتطبيق لأحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات واذ كان الحكم المطعون فيه قد طبق حكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن عقوبة الغرامة ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادتين ٣٥ ، ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض هذا الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بجعل عقوبة الغرامة مائتي جنيه عن مساحة الأرض موضوع الجريمة والتي نزل عن الفدان ، ورفض الطعن فيما عدا ذلك (١) .

« طعن رقم ٩٩٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١ »

٥٨ - تعدد العقوبة بتعدد المخالفات :

راجع بند (٤٥) .

(١) راجع أيضا في الشرح الفقهي بند (٤٧) .

٥٩ - وقف الاجراءات والدعاوى المرفوعة على من اقاموا بناء على الاراضي الزراعية في القرى قبل تحديد الحيز العمراني لها ، اذا كانت المباني داخلية في نطاق الحيز العمراني للقرية :

نصت الفقرة الرابعة من المادة على أن توقف الاجراءات والدعاوى المرفوعة على من اقاموا بناء على الاراضي الزراعية في القرى قبل تحديد الحيز العمراني لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني اذا كانت المباني داخلية في نطاق الحيز العمراني للقرية .

وشرح هذه المادة يحتاج الى شيء من التفصيل ، فالمادة الثانية من مواءمة إصدار القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار التخطيط العمراني (٢) التي أصبحت ملغاة بصدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ ، كانت تنص على أن : (تحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ، أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي . ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر :

الأراضي الواقعة داخل الحيز العمراني للقرى) .

وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن (تتولى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها من خلال لجنة بكل محافظة تختص بشئون التخطيط العمراني ، اعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى) .

ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من المحافظ المختص من عناصر من ذوى الخبرة والمهتمين بالتخطيط العمراني وممثلين لوزارتي الزراعة والدفاع .

(٢) منشور بالجريدة الرسمية العدد ٨ في ١٩٨٢/٢/٢٥ .

ويحدد الوزير المختص بالتعمير بالاتفاق مع الوزير المختص بالمحكم المحلي أولويات اعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى ، ويدخل ضمن مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى التي تختص باعدادها اللجان المشار اليها بالنص ، تحديد الحيز العمراني للقرى ، غير أن هذه اللجان لم تشكل حتى صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، وقد ترتب على ذلك بالتالي عدم تحديد الحيز العمراني للقرى .

واذ كان الاستثناء المنصوص عليه في البند (ب) من المادة (٢) سائلة الذكر رهن بدخول الأراضي الزراعية في الحيز العمراني للقرية . فإن هذا الاستثناء يظل عاطلا عن التطبيق حتى يتم تحديد الحيز العمراني ، ويضحي البناء في الأرض الزراعية بالقرى في الفترة السابقة على تحديد خاضعا للحظر الوارد بالمادة ومعاقبا عليه بمقتضى المادة ٦٧ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ (٣) .

وقد جاء بتقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب في هذا الشأن :
(لقد حظرت المادة الثانية (٤) من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني انامة أى مبان أو منشآت على الأرض الزراعية داخل الحيز العمراني . وفى نفس الوقت لم تشكل اللجان المختصة التي ستقوم بتحديد الحيز العمراني للقرى حتى الآن فقد اعتبر اقامة أى مبانى على الأرض الزراعية مخالف لنصوص القانون المشار اليه مما أدى الى وقوع أعداد كبيرة من الفلاحين فى المخالفات) (٥) .

(٣) ولذلك لا تؤيد ما جرت عليه بعض المحاكم من وقف الدعوى الجنائية حتى يصدر قرار تحديد الحيز العمراني للقرية .
(٤) المقصود المادة الثانية من مواد اصدار القانون .
(٥) وفى هذا صرح العضو محمد مهدى شومان (رئيس لجنة الزراعة والرى) أثناء مناقشة القانون من حيث المبدأ بمجلس الشعب بأن :
(وبالنسبة للاعتداء على الأرض الزراعية فلا يختلف اثنان على أنه لان ذلك لا يجوز مطلقا والقانون يقف مانعا لهذا ، ولكن كل ما حدث هو =

ولذلك أضافت اللجنة المشتركة هذه الفقرة الى نص المادة (١٥٦) لمعالجة هذا الوضع .

والمقصود بالأجراءات ، هي اجراءات الاستدلال والتحقيق والاثام التي تسبق المحاكمة .

والمقصود بوقف جميع الاجراءات والدعاوى ، هو الوقف الى اجل غير مسمى أى الوقف النهائي .

ولا يسرى الوقف بالنسبة للدعاوى ، الا على الدعاوى المرفوعة أمام محكمة اول درجة ولم يفصل فيها . أما اذا كان قد صدر فى الدعوى حكم غير بات بالادانة (أى حكم قابل للطعن بطرق الطعن العادية والنقض) . فان المتهم يفيد من هذه الفقرة ويطبق عليه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ باعتباره قانونا أصلى له عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات التى تجرى على أنه :

(ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلى للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره) (٦) .

ولمحكمة النقض عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الأحكام الصادرة فى هذه الدعاوى - المطعون فيها أمامها - لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .

= أن هناك من وقعوا تحت اسم مخالفات اقامة المباني فى الأراضى الزراعية ، وحررت قضايا لهم وقضت عليهم المحاكم اما بالسجن أو الغرامة ، وقد رأينا أن نضع حدا لهذا ... الخ) .

مضبطة مجلس الشعب الطبعة المؤقتة الجلسة ٧٩ بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٣ ص ١٩ .

(٦) شريف كامل ص ٧٤ وما بعدها .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١- (وحيث أنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة اقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص ، وقضى بمعاقبته وفقا للمادة ١٠٧ مكررا (ب) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ باعتباره القانون الذي يحكم الواقعة لحصولها في ظل سريان أحكامه - بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين وغرامة مائتي جنيه وازالة أسباب المخالفة - لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٠٧ مكررا سالفه الذكر قد نصت على أن « يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة اقامة اية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية عدا الأراضي التي تقع داخل كردون المدن ، وتلك المخصصة لخدمتها أو سكنها لالكها ») ونصت المادة ١٠٧ مكررا (ب) على معاقبة من يخالف أحكام هذه المادة بالحبس أو بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد موضوع المخالفة أو الجزء منه فضلا عن الحكم بالازالة على نفقة المخالف كما حظرت الأمر بوقف تنفيذ العقوبة - واذ كان قانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ والمعمول به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٢ قد استثنى في المادة الثانية من مواد اصداره بعض حالات من الحظر الذي فرضه على اقامة المباني في الأراضي الزراعية كما أنه اذ ضمن الفقرة الثانية من المادة ٦٧ منه انعقاب المقرر لجريمة البناء على الأراضي الزراعية بدون ترخيص ، فقد خلا من النص على حظر وقف تنفيذ العقوبة الأمر الذي يفيد جواز الأمر بذلك - لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون الزراعة الرقيم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١١ من أغسطس سنة ١٩٨٣ ، ونص في المادة ١٥٢ منه على استثناء حالات معينة من الحظر المقرر على اقامة المباني في الأراضي الزراعية ، كما نص في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٦ منه على أن « توقف الاجراءات والدعاوى المرفوعة على من أقاموا بناء على الأرض الزراعية في القرى قبل

تحديد الحيز العمراني للقرية ، • لما كان ذلك ، وكان الأصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به من وقت ارتكابها • إلا أن عجز تلك الفقرة ينص على أنه : « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطمن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة - محكمة النقض - أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى بحكم بات قانون أصلح للمتهم ، وإذا كان كل من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ و ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الصادران بعد الحكم المطعون فيه ، بما أوردها من استثناءات وما اشتمل عليه الأول من اجازة وقف تنفيذ العقوبة ، وما أوجبه الثاني من وقف اجراءات والدعاوى المرفوعة إذا ما تحققت موجبات ذلك يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم - الطاعن - في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنشأ له مركزا قانونيا أصاح بما تضمنه كلا القانونين من استثناءات من الحظر إذا ما تحققت موجباته فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، لما كان ما تقدم وكان البحث في مدى توافر شروط انطباق كل من القانونين سالف الذكر يقتضى تحقيقه موضوعيا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض ، فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاحالة ، وذلك دون حاجة للبحث فيما يثيره الطاعن في أسباب طعنه) •

« طعن رقم ٩٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧ - لم ينشر »

٢ - (القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ قد جرم واقعة البناء على أرض زراعية بغير ترخيص وعاقبه عنها بعقوبتي الحبس والغرامة معا كما حظر على القاضي الحكم بوقف تنفيذ العقوبة طبقا للمادتين ١٠٧ مكررا ، ١٠٧ مكررا ب منه إلا أنه بتاريخ

١٤ من فبراير سنة ١٩٨٢ صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ الخاص بالتخطيط العمراني والمعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٢ وحظر البناء في الأرض الزراعية ونص في المادة الثانية من قانون اصداره على استثناء حالات معينة من هذا الحظر وعاقب في الفقرة الثانية من المادة ٦٧ منه على جريمة البناء في الاراضى الزراعية بغير ترخيص بالحبس أو الغرامة كما رفع الحظر الخاص بوقف تنفيذ العقوبة ، لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ وقد صدر وعمل به في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٨٣ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - قد نص في المادة ١٥٢ منه على استثناء حالات معينة من الحظر على اقامة مبان في الأرض الزراعية كما نص في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٦ منه على أنه « توقف الاجراءات والدعاوى المرفوعة على من أقام يبناء على الاراضى الزراعية في القرى قبل تحديد الحيز العمراني للقرية » . ذلك . وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعديل محكمية النقض أن تنقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم وكان القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ قد صدر وتقرر العمل به بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل الحكم نهائيا في الدعوى وكان هذا القانون قد ترك للقاضي الخيار بين عقوبتي الحبس والغرامة ، كما رفع القيد الذي كان مفروضاً على القاضي في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ، وكذلك القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وقد صدر وعمل به بعد صدور الحكم المطعون فيه يعتبر هو الآخر قانوناً أصلح للمتهم بما نص عليه في المادتين ١٥٢ ، ١٥٦/٢ منه من استثناءات من الحظر في حالات معينة ووقف الاجراءات والدعاوى المرفوعة بشأن تلك الحالات اذا ما تحققت موجباتها فيكون هو الآخر - هو القانون الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للمتهم الثلاثة لما بينها من ارتباط حتى تتاح

للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام رقمي ٣ لسنة ١٩٨٢ و ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

« طعن رقم ٢٧٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٨٤ - لم ينشر »

والفقرة المذكورة اشترطت لوقف الاجراءات والدعاوى سائفة الذكر ، أن تكون المباني التي أقيمت داخله في نطاق الحيز العمراني للقرى .

وقد أوضحنا في بندي (٢٨ ، ٢٩) أن المقصود بالحيز العمراني للقرية ، الكتلة السكنية للقرية والفراغ الذي يتخلل هذه الكتلة السكنية والفراغ الذي يحدد حولها ، وأن هذا الحيز العمراني لا يكون له ثمة وجود أو كيان قانوني الا اذا صدر بتحديد قرار من المحافظ المختص (بناء على تفويض صادر له من وزير الزراعة) .

ومن ثم فانه يثور التساؤل عما اذا كان الشارع قد قصد تعليق تطبيق هذه الفقرة على صدور قرارات تحديد الحيز العمراني للقرى ، طبقا للاجراءات المرسومة لها - على النحو السابق تفصيله - أم أنه قصد تطبيق الفقرة المذكورة بأثر فوري دون انتظار صدور قرارات تحديد الحيز العمراني ؟

ومع تسليمنا بأن صياغة الفقرة المذكورة جاءت معيبة اذا لم يفصح الشارع عن قصده بعبارات واضحة محددة . الا أننا نرى مع ذلك ان تفسير هذه الفقرة يؤدي الى القول بأن الشارع لم يقصد تعليق تطبيقها على صدور قرارات تحديد الحيز العمراني طبقا للاجراءات المرسومة لها ، وانما يقصد تطبيقها بأثر مباشر دون انتظار صدور هذه القرارات وذلك للأسباب الآتية :
اولا : أنه من المقرر أن الأحكام تدور مع علتها وجودا وعدما ، وواضح أن العلة في اضافة اللجنة المشتركة بمجلس الشعب هذه الفقرة الى نص المادة (١٥٦) - على ما هو مستفاد من تقرير اللجنة المذكورة - هي الرغبة في عدم التماهي في ادانة الأشخاص الذين أقاموا ابنية على الاراضي الزراعية بسبب عدم صدور قرارات تحديد الحيز العمراني ، دون أن يكون

لإرادتهم دخل في ذلك . ولا تتحقق هذه العلة إلا بتطبيق هذه الفقرة بأثر فوري دون تعليق تطبيقها على صدور قرارات تحديد الحيز العمراني طبقاً للقانون الجديد . لأن الشارع لو كان يقصد تعليق تطبيقها على صدور هذه القرارات فإنه لا يكون قد أتى بجديد ، ويكون النص على هذا النحو مؤكداً لاستمرار الحال على ما كان عليه من قبل ، وتضحي إضافة الفقرة المذكورة إلى المادة لا مبرر لها .

ثانياً : لا يجوز القول بأن الشارع قصد تعليق تطبيق الفقرة المذكورة على صدور قرارات تحديد الحيز العمراني للقرى لأنه توقع صدور هذه القرارات بعد صدور القانون بفترة وجيزة استناداً إلى أنه عهد بإصدارها إلى وزير الزراعة وليس إلى لجان معينة . لأن الشارع وإن كان قد عهد بإصدار هذه القرارات إلى وزير الزراعة فإنه لا يفتوّه أن الوزير لا بد له أن يستعين بذوى الخبرة أو اللجان المختصة في تحديد الحيز العمراني قبل إصداره قرارات تحديد . وهذا ولا شك يستغرق وقتاً ليس بالقصير .

ثالثاً : أن عجز الفقرة المذكورة عندما صاغته اللجنة المشتركة في بادئ الأمر كان يجري على أن :

(إذا كانت المباني متخللة الكتلة السكنية القائمة بالقرية ولا تمس الزمام الزراعي بها) . والمعروف أن الكتلة السكنية تكون دائماً واضحة المعالم ولا يثير تحديدها صعوبة في العمل ، لأنها تتحدد بأقصى مبنى في كل جهة من جهات مباني القرية - غير أن عجز الفقرة المذكورة عدل بمجلس الشعب إلى (إذا كانت المباني داخلية في نطاق الحيز العمراني للقرية) على أثر تعديل المجلس للفقرة (ب) من مشروع المادة (١٥٢) تعديلاً مماثلاً .

رابعاً : أن الواضح من المناقشات البرلمانية التي دارت عند مناقشة القانون ، أن المقصود هو تطبيق الفقرة سالفة الذكر دون انتظار صدور قرارات تحديد الحيز العمراني .

فقد صرح مقرر اللجنة المشتركة أمام مجلس الشعب أثناء مناقشة القانون من حيث المبدأ بأنه :

(ومن أجل هذا فقد وضع في المادة ١٥٦ بمشروع هذا القانون أن توقف الإجراءات والدعاوى المرفوعة ، على من قاموا بالبناء في الأراضي الزراعية في القرى قبل تحديد الحيز العمراني لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني . ومن كل ذلك نرى أن هناك توازنا في القانون حيث أجاز البناء على الأرض الزراعية في القرى طالما لم يحدد ذلك الحيز العمراني ، كما أسقطت الدعاوى المرفوعة ، على من قاموا بهذا البناء . وفي نهاية مشروع القانون توجد توصية بإصدار قرار جمهوري بإعفاء من جرم وسجن في هذا الأمر (٧) .

ولما كنا قد خلصنا إلى أن المشرع قصد تطبيق حكم الفقرة الرابعة من المادة (١٥٦) بأثر مباشر دون تعليق ذلك على صدور قرارات تحديد الحيز العمراني للقرى ، فإنه تبقى معرفة كيفية تحديد الحيز العمراني حتى يمكن تطبيق هذه الفقرة .

والرأي عندنا أن النص ترك للقاضي تقدير ما إذا كان المبنى يدخل ضمن الحيز العمراني للقرية أم لا .

وعلى القاضي أن يركن في تحديد الحيز العمراني للقرية إلى تعريف الحيز العمراني الذي عرضنا له في بند (٢٨) .

ويمكن للقاضي التعويل في هذا الشأن على شهادة من الوحدة المحلية المختصة تفيد أن المبنى يقع داخل الحيز العمراني للقرية ، وإذا ثار نزاع في هذا الشأن كان للقاضي الاستعانة في ذلك بذوى الخبرة .

٦٥ - تسبب احكام الادانة في الجرائم المنصوص عليها بالمادة :

ذكرنا سلفا أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها وكل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .
ولأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه .

ونحيل في بيان المقصود بالتسبيب الى ما أورده في بند (٤٨) .

وقد قضت محكمة النقض بصدد تسبيب احكام الادانة بما يأتي :

١ - (لما كان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى ادانة الطاعن بجريمة البناء في أرض زراعية قد خلت مدوناته مما يكشف عن طبيعة الأرض التي اقيم عليها البناء ، ومن التدليل على أنها تدخل في عداد الأراضي الزراعية التي يحظر البناء عليها ، فان الحكم لا يكون قد استظهر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها مما يعيبه بالقصور الذي يبطله) .

« طعن رقم ٣٣٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢ - غير منشور »

٢ - (لما كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ في حق الطاعن - بوصفه أصلاح له - يقتضي استظهار أن البناء محل الاتهام يقع داخل كردون المدينة او في نطاق الحيز العمراني للقرية - وكان الحكم المطعون فيه قاصرا عن استظهار ذلك ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها فلي ضوء ما تستبينه من نطاق موقع البناء) .

« طعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣ »

٣ - وحيث أن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجرائم اقامة بناء على أرض زراعية بغير الحصول على ترخيص من جهتي الزراعة والاسكان وانشاء تقسيم قبل الحصول على موافقة الجهة المختصة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الأرض المقام عليها المباني ليست أرضا زراعية

ولا تخضع لقوانين الزراعة طبقا لما أسفروا عنه تقرير الحيز المقدم في الدعوى
مما يوجب الحكم بما يستوجب نقضه

وحيث أن الحكم الجنائي الابتدائي الذي انحال إلى استنباه الحكم
المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق
الطاعن على قوله « ان التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر انضبط ومن ثم يتعين
معاقبته قانونا عملا بمواد الاتهام » - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من
قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم صادر بالادانة على
بيان الواصفة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف
التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحاكمة النقض من مراقبة التطبيق
القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، واذ كان
الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة ودليل ثبوتها بالاحالة الى محضر
ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة
بمناصرها القانونية كافة الأمر الذي يصمه بالقصور الذي يتسع له وجه
الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون ، مما يوجب
نقضه والاحالة)

« طعن رقم ٢٧٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧ - لم ينشر »

٤ - (لما كان الحكم المطعون فيه ، قد اكتفى في بيان الواقعة
والتدليل عليها الى ما أثبتته محرر المحضر وما أقر به المتهم من اقامة بناء
على أرض زراعية بدون ترخيص ، دون أن يبين ما اذا كانت الأرض محل البناء
من الأراضي الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها من الأراضي الزراعية التي
تخرج عن هذا الحظر - على ما سلف بيانه فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة
بمناصرها القانونية كافة ، الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة
تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وعلان كلمتها فيما
يثيره الطاعن بوجه طعنه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي

له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، وهو ما يتسنع له وجه الطعن) .

« طعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣ »

٥ - (٠٠٠) واذا كان قد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله - بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣ ، ناصا فى المادة ١٥٢ منه على أن « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت فى الأراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإنامة مبان عليها ، وتعتبر فى حكم الأراضى الزراعية ، الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر :

(أ) الأراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة فى ١/١٢/١٩٨١ .

(ب) الأراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديدته قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير . (ج) ٠٠٠ (د) ٠٠٠

(هـ) ٠٠٠ ، فان إقامة بناء على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى الأول من ديسمبر سنة ١٩٨١ ، أو إقامته على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى لقرية الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير تضحى غير مؤثرة فى هذا النطاق ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن ، بالانحالة الى تقرير الحبير المنتدب من المحكمة والى ما أثبت بمحضر الضبط ، دون أن يبين ما اذا كانت الأرض محل البناء من الأراضى الزراعية أو ما فى حكمها المحظور البناء عليها ، أم أنها من الأراضى التى تخرج عن هذا الحظر - على السياق المتقدم - فانه يكون قد تعيب بالقصور فى التسبيب بما يطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن) .

« طعن رقم ٦٩٨١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠ »

٦ - (لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات

الجنائية فـه أوجبت أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وأن كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان الحكم قاصرا ، كما نصت المادة ٣١٢ من القانون المشار اليه على أن الحكم يبطل لحلوه من الأسباب . وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأسباب التي استخلصت منها المحكمة الادانة فانه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ، هذا الى أن الحكم برر قضاءه بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس بأن الطاعن قدم دليل التخالص وهو ما لا يبدو أن له علاقة بجريمة البناء على أرض زراعية التي دانه بها الحكم مما يوقع اللبس الشديد فى حقيقة الأفعال التي عاقبت المحكمة الطاعن عنها ، وينبىء عن اخلال فكرتها عن واقعة الدعوى ، لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن) .

« طعن رقم ٧١٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨ »

٧ - (ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله « وحيث أنه عن الموضوع ولما كان الثابت بمحضر الضبط المؤرخ فى ١٩٨٣/٧/٣ أن المتهم قام بصب ميده خرسانية مسلحة على قطعة أرض زراعية مساحتها ستة عشر سهما دون الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة الأمر الذى ترى معه المحكمة معاقبة المتهم بمواد القيد » . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم - على السياق المتقدم - كافيا لتفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما تبينتها المحكمة ، وتتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة اقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص التى دان الطاعن بها فان ذلك يحقق حكم القانون ، اذ لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، ويكون منعى

الطاعن على الحكمين الابتدائي والاستثنائي في هذا الشأن غير جديد) .
« طعن رقم ٩٩٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١ »

٨ - (وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم من الدليل المستمد مما أثبتته السيد مشرف الزراعة محرر المحضر ومن ضبط الواقعة بمحضره المؤرخ في تاريخ الاتهام من أن المتهم ارتكب ما أسند اليه في وصف الاتهام من عدم حضوره لدفع التهمة بأى دفاع ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا . وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٩٨٣ الذى وقعت الواقعة وصدر الحكم المطعون فيه في ظله قد نعى في المادة ١٥٢ منه على أن يحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الأراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضى لاقامة مبان عليها وتعتبر في حكم الأراضى الزراعية الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر :

- (أ) الأراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة في ١/١٢/١٩٨١ .
 - (ب) الأراضى الداخلة في نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ٠٠٠ الخ ، فان اقامة بناء على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١/١٢/١٩٨١ واقامته على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير تضحى غير مؤثمة في هذا النطاق .
- لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة

الى محضر ضبط الواقعة دون أن يبين مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ودون أن يبين ما إذا كانت الأرض محل البناء من الأراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها من الأراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر على ما سلف بيانه فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

« طعن رقم ٦٨٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩ »

٩ - (لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وإلا كان قاصرا ، واذا كانت المادة ١٥٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن الزراعة ، المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « يحظر اقامة أية مبان أو منشآت فى الأراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لاقامة مبان عليها ، وتعتبر فى حكم الأراضى الزراعية الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر :

- (أ) الأراضى الواقعة داخل كردون المدة المعتمدة فى ١/١٢/١٩٨١ .
- (ب) الأراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقري والذى يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .
- (ج)
- (د)
- (هـ)

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها بما تقدم دون أن يبين ما اذا كانت الأرض محل البناء تدخل فى الأراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها من الأراضى الزراعية التى تخرج من هذا الحظر ، على ما سلف تحديده ، فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة

بمعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعالة (٨) .

« طعن رقم ١٣٨١١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٦ »

٦١ - جريمة اقامة مبان أو منشآت في الأرض الزراعية جريمة وقتية :

معيار التفرقة بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون ، سواء كان الفعل ايجابيا او سلبيا ارتكابا أو تركا ، فاذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية ، أما اذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة والعبرة فى الاستمرار هنا هى بتدخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعاً متجدداً (٩) . ومعنى ذلك أن الجريمة لا تعد مستمرة الا اذا امتد ركنها (المادى والمعنوى) خلال وقت طويل ، فكانت ترتكب فى مادياتها طوال هذا الوقت وكانت ارادة الجانى تتداخل خلاله مهيمنة على هذه الماديات (٩) .

ولما كانت الأعمال المتعلقة بالبناء ايا كان نوعها موقوتة بطبيعتها فإن جريمة اقامة مبان أو منشآت فى الأرض الزراعية تتم وتنتهى بمجرد اقامة البناء أو المنشآت مما لا يمكن معه تكرار حصول تدخل من جانب الجانى فى هذا الفعل ذاته ، ولا يعتد فى ذلك باستمرار وجود البناء أو المنشآت

(٨) نقض طعن رقم ١٨١٣ س ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١١/١١ - ٢٨٥
س ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٢/١ - ١٩٩٤ س ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/٣/١٤ -
١١٧٨ س ٤١ ق جلسة ٢ يناير ١٩٧٢ - ١٥١٢ س ٥١ ق جلسة
١٩٨١/١١/٣ .

(٩) الدكتور محمود نجيب حسنى شرح قانون العقوبات القسم العام
الطبعة الرابعة ١٩٧٧ ص ٣٣٦ .

التي أقامها ، لأن ذلك مجرد أثر من آثار الجريمة والقاعدة أنه لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانونا .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١ - (أن الفيصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي يعاقب عليه القانون فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد ارتكاب الفعل كانت الجريمة وقتية أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة .

والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل ارادة الجاني في الفعل المعائب عليه تدخلا متتابعًا متجددا . فإذا كانت الواقعة أن المتهم أقام بناء بدون ترخيص خارجا عن خط التنظيم فإن الفعل المسند اليه يكون قد تم وانتهى من جهة بإجراء هذا البناء مما لا يمكن معه تكرار حصول تدخل جديد من جانب في هذا الفعل ذاته . ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانونا . (الخ) .

« طعن رقم ٣١٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/٢٣ » .

« ذات المبدأ طعن رقم ١٩٩٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥٠/٣/١٤ » .

٢ - (لما كان ذلك ، وكانت الأعمال المتعلقة بالبناء أيا كان نوعها موقوفة بطبيعتها وإن كانت تقبل الامتداد فالجريمة التي ترد عليها وقتية تتحدد بالأعمال التي أثبتت ضد مرتكب الجريمة على وجه التمييز والاستقلال) .

« طعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٨ (١٠) - غير منشور » .

(١٠) وقد قضت محكمة النقض بصدد الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٢ مكررا عقوبات بأن :

(لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات المستحدثة بالقانون رقم ٣٤ سنة ١٩٨٤ الصادر في ٢٧ من مارس سنة =

ومن النتائج التي تترتب على اعتبار هذه الجريمة ، جريمة وقتية احتساب مدة انقضاء الدعوى الجنائية المنصوص عليها بالمادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية من تاريخ انتهاء البناء أو اقامة المنشآت دون الاعتداد بانزمن الذي يستمر فيه وجود البناء أو المنشآت بعد اقامتها (١١) .

= ١٩٨٤ تنص في فقرتها الاولى على عقاب كل من تعدى على أرض زراعية أو أرض قضاء أو مبان مملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيرى أو لأحدى شركات القطاع العام أو لاية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة وذلك بزراعتها أو غرسها أو اقامة انشاءات عليها أو شغلها أو الانتفاع بها بأية صورة ، ، والبين من صور التعدى التي ساقها النص على سبيل المثال - ان هذه الجريمة اما أن تكون وقتية واما أن تكون مستمرة ، والفيصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة في هذا الصدد هو طبيعة فعل التعدى الذي قارفه الجاني ، فإذا كان الفعل مما تتم وتنتهى الجريمة بمجرد ارتكابه كانت وقتية أما اذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعاً متجدداً فإذا كانت الواقعة التي دين بها الطاعن هي انه تعدى على أرض مملوكة لهيئة الأوقاف المصرية بأن أقام بناء عليها فإن الفعل المسند اليه يكون قد تم وانتهى من جهته باقامة هذا البناء ، مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التي تكونها هذه الواقعة وقتية ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر اذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً ، ومن ثم فلا يعتد في هذا الشأن ببقاء ذلك البناء لأن بقاءه يكون في هذه الحالة أثراً من آثار الانشاء ونتيجة طبيعية له) .

« طعن رقم ٥٥٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤ »

(١١) وقد قضت محكمة النقض بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٩ في الطعن

رقم ١٢٥٠٤ لسنة ٥٩ ق بأن :

(ومن حيث أن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة اقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص قد شابه قصور في التسبب ، ذلك بأنه لم يعرض لدفعه بانقضاء الدعوى الجنائية أو يرد عليه ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن ضمن مذكرته المصرح له بتقديمها من محكمة ثاني درجة لدى نظر معارضته دفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

لما كان ذلك ، وكان هذا الدفع الذي تمسك به المدافع عن الطاعن =

٦٢ - جريمة إقامة مبان أو منشآت في الأرض الزراعية جريمة متتابعة الأفعال :

الجريمة المتتابعة الأفعال هي جريمة تقوم بأفعال متعددة يجمع بينهما وحدة الحق للمتهنى عليه ووحدة الغرض الإجرامي المستهدف بها . فهذه الجريمة تفترض أفعالا متعددة تتميز بأمرين : الأول : أنها متماثلة ، والثاني : أن كل منها يعد جريمة في ذاته ولو اكتفى الجاني به لعوقب من أجله ، ولكن الجريمة المتتابعة الأفعال تعد في القانون جريمة واحدة فلا توقع من أجلها سوى عقوبة واحدة (١٢) .

وجريمة إقامة مبان أو منشآت في الأرض الزراعية تعتبر جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية اذ هي حينئذ تقوم على نشاط يقع تنفيذا لمشروع إجرامي واحد ، والاعتداء فيها مسلط على حق واحد وان تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بانفصام هذا الاتصال الذي جعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون .

وينبنى على كون هذه الجريمة متتابعة الأفعال ما يأتي :

١ - أنه اذا صدر قانون يتضمن عقوبة أشد ، فانه يسرى على الجاني اذا عمل به قبل ارتكاب آخر أفعال البناء أو إقامة الأعمال ولو كان بعد ارتكاب بعضها .

٢ - أن قوة الشيء المحكوم فيه تنصرف الى جميع الأفعال التي سبقت

= هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام مما يجوز ابداءه لدى محكمة الموضوع في أي وقت وبأي وجه وعليها أن ترد عليه والا كان حكمها معيبا . واذا كان الحكم المطعون فيه قد أدان الطاعن دون أن يعرض لما دفع به المدافع عنه من انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم رغم جوهريته ولم يقل كلمته فيه ، فانه يكون معيبا بالقصور الذي يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن)

(١٢) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع المشار اليه ص ٣٤٦ .

صدور الحكم النهائي ولو جهلت سلطة الاتهام أو القضاء بعضها ، اذ تعد جميعها جريمة واحدة . ولكن اذا ارتكب فعل مماثل بعد ذلك الحكم قامت به جريمة جديدة وجازت المحاكمة من اجلها ثانية .

٣ - أن التقادم المسقط للحق في اقامة الدعوى الجنائية ومدته ثلاث سنوات في مواد الجنح (م ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية) . يسرى من اليوم التالى لآخر فعل داخل فى تكوين الجريمة .

وقد قضت محكمة النقض بصدد جريمة البناء بدون ترخيص بأن :

١ - (المقرر قانونا أن جريمة البناء بغير ترخيص ان هى الا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية اذ هى حينئذ تقوم على نشاط - وأن اقترف فى أزمنة متوالية - الا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى واحد ، والاعتداء فيها مسلط على حق واحد وان تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانقسام هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة إجرامية فى نظر القانون ، بمعنى أنه اذا صدر الحكم عن أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التى وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم ينكشف أمرها الا بعد صدور الحكم) .

» طعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣ - ذات المبدأ
طن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٢ - طعن رقم ٨٧٢
لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ - طعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق - جلسة
١٩٧٧/١١/١٤)

٢ - لما كان ما تقدم وكان من المقرر قانونا أن جريمة البناء بغير ترخيص ان هى الا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت متعاقبة ومتوالية اذ هى حينئذ تقوم على نشاط - وان اقترف فى أزمنة متوالية - الا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى واحد ، والاعتداء مسلطاً على حق واحد وان تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانقسام هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة إجرامية فى نظر القانون

بمعنى أنه إذا صدر الحكم فى أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التى وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم يكتشف أمرها الا بعد صدور الحكم) .
« طعن رقم ٥٠٩٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣ »

٦٣ - نظام مبسط للتصالح فى بعض مخالفات البناء على الأرض الزراعية فى القرى :

صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٧ ووضع نظاما مبسطا للتصالح مع الجهة الادارية فى بعض مخالفات البناء على الأرض الزراعية فى القرى . وهذا النظام يخلص فيما يأتى :

١ - يجوز لمن أقام بناء على الأراضى الزراعية بالقرى بالمخالفة لأحكام المادة ١٥٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة الممدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والقرارات الوزارية المنفذة له حتى ١٥/٤/١٩٨٥ تاريخ انتهاء التصوير الجوى المحدد للحيز العمرانى للقرى أن يتقدم لمديرية الزراعة المختصة بطلب للحصول على ترخيص بالبناء وفقا لحكم المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليه والقرارات الوزارية المنفذة له . وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار مع أداء الرسوم المقررة قانونا والمحددة بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، ويعتد فى تحديد تاريخ اقامة البناء بما هو ثابت بمحاضر المخالفات المحررة فى هذا الشأن (م ١ من القرار) .

ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ سالفة الذكر تنص على أن يعتبر فى حكم الأرض الزراعية ، الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، فانه يجوز لمن أقام بناء فى هذه الأراضى الافادة من الحكم المذكور .

وقد نصت المادة الأولى من القرار - على نحو ما سلف بيانه - على أن يعتد فى تحديد تاريخ اقامة البناء بما هو ثابت بمحاضر المخالفات فى هذا الشأن .

وهذا يفترض أنه قد حرر عن الواقعة محضر مخالفة ، أما اذا لم يكن قد حرر عنها محضر مخالفة ، فان تحديد تاريخ اقامة البناء يتم بمعرفة الجهة الادارية وللمخالف أن يقدم لها المستندات التى تثبت اقامة المبنى فى المدة المشار اليها .

٢ - على مديرية الزراعة المختصة البت فى الطلبات التى تقدم اليها وفقا لحكم المادة الأولى خلال شهر على الأكثر ويمنح الترخيص اذا كان البناء داخل الحيز العمرانى المشار اليه (م ٢ من القرار) .

والميعاد الوارد بهذه المادة تنظمى ولا يترتب على مخالفته سوى مساءلة الموظف المختص اداريا .

ويمنح الترخيص اذا تبين أن البناء يقع داخل الحيز العمرانى الذى كشف عنه التصوير الجوى ، ولو لم يصدر بتحديد الحيز العمرانى قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

ويعتبر منح مديرية الزراعة المختصة الترخيص للمخالف تصالحا معه ، ويترتب عليه تغاضى مديرية الزراعة عن المخالفة بعدم تحرير محضر بشأنها ، أو عدم ارسال المحضر الى النيابة العامة اذا كانت قد حررت محضرا بالمخالفة ، وحفظه لديها .

٣ - على مديرية الزراعة المختصة اخطار الادارة العامة لحماية الأراضى بالوزارة ببيان شهري عن التراخيص التى تصدرها وفقا لهذا القرار أولا بأول كما تتولى اخطار النيابة العامة المختصة ببيان التراخيص التى اصدرتها والسابق تحرير محاضر مخالفات عنها (م ٣ من القرار) .

والمقرر قانونا أنه اذا تم التصالح بين الجهة الادارية المختصة والمخالف على النحو السالف ، فان ذلك لا يؤدى الى انقضاء الدعوى الجنائية المقامة ضد المخالف أو الى القضاء ببراءته من المخالفة لأن نظام التصالح المذكور

وارد فى قرار صادر من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة وهو أداة تشريعية أدنى من القانون الذى جرم واقعة اقامة البناء على خلاف القانون دون أن ينص على نظام التصالح الوارد بالقرار المذكور والمقرر أنه لا يجوز تعديل القانون بأداة تشريعية أدنى منه طبقاً للقواعد المعروفة فى تدرج التشريع .

غير أنه يجوز للنيابة العامة اعمال أثر التصالح الذى يتم وفقاً للقرار المذكور بأن تحفظ الأوراق أو تقرر فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية بحسب الأحوال (لعدم الأهمية) ، كما أن لها أن تطلب تأجيل نظر الدعوى أمام المحكمة لأجل غير مسمى ، وألا تنفذ ما يصدر فى هذه المخالفات من أحكام ، كما يجوز للمحكمة إذا لم تطلب النيابة العامة التأجيل لأجل غير مسمى أن تعتبر الحصول على الترخيص مبرراً لوقف تنفيذ عقوبة الحبس عملاً بالمادتين ٥٥ ، ٦٦ من قانون العقوبات .

وقد أصدر النائب العام بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٢ كتاباً دورياً برقم ٧ لسنة ١٩٨٧ تضمن بعض ما خلصنا اليه فيما تقدم ، فقد جاء به ما يأتى :

١ - إذا كان المبنى منشأ قبل يوم ١٥/٤/١٩٨٥ وكان واقعاً داخل نطاق الحيز العمرانى للقرية ، وتقدم المتهم بدليل على أنه تقدم لمديرية الزراعة المختصة - خلال ستة أشهر تبدأ من تاريخ صدور القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٧ فى ١١/٢/١٩٨٧ - بطلب للحصول على ترخيص بالبناء ، أو أخطرت مديرية الزراعة النيابة المختصة بأن المتهم تقدم بمثل هذا الطلب ، فيجب على أعضاء النيابة ارجاء البت فى المحضر وطلب تأجيل نظره أمام المحكمة مع موالة الاستعلام من مديرية الزراعة المختصة عما إذا كان قد صدر ترخيص بالبناء أو رفض الطلب .

٢ - إذا أخطرت مديرية الزراعة النيابة المختصة بأنها رفضت الطلب ، تستأنف الدعوى الجنائية سيرها المادى ، أما إذا أخطرت بأنها أصدرت

ترخيصا بالبناء ، فعلى أعضاء النيابة اصدار امر بحفظ المحاضر التي صدرت ، القرائين ، بشأنها ، إلى التقرير فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية بحسب الأحوال ، لعدم الأهمية ، وطلب تأجيل القضايا المعروضة على المحكمة إلى أجل غير مسمى ، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لعدم تنفيذ ما صدر من أحكام .

(الكتاب الدورى منشور فى نهاية الكتاب) .

مادة ١٥٧ - يعاقب على مخالفة حكم المادة (١٥٣) من هذا القانون أو الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، مع الحكم بإزالة المصنع أو القمينة على نفقة المخالف ، وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

ولو وزير الزراعة ، وحتى صدور الحكم في الدعوى ، وقف اسباب المخالفة واعادة الحال الى ما كان عليه بالطريق الادارى على نفقة المخالف .

الشرح

٦٤ - عقوبة مخالفة المادة (١٥٣) :

نصت هذه المادة على عقوبة مخالفة المادة (١٥٣) التى تحظر اقامة مصانع أو قمائن طوب فى الأراضى الزراعية ، وتحظر على أصحاب ومستغلى مصانع أو قمائن الطوب القائمة الاستمرار فى تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة (١٥٠) من قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

وهذه المادة قد سارت فى العقوبة بين الجريمة التامة والشروع .

(راجع أيضا شرح المادة ١٥٣ بند ٥٤) .

والعقوبة المنصوص عليها بالمادة هى الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه .

كما أوجبت المادة الحكم بإزالة المصنع أو القمينة على نفقة المخالف .
أى أنها جعلت من الإزالة عقوبة تكميلية وجوبية تقضى بها المحكمة الجنائية عند القضاء بادانة المتهم .

وقد قضت محكمة النقض بصدد تسبيب احكام الادانة فى هذه

الجريمة بان :

١ - (وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيان الواقعة والأدلة على قوله : « حيث أن التهمة ثابتة من محضر الضبط وقضاء محكمة أول درجة خالف هذا النظر اذ جاء به أن المتهم يقوم برص الطوب والثابت بالمحضر أنه قام بالفعل بعمل قمينة طوب على أرض زراعية وعلى المساحة المبينة به والزمتم المتهم بالمصاريف » . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحنة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة والا كان قاصرا . واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يبين ماهية هذا الدليل ومؤداه ولم يبين وجه استدلاله بهذا المحضر على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية في حق الطاعن فانه يكون قاصرا في التسبيب مما يوجب نقضه والاحالة) .

« طعن رقم ٩٥٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٦ - لم ينشر »

٢ - (وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة المؤرخ ١٩٨٥/١/١٠ أن المدافع عن الطاعن قدم خافضة مستندات كما يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان المدافع عنه تقدم بشهادة من الجمعية الزراعية تمسك بدلائلها على أن قمينة الطوب ليست مقامة على أرض زراعية وانما خلف مسكن المتهم وداخل الحيز العمراني ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن دون أن يعرض لمستنداته السابق الاشارة اليها ولا لدفاعه القائم عليها بدعوى أن القمينة ليست مقامة على أرض زراعية ، مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو أنه عني

ببحثها وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى
فإنه يكون مشوباً - فضلاً عن قصوره - بالاخلال بحق الدفاع بما يبطله
ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .
(طعن رقم ٥٤٥١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣)

٣ - (من حيث أن ما أورده الحكم المطعون فيه فى الدعوى يكفى لتفهم
واقعة الدعوى بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به
كافة الأركان القانونية لجريمة اقامة قمينة طوب على أرض زراعية بدون
تصريح من الجهة المختصة التى دان الطاعن بها ومن ثم فانه ينحسر عن الحكم
قالة القصور فى التسبيب : لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات
المحاكمة أمام محكمتى أول وثان درجة أن الطاعن لم يتمسك بالدفاع الذى
يثيره بأوجه النعى بشأن استفادته من المهلة التى أعطاهها المشرع لأصحاب
قمانن ومصانع الطوب لتوفيق أوضاعهم ومن ثم فليس له أن ينعى على
المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثيره أمامها فضلاً عن أن المهلة التى
يشير اليها خاصة بأصحاب المصانع المرخص لهم باقامتها ولا يجادل الطاعن
فى أنه لم يحصل على ترخيص باقامة قمينة الطوب على أرض زراعية فلا
ينال من سلامة الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على ما يثيره الطاعن لأنه
دفاع قانونى ظاهر البطلان) .

« طعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩ »

٤ - (من حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة
الثانية والذى اختتم بصدور الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن أثار
دفاعاً مؤداه أن الأرض التى أصبحت فيها قمينة الطوب ليست أرضاً زراعية
وطلب نذب خبير لتحقيق ذلك . لما كان ذلك وكانت المادة ١٥٣ من
القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « يحظر اقامة مصانع أو قمانن طوب
فى الأرض الزراعية ٠٠٠ » وكان مؤدى النص فى صريح لفظه أن مناسط
المسئولية الجنائية فى اقامة مصانع أو قمانن الطوب أن تكون الأرض المقام

عليها المصنع أو القمينة من الأراضي الزراعية ، فإن انحسر عنها هذا الوصف كان إقامة مصنع أو قمينة الطوب فيها غير مؤتم . لما كان ذلك ، وكان الدفاع - على ما سبق بيانه - يعد في خصوص هذه الدعوى دفاعا جوهريا - لما يترتب على ثبوت صحته من انحسار التهايم عن فعلته ، فانه كان يتمين على المحكمة وقد أبدى أمامها هذا الدفاع أن تعرض له على استقلال وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأت الالتفات عنه ، أما وهي لم تفعل ، فقد اضحى حكمها مشوبا بالاخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقي ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه)

« طعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٦ »

٦٥ - حظر وقف تنفيذ عقوبة الغرامة :

راجع بند (٤٤) .

٦٦ - وقف أسباب المخالفة واعادة الحال الى ما كان عليه :

خولت الفقرة الثانية من المادة لوزير الزراعة ، وحتى صدور الحكم في الدعوى ، وقف أسباب المخالفة واعادة الحال الى ما كان عليه بالطريق الادارى على نفقة المخالف .

وقد قصد من تخويل وزير الزراعة هذا الحق ، عدم تأثر الانتاج الزراعى حين الفصل في الدعوى .

والحق المخول لوزير الزراعة ينتهى بصدر حكم في الدعوى الجنائية من محكمة أول درجة وأو كان غاييا .

ووقف أسباب المخالفة واعادة الحال الى ما كان عليه ، في حالة استمرار أصحاب ومستغلي مصانع أو قمائى الطوب القائمة في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة (١٥٠) ينحصر في وقف تشغيل هذه القمائى والمصانع بالمخالفة لحكم المادة المذكورة ، دون ازالتها .

مادة ١٥٨ - يحدد وزير الزراعة بالاتفاق مع الوزير المختص بالحكم المحلي (١) رسوم منح التراخيص المنصوص عليها في الكتاب الثالث من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على ألا تزيد في جميع الأحوال على مائة جنيه بالنسبة لكل فدان أو جزء منه .

وتخصص حصيلة هذه الرسوم وقيمة الغرامات المحكوم بها في المخالفات المنصوص عليها في هذا الكتاب لأغراض إزالة المخالفات إلى أن يتم تحصيل قيمة الغرامات من المخالفين ولإعادة الخصوبة للأرض المجردة وتحسين الأراضي الزراعية ورفع مستوى خصوبتها وتمويل المشروعات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي .

الشرح

٦٧ - تحديد رسوم منح التراخيص المنصوص عليها في الكتاب الثالث من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ :

نصت الفقرة الأولى من المادة على أن يحدد وزير الزراعة بالاتفاق مع الوزير المختص بالإدارة المحلية رسوم منح التراخيص المنصوص عليها في الكتاب الثالث من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

والكتاب الثالث من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، هو الكتاب الذي أضيف إلى هذا القانون بموجب القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وعنوانه « عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها » .

وقد اشترطت المادة ألا تزيد رسوم منح التراخيص التي يحددها وزير الزراعة بالاتفاق مع الوزير المختص بالإدارة المحلية على مائة جنيه

(١) الإدارة المحلية الآن .

بالنسبة لكل فدان أو جزء منه ، أى أن مبلغ المائة جنيه المذكور هو الحد الأقصى لرسوم منح التراخيص .

٦٨ - رسوم منح التراخيص التى حددت بقرارات وزارية :

١ - بموجب قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم الترخيص بتجريف الأراضى الزراعية لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها (الصادر بناء على موافقة وزير الدولة للحكم المحلى) حدد رسم منح الترخيص بتجريف الأرض الزراعية بمبلغ مائة جنيه عن كل فدان أو كسوره تسدد للحساب الخاص فى الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى (م ١/١) .

ولا يجوز رد هذا الرسم (م ٢/١) ، ومعنى ذلك أن هذا الرسم لا يرد عند رفض طلب الترخيص .

٢ - بموجب قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٠ فى شأن شروط واجراءات الترخيص بإقامة المباني والمنشآت فى الحالات المستثناة المنصوص عليها فى المادة ١٥٢ من قانون الزراعة معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ (الصادر بناء على موافقة الوزير المختص بالإدارة المحلية) ، حدد رسم منح الترخيص فى الحالات المشار إليها فى بنود أ ، ب ، د ، هـ من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بمبلغ مائة جنيه عن الفدان أو كسوره تسدد للحساب الخاص بالهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى ولا يجوز رد تلك الرسوم بأى حال من الأحوال (م ١٨) . ومفاد ذلك أنه لا يجوز رد الرسم المذكور فى حالة رفض طلب الترخيص .

والحالات المستثناة المشار إليها هى :

١ - الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١/١٢/١٩٨١

جميع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتباراً من هذا التاريخ إلا بقرار من مجلس الوزراء .

٢ - الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى ، والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

٣ - الأراضي التي تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعي أو الحيواني التي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة .

٤ - الأراضي الواقعة بزمام القرى التي يقيم عليها المساكن سكناً خاصاً به أو مبنى يخدم أرضه ، وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

٦٩ - حصيلة الرسوم والغرامات :

تقضى القواعد العامة بأن يكون تحصيل الرسوم سالفة الذكر وتنفيذ عقوبات الغرامات لمصلحة الخزنة العامة بحيث تدخل في إيرادات ميزانيته بالدولة دون تخصيصها لاعتماد معين .

ولكن الشارع خرج عن هذه القواعد العامة في الفقرة الثانية من المادة ، ونص على تخصيص حصيلة هذه الرسوم والغرامات للأغراض الآتية :

- ١ - إزالة المخالفات التي ترتكب بالمخالفة للقانون .
- ٢ - إعادة الخصوبة للأرض المجرفة .
- ٣ - تحسين الأراضي الزراعية ورفع مستوى خصوبتها .
- ٤ - تمويل المشروعات التي تؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي .

بمادة ١٥٨ - تؤول حصيلة الرسوم والغرامات المنصوص عليها في المادة (١٥٨) من هذا القانون الى الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لشروعات تحسين الاراضى بوزارة الزراعة وتودع فى حساب خاص وتخصيص للمرف فى الأغراض المنصوص عليها فى تلك المادة ، ويرحل الفائض من اموال هذا الحساب من سنة الى اخرى ، وذلك بمراعاة احكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الموازنة العامة للدولة .

الشرح

٧٠ - ايلولة حصيلة الرسوم والغرامات الى الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لشروعات تحسين الاراضى بوزارة الزراعة :

حتى يمكن تنظيم انفاق حصيلة الرسوم والغرامات المنصوص عليها بالمادة ١٥٨ فى الأغراض الموضحة بهذه المادة والتي عرضنا لها فيما تقدم ، نصت المادة على أن تؤول حصيلة هذه الرسوم والغرامات الى الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لشروعات تحسين الاراضى بوزارة الزراعة ، وتودع فى حساب خاص بالتفصيل الوارد بالمادة .

وكان مشروع المادة كما ورد من الحكومة (وكان برقم ١٦٠) ينص على أن تؤول حصيلة هذه الرسوم والغرامات الى (الجهاز المختص بتحسين الارض بوزارة الزراعة) . الا أنه حرصا من اللجنة المشتركة بمجلس الشعب على تحديد الجهاز المختص الذى تؤول اليه حصيلة الرسوم والغرامات سالفة الذكر ، فقد رأت أن ينص عليه صراحة وبصفة قاطعة وهو أن يكون الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لشروعات تحسين الاراضى ، بدلا من الجهاز المختص بتحسين الاراضى بوزارة الزراعة (١) .

(١) تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب عن مشروع القانون .

(المادة الثانية)

يُعطي لأصحاب ومستغلي مصانع وقمائن الطوب القائمة توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذه القانون ولا تمت إزالتها بالطريق الإداري على نفقة المخالف .

ولا يجوز بعد مضي هذه المدة أن يستعمل الطوب المصنع من أتربة ناتجة عن أرض زراعية في إقامة المنشآت العامة الحكومية أو مؤسسات القطاع العام .

الشرح

٧٨ - المهلة المقررة لأصحاب ومستغلي مصانع وقمائن الطوب القائمة: أعطى النص أصحاب ومستغلي مصانع وقمائن الطوب (الأحمر) القائمة مهلة لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بالقانون لتوفيق أوضاعهم وذلك باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف ، وقد قصد بذلك وضع حد لعمليات التجريف المخالفة تبعا لمنح الأغراض التي يستخدم فيها ناتج هذا التجريف وهو صنع الطوب الأحمر (١) .

ومثل البدائل التي يمكن استخدامها ، الطوب الطفلي أو الرملي أو الأسمنتي أو الحجري .

وهذا النص لا يقضى بمنع أصحاب ومستغلي هذه المصانع والقمائن من إنتاج الطوب الأحمر نهائيا وغلق مصانعهم وقمائنهم اذا لم يتكمنوا من استخدام البدائل الأخرى ، لأن المهلة المعطاة لأصحاب ومستغلي المصانع والقمائن قاصرة على إنتاج الطوب الأحمر المصنع من الأتربة الناتجة عن

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون .

تجريف الأرض الزراعية ، ومن ثم فلتة يجوز تشغيل هذه المصانع والقمارن في تصنيع الطوب الأحمر بآتربة ليست ناتجة عن تجريف الأرض الزراعية ، كالأتربة التي يحصل عليها مستغلو وأصحاب المصانع والقمارن من الجسور التابعة لوزارة الري ، أو تشغيلها بالطمي الذي يستخرج من النيل بواسطة الكراكات .

وفي هذا صرح رئيس مجلس الشعب حال مناقشة المادة بالمجلس قائلا :

(المادة الثانية لم تتضمن إغلاق المصانع القائمة ، ولا يفسح ذلك آتاء على حضراتكم النص « » ، فظالمنا أن أصحاب المصانع يستخدمون بدائل أخرى غير أتربة التجريف في تصنيع الطوب فسننتظر مضانهم قائمة (٢)) .

وقد قضت المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٩٨٨/٤/٩ في الطعن رقمى ٦٠٤ ، ٧١٨ لسنة ٣٣ ق بأن :

(ومن حيث أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ نص في المادة الأولى على أن : « يضاف الى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كتاب ثالث عنوانه عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها يشتمل على المواد التالية : مادة ١٥٠ « يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة » ، مادة ١٥٣ « يحظر إقامة مصانع أو قمارن طوب في الأراضي الزراعية » . ويمتنع على أصحاب ومستغلي مصانع أو قمارن الطوب القائمة الاستمرار في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون » ، ، كما نص في المادة الثانية على

(٢) مضبطة مجلس الشعب الطبعة المؤقتة الجلسة ٧٩ بتاريخ ١٩٨٣/٧/١٦ ص ٤٢ .

أنه « على أصحاب ومستغل مصانع وقمائن الطوب القائمة توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون والا تمت ازالتها بالطريق الإداري على نفقة المخالف » ، ثم نص في المادة الرابعة على أنه « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره » . وقد تم هذا النشر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٨٣ ، وأصدر وزير الزراعة القرار رقم ١٩٥ في ١٠ من مارس سنة ١٩٨٥ الذي أشار ضمن ديباجته إلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ونص في المادة الأولى على أنه « على أصحاب ومستغل مصانع وقمائن الطوب القائمة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه الراغبين في توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة (الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي) . ونص في المادة الثانية على أنه يقدم الطلب إلى الهيئة المشار إليها . . . ويرفق بالطلب الأوراق الآتية :

- (أ) شهادة اثبات الملكية للأرض مع توضيح المساحة .
- (ب) خريطة مساحية للأرض موقع عليها من مهندس تقابى .
- (جـ) دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع .
- (د) رسم كروكي وهندسى للمصنع .

وبالنسبة للأراضي المستأجرة والمقامة عليها مصانع طوب أحمر ترفق موافقة المالك ، ويؤخذ من هذا أن المشرع بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ اذ حظر تجريف الأرض الزراعية ونقل أتربتها للاستعمال في غير أغراض الزراعة ومنع أصحاب ومستغل مصانع وقمائن الطوب القائمة عند العمل بهذا القانون في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٨٣ من الاستمرار في تشغيلها بالأتربة الزراعية وهو ما ينطوي على انتهاء الترخيص لها في التشغيل بهذه الأتربة فإنه واجه مستقبل هذه المصانع والقمائن القائمة بأن فرض على

أصحابها ومستغليها توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطلوب المصنع من أتربة التجريف وذلك خلال سنتين من ١٢ من أغسطس سنة ١٩٨٣ ،
والا تمت ازالتها بالطريق الإداري على نفقة المخالف . وواضح أن هذا
الالزام وجه الى أصحابها ومستغليها مما كى يوفقوا أوضاعهم فى سبيل
استخدام البدائل خلال المدة المقررة . ولا شك أن الجهة القائمة على الترخيص
يعنيها تمام توفيق الأوضاع بشأن تغيير نشاط المصنع من الطوب الأحمر
الى بديل له ، وخاصة اذا كان المصنع مملوكا لغير مستغله لأن هذا التغيير
يتناول المواد المستعملة وقد يقتضى اجراء تعديلات جوهرية فى المصنع قد
يكون للمالك عدم اقرارها ولا يكون من حق المستغل اجراؤها حسب الأحكام
القانونية او التعاقدية التى تنظم علاقاتهما المتعلقة بالمصنع ، اذ أن هذه
الجهة تستهدف تشغيل المصنع بالبدائل على وجه مستقر ثابت لا يأتية
زعزعة ولا تغشاه بما يعرقل التشغيل حالا أو يهدده مالا بسبب عدم
استقرار العلاقة بين المالك والمستغل . ولهذا كان اشتراطها موافقة المالك
على توفيق الأوضاع بتغيير الاستغلال صدورا عن واجبها فى الاطمئنان الى
جدية الاستغلال واستمراره استهدف تحقيق اهداف القانون ولا يتعارض
معها .

ومن حيث أن الطعن على القرار بإزالة المصنع والمطلوب وقف تنفيذه
والقائم على توفيق الأوضاع خلال المدة المحددة قانونا بسبب رفض المالك
الموافقة على التعديل المطلوب الذى يتحقق به توفيق الأوضاع وهى الموافقة
التي اشتراطها القرار الوزاري المشار اليه وبذلك فان الطعن استهدف بطريق
غير مباشر هذا القرار باعتباره يمثل السبب فى عدم توفيق الأوضاع الذى
أدى الى صدور قرار ازالة المصنع ، واذا تبينت سلامة هذا القرار فان القرار
المطعون فيه بإزالة المصنع يكون بحسب الظاهر قام على سند سليم من
القانون فيتخلف ركن الجدية اللازم لوقف التنفيذ ومن ثم يكون طلبه وقف
التنفيذ متعين الرفض واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فيكون قد

- ١٩٩٠ -

قام على غير سنة سليم من القانون بتطبيق الالغاء مع الزام المطعون ضدهم
الاول بالمصروفات (٣)

٧٢ - مدة المهلة الواردة بالمادة :

المهلة المخصصة لأصحاب ومستغلي مصانع وقمائن الطوب القائمة قدرها
سنتين على الأكثر من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ أى تبدأ
اعتباراً من ١٢/٨/١٩٨٣ . وكانت هذه المهلة فى المادة كما وردت بمشروع
الحكومة تسعة أشهر فعدلتها اللجنة المشتركة بمجلس الشعب الى سنتين .
وذلك (حرصاً من اللجنة على إتاحة أكبر قدر ممكن من الفرصة لأصحاب
مصانع وقمائن الطوب القائمة لتوفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى
للطوب المصنع من أتربة التجريف) (٤) .

ورغم أن الواضح من النص أنه بانتهاء المهلة المذكورة ، يثبت للجهة
الإدارية إزالة مصانع وقمائن الطوب التى تقوم بتصنيع الطوب من أتربة
التجريف ، إلا أنه بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٧ وبعد أن انتهت المهلة صدر قرار
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ١٣٧٠
لسنة ١٩٨٧ ينص فى مادته الأولى على أن : (على مديريات الزراعة كل فيما
ينحصره أخطار أصحاب ومستغلي مصانع وقمائن الطوب الكائنة فى دائرة
عمل كل منها والذين حصلوا على ترخيص لتوفيق أوضاعهم وتطوير تلك
المصانع لإنتاج بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة ناتج تجريف الأراضى

(٣) مضبطة مجلس الشعب الطبعة المؤقتة الجلسة ٧٩ بتاريخ
١٩٨٣/٧/١٦ ص ٤٢ .

(٤) تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب - واثناء مناقشة المادة
بمجلس الشعب اقترح أحد الأعضاء جعل مدة المهلة ثلاث سنوات واقترح
البعض جعلها خمس سنوات ، كما اقترح أحد الأعضاء جعلها تسعة أشهر
كما وردت بمشروع الحكومة فلم يوافق المجلس على أى من هذه الاقتراحات .
مضبطة مجلس الشعب الطبعة المؤقتة الجلسة ٧٩ بتاريخ ١٧/٧/١٩٨٣
ص ٤٢ وما بعدها .

الزراعية وذلك لانتهاء من عمليات التطوير وتوفير مقومات تشغيلها آلياً خلال مدة لا تجاوز مئة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا اعتبرت التراخيص الصادرة لهم ملغاة ، واتخذت اجراءات ازالتها بالطريق الادارى على نفقة المخالف طبقاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه . . . (الخ) .

(القرار منشور بملحق الكتاب) .

وهذا القرار جاء مخالفاً للمادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من ناحيتين :

الأولى : أن المادة المذكورة لم تفوض وزير الزراعة في اصدار ثمة قرارات منقذة لها ، ومن ثم فليس هناك سند تشريعى لاصدار القرار .

الثانية : انه خالف نص المادة ، بأن منح أصحاب ومستغلي مصانع وقمائن الطوب القائمة مهلة جديدة رغم أن المهلة المنصوص عليها بالمادة كانت قد انتهت بل وأكثر من ذلك . قد انقضى على انتهائها أكثر من سنتين . وبالترتيب على ذلك فإن هذا القرار يضحى مخالفاً للقانون ويتعين اعداره وعدم العمل به .

٧٣ - حظر استعمال الطوب المصنوع من اتربة التعريف في اقامة المنشآت العامة الحكومية او مؤسسات القطاع العام :

نصت الفقرة الثانية من المادة على أنه لا يجوز بعد مضي هذه المدة (أى مدة المهلة المحددة لأصحاب ومستغلي مصانع وقمائن الطوب القائمة) أن يستعمل الطوب المصنوع من اتربة ناتجة عن أرض زراعية في اقامة المنشآت العامة الحكومية او مؤسسات القطاع العام . ووضح من النص أن الحظر يسرى ولو كانت الأتربة ناتجة عن تعريف أجرى طبقاً للقانون .

وقد أضيفت هذه الفقرة الى المادة حال مناقشتها بمجلس الشعب ، استنادا الى أن أكثر المنشآت التى تقام خاصة بالحكومة والقطاع العام فإذا

لم يستعمل الطوب الأحمر المصنع من أتربة التجريف في إقامة هذه المنشآت فان ذلك لا شك سيكون له دور كبير في عدم استمرار أصحاب ومستغلي مصانع وقمائن الطوب الأحمر في انتاج هذا الطوب من الأتربة الناتجة عن التجريف (٥) .

وواضح أن هذا الحظر قاصر على استعمال هذا الطوب في إقامة المنشآت العامة الحكومية أو مؤسسات القطاع العام ، دون منشآت القطاع الخاص أو الأفراد .

والمنشآت العامة الحكومية تشمل المنشآت الخاصة بالوزارات والمصالح والادارات المختلفة ووحدات الادارة المحلية . ويستوى أن تكون الأجهزة الحكومية أو مؤسسات القطاع العام هي التي تتولى انشاء هذه المنشآت بنفسها ، أو تعهد بانشائها الى مقاولين .

(٥) وقد قدم الاقتراح بإضافة الفقرة المذكورة العضو ابراهيم شكرى وقد قال شرحا لاقتراحه :

« . . . وقد الملح بعض الاخوة الأعضاء في حديثهم الى أن أكثر المنشآت في واقع الأمر منشآت خاصة بالحكومة والقطاع العام ولذا فانه اذا كنا عمليين ونود بالفعل أن يكون لهذا الحديث نتائجه - وقد غلطنا العقوبة على التجريف منذ عام ٧٨ ولم يكن لهذا أثر كبير وذلك نظرا لحاجة الناس الى الطوب المصنع من التربة الزراعية - أن يكون هناك اجراء ما وتعاون كبير من الجهات الحكومية كلها لتنفيذ القانون ، ولذا فائنى أقترح أن نضيف للمادة الثانية فقرة نصها « » أي أننا نطالب في هذا المشروع بقانون بعدم تصنيع هذه الطوبة من التربة الزراعية وعدم استخدام الطوبة المصنعة من التربة الزراعية في المنشآت بحيث يكون هذا بندا من بنود طرح المناقصات ، فعندما تطرح الحكومة مناقصة بعد سنتين من الآن ينص فيها على عدم استعمال الطوبة الحمراء ، وبذلك يكون هناك مجال لايجاد بدائل من الطوب الرمل أو الطفلى أو الاسمنتى أو الجبرى الى آخره ، واذا لم نضع هذا الشرط فسيكون هذا المشروع بقانون حبرا على ورق ولن ينفذ وسيكون التحايل عليه كبيرا مهما شددنا العقوبة لأن الحاجة تلجئ الناس الى مخالفة القانون ، وبذلك نستطيع أن نخفف من استعمال الطوبة الحمراء ، وشكرا . » مضبطة مجلس الشعب الطبعة المؤقتة الجلسة ٧٩ بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٣ ص ٤١ ، .

ولرى أن هناك صعوبة كبيرة فى تطبيق هذه الفقرة ، فليس من السهل على الجهات المذكورة معرفة ما اذا كان الطوب الأحمر الذى يستعمل فى منشأتها مصنعا من اتربة ناتجة من أرض زراعية أم من اتربة أخرى .

٧٤ - جزاء مخالفة حكمى المادة :

لم تضع المادة ثمة جزاء جنائى يوقع عند مخالفة الحكمين المنصوص عليهما بفقرتيها .

انما خولت الفقرة الأولى من المادة الجهة الادارية المختصة عند مخالفة حكمها بعدم مراعاة أصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب القائمة المهلة المحددة بها ، ازالة هذه المصانع والقمائن بالطريق الادارى على نفقة المخالف .

٧٤ مكرر - قرارات من وزير الاسكان يحظر نقل الطوب الأحمر أو استخدامه فى أعمال البناء :

نصت المادة الأولى من قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٧ (المنشور بالوقائع المصرية - العدد ٢٦٩ فى ١٩٨٧/١١/٢٨) على أن :

يحظر نقل الطوب الأحمر المصنوع من الطمى أو المخلوط أيا كانت نسبة الطمى فيه ، وذلك داخل المحافظات أو فيما بينها أو استخدامه فى أعمال البناء على مستوى الجمهورية .

وتتولى الهيئة العامة لمركز بحوث البناء والاسكان والتخطيط العمرانى اصدار شهادة صلاحية بعد عمل التحاليل اللازمة للتأكد من صلاحية الطوب المنتج للاستخدام فى أعمال البناء وخلوه من الطمى .

وعلى مديريات الزراعة بالمحافظات وأجهزة المدن الجديدة ضبط ومصادرة كميات الطوب التى لم تصدر فى شأنها الصلاحية المشار إليها فى الفقرة السابقة .

ونصت المادة الأولى من قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٨ على أن تسلم جميع كميات الطوب الأحمر التي يتم مصادرتها بمعرفة أجهزة حماية الأراضي وشرطة المسطحات المائية وكافة الأجهزة المختصة الى مديرية الطرق بالمحافظة المختصة لاستخدامها كطبقة أساس على الطرق الترابية بالمحافظة ويكون تسليم الكميات المشار اليها مقابل قيمة رمزية يعفق عليها بين وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق ووزير النقل والمواصلات والنقل البحري تصرف حوافز للأجهزة القائمة على رقابة وضبط الطوب الأحمر .

ونصت المادة الأولى من قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٨ الصادر بعد الاتفاق مع وزير النقل والمواصلات والنقل البحري على أن تكون القيمة الرمزية للآلف طوبة من الكميات المصادرة مبلغ خمسة عشر جنيها على أن تصرف حصيلة هذه الكمية المصادرة كحوافز للأجهزة القائمة على رقابة وضبط الطوب الأحمر .

ثم نصت المادة الأولى من قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٨ على أن يحظر على الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أن تصدر ترخيص البناء الا بعد أن يقدم صاحب الشأن تعهدا بعدم استخدام الطوب الأحمر المصنوع من الطمي أو المخلوط أيا كانت نسبة الطمي فيه .

وتوقف وتزال الأعمال التي يثبت مخالفتها لهذا القرار ادريا ، كما يسحب ترخيص وسيلة النقل التي تضبط محملة بالطوب الأحمر المصنوع من الطمي أو المخلوط أيا كانت نسبة الطمي فيه ، وذلك لمدة لا تقل عن شهر .

(جميع هذه القرارات منشورة بملحق الكتاب) .

ويبين ما تقدم ان القرار الوزاري رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٧ حظر نقل

الطوب الأحمر المصنع من الطمي أو المخلوط أيا كانت نسبة الطمي فيه .
وذلك داخل المحافظات أو فيما بينها .

وهذا الحظر يشمل الطوب الأحمر المصنع من الطمي (الطين العادي)
أو الطمي المخلوط بمادة أخرى ، سواء كان الطمي ناتجا عن تجريف أرض
زراعية معاقب عليه أو غير معاقب عليه ، أو ليس ناتجا عن تجريف أرض
زراعية ، كما لو كان الطمي من الأتربة التي يمكن الحصول عليها من الجسور
التابعة لوزارة الري بناء على ترخيص منها .

والطوب المشار اليه هو المعروف تجاريا بالطوب البلدي أو الأحمر
كما حظر استخدام هذا الطوب في أعمال البناء على مستوى الجمهورية ،
سواء كان البناء من المباني الحكومية أو الخاصة بهيئات وشركات القطاع
العام أو الشركات أو الجمعيات الخاصة أو الأفراد .

وقد أوجب القرار ضبط ومصادلة كميات الطوب محل الحظر .
والنص على المصادرة غير دستوري لمخالفته المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١
الحال التي تجرى على أنه : (المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تجوز
المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي) ، ومن ثم لا يجوز أن تكون المصادرة
بناء على قرار إداري ، وهنا ما أوضحته تفصيلا المحكمة الدستورية العليا
في حكمها الصادر بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨١ في القضية رقم ٢٨ لسنة
واحدة قضائية (دستورية) .

(الحكم منشور ببند ١٩) .

(المادة الثالثة)

تلغى المادتان ٧١ مكررا و ١٠٦ مكررا والباب التاسع من الكتاب الأول من قانون الزراعة المشار اليه ، وكل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .
ومع ذلك يستمر العمل بالقرارات المنفذة للأحكام الملغاة ، بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، الى أن تصدر القرارات المنفذة له خلال ستة أشهر من تاريخ نشره .

الشرح

٧٥ - النصوص الملغاة بمقتضى المادة :

نصت المادة على إلغاء النصوص الآتية :

١ - المادة ٧١ مكررا من قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، وهي التى تحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة تجريف الأراضى الزراعية ونقل الأتربة منها لصناعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض .

٢ - المادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ والمعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، وهي التى تعاقب على مخالفة أحكام المادة ٧١ مكررا سالفه الذكر وبعض الجرائم الأخرى المتصلة بالتجريف والتى نصت عليها .

والغاء المادتين سالفتي الذكر أمر طبيعى لأن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أعاد تنظيم حظر تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها تنظيما جديدا .

٣ - المواد ١٠٧ مكررا ، ١٠٧ مكررا (١) ، ١٠٧ مكررا (ب) من قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٥٩

لسنة ١٩٧٨ ، وهي جميعا واردة بالبواب التاسع من قانون الزراعة تحت عنوان (عدم المساس بالرقعة الزراعية) .

وتجدر الإشارة الى أن المادتين ١٠٧ مكررا ، ١٠٧ مكررا (ب) ، وهما خاصتان بحظر البناء على الأرض الزراعية والعقاب على مخالفة هذا الحظر . قد ألغيتا من قبل ، بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني ، لأنه أعاد تنظيم الحظر المذكور من جديد على التفصيل الذي أوردناه بالكتاب ، وقد نصت المادة السادسة من مواد اصداره على إلغاء كل نص يخالف أحكامه .

٤ - المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر والعقوبة التي رصدت على مخالفتها بالمادة ٦٧ من القانون .

٧٦ - القرارات الوزارية التي صدرت تنفيذا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ :

صدرت تنفيذا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ القرارات الوزارية الآتية :

١ - قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم الترخيص بتجريف الأراضي الزراعية لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، وقد نشر بالوقائع المصرية العدد (٧٩) في أول ابريل سنة ١٩٨٤ . وقد عدل هذا القرار بالقرار الوزاري رقم (٤٩٥) لسنة ١٩٨٤ المنشور بالوقائع المصرية العدد (١٩١) في ١٩ أغسطس سنة ١٩٨٤ .

٢ - قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٠ في شأن شروط واجراءات الترخيص بإقامة المباني والمنشآت في الحالات المستثناة المنصوص عايتها في المادة ١٥٢ من قانون الزراعة معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والقرار منشور بالوقائع المصرية بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٩٠ - العدد ٨٩ - وقد حل هذا القرار محل قرار وزير الدولة

- ٢٠٤ -

للزراعة والأمن الغذائي رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقرارات رقم ١٢ لسنة ١٩٨٥ ، ٥٨ لسنة ١٩٨٦ ، ٣٢٢ لسنة ١٩٨٦ .

٣ - قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٧٨٩ لسنة ١٩٩١ (خاص بالتبوير) وقد نشر القرار بالوقائع المصرية بتاريخ ١٠ يولية سنة ١٩٩١ - العدد ١٥٣ - وقد حل هذا القرار محل قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ .

٤ - قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٧ (خاص بالتصالح قى قضايا البناء على الأرض الزراعية) .

٥ - قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ٧/١٢/١٩٨٧ (خاص بقمائن الطوب الأحمر) .

(راجع تعاقنا على هذا القرار فى بند ٧٢) .

... وهذه القرارات منشورة جميعا قى نهاية الكتاب ، بالإضافة الى قرارات أخرى صادرة من وزير التعمير والمجتمعات الجديدة ، والاسكان والمرافق .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ شوال سنة ١٤٠٣ (اغسطس سنة ١٩٨٣) .

حسنى مبارك

الشرح

٧٧ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ :

نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٨٣
بالعدد رقم (٣٢) وعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره أى اعتبارا
من ١٢ أغسطس سنة ١٩٨٣ .

٧٨ - تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ :

نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٥
بالعدد رقم (٩) وعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره (م ٢) أى عمل
به اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٨٥ .

٧٩ - الاختصاص بنظر الجرائم المنصوص عليها فى الكتاب الثالث

من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضاف بالقانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٨٣ :

الجرائم المنصوص عليها فى الكتاب الثالث من قانون الزراعة رقم ٥٣
لسنة ١٩٦٦ المضاف بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ جميعها - كما رأينا
سلفا - جنح .

وكان المشرع قد ناط بمحاكم الجنح والمخالفات المستعجلة نظرهذه الجرائم
فقد نصت المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ٢٦٠٩ لسنة ١٩٨٤
(بتعديل اختصاص محاكم الجنح والمخالفات المستعجلة) على أن : (يضاف
الى اختصاص محاكم الجنح والمخالفات المستعجلة نظر الجرائم المنصوص عليها
فى الكتاب الثالث من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضاف بالقانون
رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣) .

وقد أنشئت محاكم الجنح والمخالفات المستعجلة بناء على المادة ١٣
من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ (المعدل) بشأن السلطة القضائية
التي أجازت لوزير العدل أن ينشئ بقرار منه بعد موافقة الجمعية العمومية

للمحكمة الابتدائية محاكم جزئية. ويخصها بنظر نوع معين من القضايا
ويبين في القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها (١) .

غير انه بتاريخ ١٩٩٣/٩/٦ صدر قرار وزير العدل رقم ٤٥٣٧
لسنة ١٩٩٣ بالغاء قرارات وزير العدل بإنشاء محاكم جزئية للجنح
المستعجلة ، ومن ثم أصبح نظر هذه القضايا من اختصاص المحاكم الجزئية
المختصة محليا بنظرها .

أما الاختصاص المحلي فتحكمه القواعد العامة المنصوص عليها
بالمادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي تعين الاختصاص بالمكان الذي
وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم ، أو الذي يقبض عليه فيه ،
وهذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها (٢) .

والمقرر أن قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام
العام ، والاختصاص المكاني كذلك ، بالنظر الى أن الشارع في تقريره لها
سواء تعلقت بنوع المسألة المطروحة ، أو بشخص المتهم ، أو بمكان
الجريمة ، قد أقام تقريره على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة (٣) .

(١) وقد ورد مقابل لهذا النص في التشريعات السابقة على القرار
بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ (م ١٢ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، م ١١
من القرار بقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - م ١٠ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩) .
(٢) نقض طعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٩ .
(٣) نقض طعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٩ .

التشريعات المتعلقة بموضوع الكتاب
القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥
بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر
بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (*)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادتين ١٥١ ، ١٥٥ من قانون الزراعة الصادر
بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ النصاب
الآتيان :

مادة ١٥١ - يحظر على المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز
للأرض الزراعية بأية صفة ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ
آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها التي
تحدد بقرار من وزير الزراعة .

كما يحظر عليهم ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه
تحويل الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها ، .

مادة ١٥٥ - يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون
بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل
فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة .

(*) الجريدة الرسمية العدد (٩) فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٥ .

وإذا كان المخالف هو المالك أو نائبه ، وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالادانة تكليف الادلة الزراعية المختصة بتأجير الأرض المتروكة لمن يتولى زراعتها عن طريق المزارعة لحساب المالك لمدة سنتين ، تعود بعدها الأرض لمالكها أو نائبه ، وذلك وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

وإذا كان المخالف هو المستأجر أو الحائز دون المالك وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة انتهاء عقد الايجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة وردها للمالك لزراعتها .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

ولوزير الزراعة قبل الحكم في الدعوى أن يأمر بوقف أسباب المخالفة وإزالتها بالطريق الإداري وعلى نفقة المخالف .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يختم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٤٠٥ (١٦ فبراير سنة ١٩٨٥) .

حسنى مبارك

قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي
رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ « قانوني » (١)
(المعدل بالقراو رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨٤) (٢)
بتنظيم الترخيص بتجريف الأراضي الزراعية
لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي :

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة .
- وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإضافة كتاب ثالث عنوانه « عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها » .
- وعلى موافقة وزير الدولة للحكم المحلي .

فرد :

مادة ١ - يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة منها لاستعمالها في غير أغراض الزراعة ويعتبر تجريفًا إزالة أي جزء من الطبقة السطحية للأرض .

- ولا يعد تجريفًا قيام المزارع بتسوية أرضه دون نقل أي أتربة منها .
- كما لا يعد تجريفًا أخذ أتربة أثناء عملية خدمة الأرض لاستعمالها في أغراض التتريب تحت الماشية (٣) .

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٩ في أول أبريل سنة ١٩٨٤ .
(٢) الوقائع المصرية العدد ١٩١ في ١٩ أغسطس سنة ١٩٨٤ .
(٣) هذه الفقرة مضافة بالقرار الوزاري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨٤ .

مادة ٢ - يجوز الترخيص بتجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها وفقًا للشروط والضوابط المنصوص عليها في المواد التالية ويصفى خاصة في المناطق الآتية (٤) :

(أ) المناطق التي أزيلت المباني القائمة عليها .

(ب) الأحياء المحيطة بالمطارات .

(ج) أراضي الجزائر التي تروى بالآلات الرافعة (٥) .

مادة ٣ - يشترط لمنح الترخيص بتجريف الأراضي الزراعية تقديم طلب على النموذج المرافق لهذا القرار إلى مدير الزراعة المختص . ويجب أن يرفق بالطلب ما يأتي :

(أ) موافقة المالك كتابة على تجريف أرضه الزراعية إذا لم يكن الطلب مقدمًا منه .

(ب) الإيصال الدال على سداد الرسم المقرر .

(ج) خريطة مساحية بمقياس الرسم ١ : ٢٥٠٠ تبين موقع الأرض المراد تجريفها وحدودها .

(د) السبب المطلوب من أجله تجريف الأرض الزراعية .

مادة ٤ - تنشأ بكل مركز لجنة لمعينة الأراضي المطلوب تجريفها

(٤) كانت العبارة الأخيرة قبل تعديلها بالقرار الوزاري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨٤ كالآتي : (المناطق والحالات الآتية) .

(٥) وكانت هذه المادة عند صدور القرار الوزاري تتضمن فقرة أخيرة برقم (د) كالآتي :

(أخذ أتربة من الأرض الزراعية أثناء عملية الخدمة بفرض التتريب تحت الماشية لعمل سماد بلدي لذات الأرض ، وذلك بمراعاة حاجة المزارع ومواشيه) .

وقد حذفت هذه الفقرة بموجب القرار الوزاري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨٤ .

برئاسة مدير الادارة الزراعية بالمركز وعضوية المشرف الزراعى وأحد أعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية ومندوب المساحة ويصدر بتشكيلها قرار من مدير مديرية الزراعة المختص .

وتتولى هذه اللجنة معاينة الارض موضوع طلب الترخيص على الطبيعة خلال أسبوعين من تاريخ ورود الطلب لمديرية الزراعة وتحرير تقرير عن كل حالة على حدة يتضمن البيانات الموضحة فيما بعد :

(أ) المساحة المطلوب الترخيص بتجريفها وحدودها ورقم القطعة الواقعة بها واسم الحوض ورقمه واسم الناحية ومدى مطابقتها لبيانات كل من الطلب والخريطة المقدمين من الطالب .

(ب) مدى تأثير أرض الغير نتيجة الترخيص بالتجريف وأخذ الأتربة من الأرض موضوع الطلب .

(ج) الحاصلات القائمة أثناء المعاينة بالأرض المطلوب الترخيص بتجريفها .

(د) توضيح درجة خصوبة التربة من واقع كل من المعاينة وكشوف الحصر التصنيفى للتربة .

(هـ) رأى اللجنة من حيث قبول الطلب أو رفضه مع بيان ذلك ، وفى حالة الموافقة تحدد العمق الموصى به للتجريف بحيث لا يتجاوز بأى حال من الأحوال ٢٥ سم ٢ .

ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور جميع أعضائها وتصدر توصياتها بأغلبية الآراء ، وفى حالة التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس ويرفع التقرير فور اتمامه مشفوعا بقرار اللجنة الى مدير مديرية الزراعة المختص .

مادة ٥ - تنشأ لجنة بكل محافظة برئاسة مدير الشئون الزراعية

ومعضوية مديري إدارة المعلنين الزراعي ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بمتحدة الأغراض بالمحافظة .

وتتولى هذه اللجنة النظر فى تقارير لجان المعاينة بالمراكز فور ورودها وفحص الشكاوى التى تقدم إليها من ذوى الشأن وإصدار توصياتها بخصوصها .

ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور جميع الأعضاء وتصدر اللجنة توصياتها بأغلبية الآراء وترفعها الى مدير مديرية الزراعة المختص ليتولى اعتمادها من المحافظ المختص .

مادة ٦ - يصدر مدير مديرية الزراعة الترخيص اللازم فى حالة الموافقة على الطلب مثبتا به البيانات المذكورة بالطلب وما أسفرت عنه المعاينة والعمق المصرح به بالتجريف وتكون مدة الترخيص ٦ (ستة) شهور غير قابلة للتجديد ، وفى حالة رفض الطلب يخطر الطالب بذلك .

مادة ٧ - يحظر على المرخص له ما يأتى :

(أ) الاضرار بخصوبة التربة .

(ب) الاضرار بالأراضى المجاورة أو التأثير على نظام الري والصرف بسبب انخفاض مستوى الأرض نتيجة التجريف .

(ج) أخذ أتربة لأى غرض من الأغراض من نفس القطعة المرخص بتجريفها قبل مضي ١٠ (عشرة) سنوات على تجريفها .

مادة ٨ - يجب على المرخص له بالتجريف لأى عمق . . اخطار الادارة الزراعية بالمركز خلال أسبوع من انتهاء عملية التجريف لاعادة المعاينة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤ ، وترفع اللجنة تقريرها لمدير مديرية الزراعة .

مادة ٩ - يتولى المشرف الزراعى المختص تقسيم أحواض القرية

فيما بين أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بالقرية ويحرر عن هذا التقسيم محضر من صورتين تودع احدهما بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة وتودع الأخرى الإدارة الزراعية بالمركز ، وعلى كل عضو اخطار المشرف الزراعي والإدارة الزراعية بالمركز عن أية مخالفات لأحكام هذا القرار .

مادة ١٠ - تعفى المساحات المرخص بالتجريف فيها من زراعة المحصول المقرر زراعته في الموسم الذي أجريت فيه عملية التجريف سواء أكان شتويا أو صيفيا عاديا أو نيليا على أن يلتزم المزارع بزراعة المحصول المقرر زراعته في الموسم التالي بعد ذلك .

مادة ١١ - يؤدي طالب الترخيص بالتجريف رسما بواقع ١٠٠ (مائة) جنيه مصرى عن كل فدان أو كسوره تسدد للحساب الخاص في الهيئة العامة للأجهزة التنفيذية لمشروعات تحسين الأراضى .
ولا يجوز رد هذه الرسوم بأى حال من الأحوال .

مادة ١٢ - يلغى القرار الوزارى رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ « قانونى ، بشأن شروط منح ترخيص بتجريف الأراضى الزراعية والقرارات المعدلة له ، وكل نص يخالف هذا القرار ، كما تلغى التعليمات الصادرة تنفيذا له .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٨ ربيع الآخر سنة ١٤٠٤ (٢١ يناير سنة ١٩٨٤) .
دكتور/يوسف أمين والى

وزارة الزراعة

مديرية الزراعة بمحافظة

انموذج خاص بطلب الحصول على ترخيص لتجريف ارض زراعية

مديرية الزراعة بمحافظة

- ١ - اسم الطالب :
- ٢ - العنوان :
- رقم البطاقة : عائلية/شخصية
- ٣ - موقع الأرض : حوض : ناحية : مركز :
- ٤ - اسم حائز الأرض المطلوب تجريفها :
- ٥ - رقم الحيازة :
س ط ف
- ٦ - جملة الحيازة :
ملك وضع يد
س ط ف س ط ف
٧ - مفردات الحيازة :
٨ - حدود الأرض المراد الحصول لها على ترخيص بحوض :
س ط ف
مساحة :
الحد البحري :
الحد القبلي :
الحد الشرقي :
الحد الغربي :
٩ - موافقة المالك :

أوافق أنا على أن يقوم المستأجر بتجريف الأرض الموضحة
بعاليه ملكي الخاص طبقا لما ترخيص به من مديرية الزراعة بمحافظة ..

توقيع المالك توقيع المستأجر

١٠ - بيانات تملأ بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية :

المساحة المطلوب الترخيص بتجريفها وهي : طبقا لما هو مثبت
ببيانات الاستثمار ٣ زراعة ومقرر زراعتها في الموسم
ويستثنى الطالب من زراعة هذا المحصول في حالة الموافقة على حصوله على
ترخيص ويلتزم بزراعة المحصول التالي المحدد له بكميات الدورة :

رئيس الجمعية مدير الجمعية

مرفقات :

- مرفق بهذا الطلب خريطة مساحة للأرض موضوع الترخيص .
- والايصال الدال على سداد الرسوم المقررة .
- السيد المهندس/مدير مديرية الزراعة بمحافظة

تحية طيبة وبعد :

أرجو التكرم باعطائي ترخيص بتجريف الأرض الموضح بيانها بعاليه
وتحت مسئوليتي .

تحريرا في / / ١٩٩

توقيع الطالب

**قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي رقم ٤٩٥
لسنة ١٩٨٤ (قانونى)**

بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤
(قانونى) بتنظيم الترخيص بتجريف الأراضى الزراعية
لأغراض تحسينها زراعيا أو المحافظة على خصوبتها(*)

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة
معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم الترخيص بتجريف
الأراضى الزراعية لأغراض تحسينها زراعيا أو المحافظة على خصوبتها .

قرر :

مادة أولى - تضاف فقرة أخيرة الى المادة (١) من القرار الوزارى
رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه نصها الآتى :

مادة ١ - فقرة أخيرة : « كما لا يعد تجريفا أخذ أتربة أثناء عملية
خدمة الأرض لاستعمالها فى أغراض التتريب تحت الماشية » .

مادة ثانية - يستبدل بنص المادة (٢) من القرار الوزارى رقم ٦٠
لسنة ١٩٨٤ المشار اليه النص الآتى :

مادة ٢ - يجوز الترخيص بتجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة
منها لأغراض تحسينها زراعيا أو المحافظة على خصوبتها وفقا للشروط

(*) الوقائع المصرية - العدد ١٩١ فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٨٤ .

والضوابط المنصوص عليها في المواد التالية وبصفة خاصة في المناطق الآتية :

- (أ) المناطق التي أزيلت المباني القائمة عليها .
- (ب) الأراضي البور .
- (ج) أراضي الجزائر التي تروى بالآلات الرافعة .

مادة ثالثة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من

تاريخ صدوره .

تحريرا في ٢٠ شعبان سنة ١٤٠٤ (٢١ مايو سنة ١٩٨٤) .

دكتور/يوسف أمين والي

قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي
رقم ٧٨٩ لسنة ١٩٩١ (*)
(خاص بالتبوير)

نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة معدلا بالقانون
رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ .

ق ر ر :

مادة ١ - تتولى الادارات الزراعية كل فيما يخصه حصر الاراضى
المتروكة بورا بغير زراعة وتثبت فى محاضر اثبات حالة يبين بها اسم المالك
والحائز او النائب عنهما وحدود المساحة والحوض والناحية للاراضى موضوع
المخالفة وتاريخ آخر زراعة لهذه الأرض .

ويخطر الحائز ايا كانت صفته بصورة اثبات الحالة مع تكليفه باتخاذ
اللازم لزراعة الأرض .

فاذا انقضت مدة سنة من تاريخ ترك الأرض بدون زراعة المبين فى
محضر اثبات الحالة المذكور - تعين على الادارة الزراعية المختصة تحرير

(*) الوقائع المصرية - العدد ١٥٣ فى ١٠ يولية سنة ١٩٩١ .

محضر مخالفة طبقا للمادتين ١٥١ ، ١٥٥ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلا بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ وتحيلها للنيابة المختصة مرفقة بصورة من محضر اثبات الحالة .

مادة ٢ - تتولى الادارات الزراعية ضبط أى فعل أو الامتناع عن أى عمل يرتكب من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها وتحرر عنها محاضر مخالفات طبقا للمادتين ١٥١ ، ١٥٥ من قانون الزراعة المشار اليه ويحال المحضر الى النيابة العامة .

مادة ٣ - لا يخل اتخاذ الاجراءات القانونية طبقا للمادتين ١ ، ٢ المشار اليهما باختصاص الوزير فى وقف أسباب المخالفة وإزالتها بالطريق الادارى وعلى نفقة المخالف .

مادة ٤ - فى حالة صدور الحكم بادانة المالك تتولى الادارة الزراعية المختصة تحرير عقد ايجار مؤقت بطريق المزارعة لمن يتولى زراعتها بنفسه وذلك لمدة سنتين .

ويحرر العقد من ثلاث نسخ يوقع عليها مدير الادارة الزراعية المختص نيابة عن المالك المحكوم عليه كما يوقعها المستأجر بالمزارعة وتسلم نسخة منه اليه أما النسختان الأخرتان فتحتفظ احدهما مع صورة الحكم الصادر بالادانة بالادارة الزراعية المختصة وتودع الأخرى بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة وفقا للقانون .

وتسرى على هذا العقد أحكام الباب الخامس من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى المشار اليه .

وفى نهاية مدة الايجار سالفه الذكر يصبح عقد الايجار منتهيا من تلقاء نفسه وتعاد الأرض الى المالك بموجب محضر استلام يحرر من أربع

نسخ تسلم احدها لكل من المالك والمستاجر السابق وتحفظ الثالثة
بالادارة الزراعية وتخطر بالرابعة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

مادة ٥ - يلغى القرار الوزاى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

صدوره .

صدر فى ١٦/٦/١٩٩١

دكتور/يوسف والى

قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٠

في شأن شروط واجراءات الترخيص باقامة المباني والمنشآت

في الحالات المستثناة المنصوص عليها في المادة ١٥٢

من قانون الزراعة معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦

المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الادارة المحلية

والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ،

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية

الجديدة ،

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٤ (قانوني) في شأن شروط

واجراءات منح تراخيص البناء على الأراضي الزراعية ،

وعلى موافقة وزير الاسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات الجديدة ،

والوزير المختص بالادارة المحلية .

قـرـر :

مادة ١ - يحظر اقامة المباني او المنشآت في الأراضي الزراعية

او اتخاذ اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لاقامة مبان عليها وذلك وفقا

لحكم المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليه .

(١) الوقائع المصرية - العدد ٨٩ في ١٤ أبريل سنة ١٩٩٠ .

ويقصد بالأراضي الزراعية فى تطبيق أحكام هذا القرار الأراضي المزروعة بالفعل وما عليها من منافع (كالأجران والمخازن والحظائر وغيرها) سواء كانت داخل الزمام أو خارجه وإيا كانت طريقة ربيها أو صرفها أو الضريبة المفروضة عليها سواء كانت مدرجة فى بطاقة حيازة زراعية أو غير مدرجة .

ويعتبر فى حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة .

مادة ٢ - يكون الترخيص بإقامة المباني أو المنشآت فى الأراضي الزراعية وما فى حكمها وكذلك فى اتخاذ اجراءات تقسيمها فى الحالات المستثناة المنصوص عليها فى المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليه وفقا للشروط والاجراءات المبينة فى هذا القرار .

أولا - شروط الترخيص :

مادة ٣ - يشترط للموافقة على المشروعات ذات النفع العام التى تقيمها الحكومة والمنصوص عليها فى الفقرة (ج) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليه أو الموافقة على اتخاذ اجراءات نزع الملكية لإقامة هذه المشروعات أن يقدم الطلب بذلك من الوزير أو المحافظ المختص الى وزير الزراعة مرفقا به :

(أ) اقرار من الجهة الطالبة بأن المشروع المطلوب اقامته مدرج فى خططها ومخصص له اعتمادات فى الموازنة الاستثمارية فى السنة المطلوب فيها الترخيص .

(ب) خريطة مساحية بمقياس رسم مناسب موضعا عليها موقع المشروع مع تحديد المناطق أو النواحي أو الأحواض المطلوب تنفيذها .

(ج) رسم هندسى للمشروع معتمدا من الجهات الهندسية المختصة .

(د) موافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على الموقع الذى سيتم

عليه المشروع بالنسبة للمشروعات الصناعية أو موافقة الجهة المختصة بإقامة الأبنية التعليمية بالنسبة للمدارس .

(هـ) موافقة الوحدة المحلية المختصة على المشروع وإقرارها بأنه يرتبط بالموقع المطلوب إقامته فيه وأنه لا يمكن إقامته خارج الأرض الزراعية .

(و) موافقة المالك في غير حالات طلب نزع الملكية .

ولا يجوز تجاوز المساحات التي يرخص بها ولو بمنشآت مؤقتة لتنفيذ المشروع .

مادة ٤ - تتولى مديرية الزراعة المختصة بكل محافظة بالاشتراك مع مديرية الاسكان والتعمير بها اجراء حصر شامل للأراضى الزراعية وما فى حكمها الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وتصنيفها حسب حالتها ودرجة خصوبتها وعمل خرائط مساحية لها بمقياس رسم ٢٥٠٠/١ .

وتعد الوحدة المحلية لكل مدينة بالاشتراك مع الادارة الزراعية بها برنامجا زمنيا للترخيص فى اقامة المباني أو تقسيمها على الأراضى الزراعية المرفوعة على الخرائط السالف ذكرها على أربعة مراحل تحدد لكل منها فترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات .

وتعتمد الخرائط المساحية والبرامج الزمنية المشار اليها من المحافظ المختص وترسل صورتها بعد اعتمادها الى الوزارة (الادارة العامة لحماية الأراضى) وتحفظ صورة معتمدة منها بكل من مديرية الزراعة بالمحافظة والادارة الزراعية والوحدة المحلية المختصة .

ولا يجوز النظر فى الترخيص بإقامة المباني أو التقسيمات وفقا لأحكام قانون الزراعة المشار اليه وهذا القرار بالنسبة الى أراضى أى مرحلة قبل الانتهاء من الأراضى السابقة لها وفى جميع الأحوال يراعى عدم المساس بالمرأى والمصارف أو الطرق التى تخدم الزراعات القائمة :

مادة ٥ - يجب اعتماد الحيز العمراني للقري في تطبيق الفقرة (ب) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار إليه بالكتلة السكنية الرئيسية لكل قرية كما كشف عنها التصوير الجوي حتى ١٥/٤/١٩٨٥ وترفع هذه الكتلة على خرائط مساحية بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ وتعتمد من المحافظ المختص وعلى مديريات الزراعة كل في حدود اختصاصها موافاة الوزارة (الإدارة العامة لحماية الأراضي) بصورة من هذه الخرائط بعد اعتمادها من المحافظ .

- ويحظر الترخيص في الأراضي الواقعة داخل الحيز العمراني للقري بالنسبة للمصانع أو قمائن الطوب أيا كان نوعها .

مادة ٦ - المشروعات التي تخدم الانتاج الزراعي والحيواني التي يجوز الترخيص بها وفقا لحكم الفقرة (د) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليه هي :

(أ) مشروعات الثلاجات ومخازن التبريد للمجازر والمزارع المرخص بها وفقا لقانون الزراعة وبما يتناسب مع طاقتها الانتاجية او التخزينية بشرط عدم امكان التوسع الراسي بها .

(ب) مشروعات الصيانة والتموين للآلات الزراعية التابعة لمحطات التجارب والبحوث الآلية المرخص بها وفقا لقانون الزراعة او التابعة للجمعيات الزراعية للميكنة الزراعية بشرط أن تكون واقعة على الطرق الرئيسية وبمراعاة ألا تقل المسافة بين المحطة المطلوب الترخيص بها والمحطات الأخرى عن (عشرون كيلو متر) من جميع الجهات .

ويشترط للترخيص بهذه المشروعات جميعها ارتباطها بالموقع المطلوب إقامتها فيه وعدم امكان اقامتها في الحيز العمراني بالقري المجاورة .

(ج) المشروعات الأخرى التي تخدم الانتاج الزراعي والحيواني والتي يصدر بالموافقة عليها قرار من وزير الزراعة .

مادة ٧ - يشترط للترخيص بإقامة مسكن خاص وبما يخدم الأرض

بالنخبة لمالك الأرض الزراعية في القرى ما يأتي :

(أ) ألا تزيد المساحة التي يرخص بها على خمسة في الألف من مساحة الأرض الزراعية المملوكة في ذات الزمام (وبعد أدنى ١٠٠ متر مربع وبعد أقصى ٢٥٠ متر مربع) .

(ب) استقرار الوضع الحيازي بالملك لمدة ثلاثة سنوات على الأقل سابقة على تقديم الطلب .

(ج) ألا يوجد سكن خاص للمالك هو وزوجته أو أزواجه وأولاده القصر في نطاق ذات المحافظة .

ولا يجوز الترخيص بإقامة سكن خاص آخر أو ما يخدم الأرض عن ذات المساحة الصادر الترخيص عنها وذلك في حالة التصرف في هذه المساحة أو في جزء منها للغير أو في حالة انتقال ملكيتها بالميراث أو لأي سبب من الأسباب .

مادة ٨ - لا يجوز الترخيص بإقامة أسوار حول الأراضي الزراعية أو الحدائق أو المشاتل المقامة فيها إذا كانت هذه الأسوار بالمباني أو بالحرسنة المسلحة ويقتصر الترخيص على الأسوار النباتية أو الأسلاك الشائكة دون قواعد خرسانية ظاهرة أو كانت تحت سطح الأرض .

مادة ٩ - على كل من يرغب في إحلال وتجديد مبنى قديم أن يخطر مديرية الزراعة المختصة قبل الشروع في إجراء أعمال الإحلال والتجديد . ويشترط للموافقة على ذلك ما يأتي :

(أ) أن يكون المبنى المطلوب إحلاله وتجديده مرخصا به وفقا لقانون الزراعة أو أن يثبت بمستندات رسمية إقامته قبل عام ١٩٧٣ .

(ب) ألا يترتب على أعمال الإحلال والتجديد أي مساس بالأراضي الزراعية المجاورة أو تغيير الموقع المقام به المبنى .

(ج) ألا يكون الغرض من المبنى المطلوب إزالته وتجديده متعارضة مع الأغراض المقررة وفقاً لأحكام قانون الزراعة وهذا القرار :
(د) أن (٢) يكون هناك محضر مخالفة محرراً عن المبنى المطلوب إزالته وتجديده .

ثانياً - إجراءات طلب الترخيص :

مادة ١٠ - تتبع الإجراءات المبينة في المواد التالية للترخيص في إقامة المباني والمنشآت والمشروعات المنصوص عليها في الفقرات (أ ، ب ، د ، هـ) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار إليه أو للموافقة على الإحلال والتجديد المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ١١ - يقدم طلب الترخيص على النموذج المعد لذلك مرفقاً به المستندات الآتية :

- (أ) خريطة مساحية بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ .
- (ب) رسم هندسي لمكونات المبنى أو المنشأة أو المشروع المطلوب إقامته .
- (ج) الإيصال الدال على سداد الرسوم .
- (د) المستندات الرسمية المثبتة للملكية طالب الترخيص أو موافقة المالك في الحالات المنصوص عليها في البنود (أ ، ب ، د) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار إليه .
- (هـ) المدة اللازمة لإقامة المشروع وموعد بدء التشغيل .
- (و) أي مستندات أخرى تطلبها مديرية الزراعة .

مادة ١٢ - تشكل بقرار من مديرية الزراعة المختصة لجنة فنية بكل مركز إداري برئاسة مدير الإدارة الزراعية وعضوية ممثلين للإسكان والرى

(٢) وردت هكذا بالوقائع المصرية ونرى أن صحتها (أ) .

والصحة والنقل والمواصلات والطب البيطرى وحماية الاراضى بالمركز وتتولى هذه اللجنة فحص الطلبات المشار اليها وابداء الراى فيها وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورودها الى اللجنة ولا يكون انعقاد اللجنة الفنية صحيحا الا بحضور جميع اعضائها وتصدر اللجنة الفنية توصياتها باغلبية الآراء وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس وترسل تلك الطلبات مشفوعة برأى اللجنة الفنية وملاحظاتها عليها الى اللجنة العليا بالمحافظة .

مادة ١٣ - تشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة عليا بكل محافظة برئاسة مدير مديرية الزراعة المختص وعضوية رؤساء مديريات الاسكان والرى والطب البيطرى والصحة والطرق وجهاز تحسين الاراضى ومدير حماية الاراضى وتتولى هذه اللجنة البت فى الطلبات الواردة اليها من اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة وترسل توصياتها الى الادارة العامة لحماية الاراضى بوزارة الزراعة لابداء ملاحظاتها فى شأنها ثم ترفع للمحافظ المختص للنظر فى اعتمادها .

مادة ١٤ - تصدر مديرية الزراعة المختصة التراخيص والموافقات لطلبات المقبولة بعد اعتمادها من المحافظ المختص ويحدد فى الترخيص المدة التى يلتزم المرخص له خلالها بالبدا فى اقامة المباني أو المشروعات المرخص بها .

مادة ١٥ - يجوز النظر فى طلب تغيير الغرض للمشروعات السابق الترخيص بها وفقا لحكم الفقرة (د) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة اذا كان التغيير لغرض من الأغراض التى كان يجوز الترخيص بها وفقا للقواعد التى صدر فى ظلها الترخيص الأصلى وبعد اتباع ذات الاجراءات المقررة فى المواد السابقة .

مادة ١٦ - يعتبر الترخيص ملغيا فى الحالات الآتية :

(١) مخالفة أحكام هذا القرار أو شروط الترخيص .

٢١) إذا لم يشغل المرخص له من إقامة المشروع في المدة المحددة بالترخيص .

(٣) إذا تصرف المرخص له في الأراضي محل الترخيص قبل اتمام تنفيذ الغرض المرخص به .

ويجزم الانهاء بمجرد اخطار بكتاب موصى عليه على عنوان المرخص له المبين في الترخيص وفي هذه الحالة تتخذ الاجراءات القانونية ضده وفقا لأحكام قانون الزراعة . أما في حالة التصرف في المشروع بعد الانتهاء من تنفيذه أو تشغيله تنتقل الملكية بالترخيص الصادر عنه دون حاجة الى إصدار ترخيص جديد وفي هذه الحالة يلتزم المتصرف له باخطار مديرية الزراعة بانتقال ملكية المشروع اليه .

مادة ١٧ - لا يجوز النظر في طلب الترخيص اذا كان محررا عن المساحة محل الطلب محضر مخالفة تجريف أو تبوير أو إقامة مصانع طوب أو مبانى أو تقسيم وفقا لأحكام الكتاب الثالث من قانون الزراعة معدلا بالقانونين رقمى ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ٢ لسنة ١٩٨٥ الا اذا صدر حكم نهائى بالبراءة أو بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الحكم بالادانة وفي هذه الحالة يتم النظر في طلبات الترخيص باتباع الشروط والاجراءات المقررة في هذا القرار .

مادة ١٨ - يؤدى طالب الترخيص فى الحالات المشار إليها فى البنود (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليه وتتم تقديره غرامة جنية عن فقدان أو كسوره وتحدد هذه الرسوم للحساب الخاص بالهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تخمين الأراضي ولا يجوز رد تلك الرسوم بأى حال من الأحوال .

مادة ١٩ - يلغى القرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ (قانونى)

— ٢٢٦ —

المشار اليه والقرارات المعدلة له كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا
القرار .

مادة ٢٠ - يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

دكتور/يوسف والى

**قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
واستصلاح الأراضي رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٧
بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١
(خاص بالتصالح في قضايا البناء على الأرض الزراعية)**

نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة
المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط واجراءات
منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية والقرارات المعدلة له .

قرر

مادة ١ - يجوز لمن اقام بناء على الأرض الزراعية بالقرى بالمخالفة
لاحكام المادة ١٥٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة
المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والقرارات الوزارية المنفذة له حتى
١٥/٤/١٩٨٥ تاريخ التصوير الجوي المحدد للحيز العمراني للقرى أن يتقدم
لمديرية الزراعة المختصة بطلب للحصول على ترخيص بالبناء وفقا لحكم
المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليه والقرارات الوزارية المنفذة له
- وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار مع أداء الرسوم
المقررة قانونا والمحددة بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، ويعتد
في تحديد تاريخ اقامة البناء بما هو ثابت بمحاضر المخالفات المحررة في
هذا الشأن .

مادة ٢ - على مديرية الزراعة المختصة البت في الطلبات التي تقدم

اليها وفقا للمادة السابقة خلال شهر على الاكثر ويمنح الترخيص اذا كان البناء داخل الحيز الممراني المشار اليه

مادة ٣ - كل من يمارس الزراعة المختصة في اخطاء الادارة العامة لحماية الاراضي بالوزارة ببيان شهري عن المراجعات التي تصدرها وفقا لهذا القرار أولا بأول ، كما تتولى اخطاء النيابة العامة المختصة ببيان بالتراخيص التي أصدرتها والسابق تحرير محاضر مخالفات عنها .

مادة ٤ - على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

دكتور/ يوسف امين والي

**قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
واستصلاح الأراضي رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٨٧
بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧
(خاص بقمائن الطوب الأجير)**

نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على قانون الزراعة معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٥٠ لسنة ١٩٨٦ ،

وعلى ما عرضه مدير عام الادارة العامة لحماية الأراضي .

قـرـر :

مادة ١ - على مديريات الزراعة كل فيما يخصه اخطار اصحاب
ومستغلي مصانع وقمائن الطوب الكائنة في دائرة عمل كل منها والذين
حصلوا على ترخيص لتوفيق اوضاعهم وتطوير تلك المصانع لانتاج بدائل
اخرى للطوب المصنع من اترية ناتج تجريف الاراضي الزراعية وذلك للانتهاء
من عمليات التطوير وتوفير مقومات تشغيلها آليا خلال مدة لا تتجاوز
سنة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا اعتبرت التراخيص الصادرة
لهم ملغاة ، واتخذت اجراءات ازالتها بالطريق الاداري على نفقة المخالف طبقا
لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

وعلى مديريات الزراعة موافاة الادارة العامة لحماية الأراضي بصورة

الاطارات المنصوص عليها في الفقرة السابقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ارسالها .

مادة ٢ - يكون التصريح بإقامة مصانع الطوب الطفل أو الأسمنتي أو الرمل في الأراضي الصحراوية والمجتمعات العمرانية الجديدة (المنصوص عايتها في المادة ٢ من القرار الوزاري رقم ١١٥٠ لسنة ١٩٨٦) للمصانع التي تتوفر فيها مقومات التشغيل لإنتاج هذه الأنواع من الطوب آليا .

مادة ٣ - على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه من تاريخ صدوره .

دكتور/يوسف والى

قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق
رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٧ (*)
(خاص بحظر نقل الطوب الأحمر واستخدامه في أعمال البناء)

وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق
بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن أسس تصميم
وشروط تنفيذ الأعمال الانشائية وأعمال البناء ،
وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال
البناء ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى
وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى ،
وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٣
لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة ،

وعلى قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٦ بحظر النص
فى التصميمات والمواصفات والمقاييس التى تصدرها الجهات الحكومية
والهيئات العامة والقطاع العام والمحليات على بنود أعمال بالطوب الأحمر ،

وعلى قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق رقم ١٢٠
لسنة ١٩٨٧ بالغاء الطوب الأحمر من المواصفات القياسية وحظر استخدامه
فى البناء بالنسبة للأعمال التى تقوم بها الوزارات والمصالح والوحدات

(*) الوقائع المصرية العدد ٢٦٩ فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٨٧ .

المحلية والهيئات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والقطاع التعاوني والخاص ،

وبناء على طلب السيد الدكتور/ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي .

قرار :

(المادة الأولى)

يحظر نقل الطوب الأحمر المصنوع من الطمي أو المخلوط أيا كانت نسبة الطمي فيه ، وذلك داخل المحافظات أو فيما بينها أو استخدامه في أعمال البناء على مستوى الجمهورية .

وتتولى الهيئة العامة لمركز بحوث البناء والاسكان والتخطيط العمراني اصدار شهادات صلاحية بعد عمل التحاليل اللازمة للتأكد من صلاحية الطوب المنتج للاستخدام في أعمال البناء وخلوه من الطمي .

وعلى مديريات الزراعة بالمحافظات وأجهزة المدن الجديدة ضبط ومصادرة كميات الطوب التي لم تصدر في شأنها شهادة الصلاحية المشار اليها في الفقرة السابقة .

(المادة الثانية)

للهيئة العامة لمركز بحوث البناء والاسكان والتخطيط العمراني في سبيل اصدار الشهادات المنصوص عليها في المادة السابقة حق التفتيش على انتاج مصانع الطوب والحصول على عينات من انتاجها وعمل التحاليل والاختبارات اللازمة عليها ، وتخطر أجهزة المدن الجديدة ومديريات الزراعة بنتيجة التحاليل فور التوصل اليها .

- ٢٣٦٢ -

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي
لتاريخ النشر .

صدر في ١٢/١١/١٩٨٧

: موقعة
وزير التعمير
والمجتمعات الجديدة والاسكان
(بالوكالة) / حسب الله محمد الكفراوي

قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق

رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٨

(خاص باستخدام كميات من الطوب الأحمر المصادرة)

وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن أسس تصميم وشروط تنفيذ الأعمال الانشائية وأعمال البناء ،

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ،

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني ،

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة ،

وعلى قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٧ بشأن حظر نقل الطوب الأحمر المصنوع من الطمي أو المخلوط أيا كانت نسبة الطمي فيه وذلك داخل المحافظات أو فيما بينها أو استخدامه في أعمال البناء على مستوى الجمهورية وبناء على طلب السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي .

قرر :

المادة الاولى : تسلم جميع كميات الطوب الأحمر التي يتم مصادرتها بمعرفة أجهزة حماية الأراضي وشرطة المسطحات المائية وكافة الأجهزة المختصة الى مديرية الطرق بالمحافظة المختصة لاستخدامها كطبقة اساس على الطرق الترابية بالمحافظة ويكون تسليم الكميات المشار اليها مقابل قيمة

رمزية متفق عليها بين وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق
ووزير النقل والمواصلات والنقل البحري تصرف حوافز للأجهزة القائمة على
رقابة وضبط الطوب الأحمر .

المادة الثانية : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات
المختصة تنفيذه .

وزير التعمير

والمجتمعات الجديدة والاسكان

مهندس/حسب الله محمد الكفراوي

قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق
رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٨
(خاص بقيمة كميات الطوب الأحمر المصادرة ووجه انفاقها)

وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق
بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن أسس تصميم
وشروط تنفيذ الأعمال الانشائية وأعمال البناء ،
وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال
البناء ،
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى
وتعديلاته .
وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى ،
وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة ،
وعلى قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق
رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٧ بشأن حظر نقل الطوب الأحمر المصنوع من الطمي
أو المخلوط ايا كانت نسبة الطمي فيه وذلك داخل المحافظات أو فيما بينها
أو استخدامه فى أعمال البناء على مستوى الجمهورية .
وبناء على طلب السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة
واستصلاح الأراضي ،
وعلى قرارنا رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٨ بشأن تسليم جميع كميات الطوب
الأحمر التى يتم مصادرتها بمعرفة أجهزة حماية الأراضي وشرطة المسطحات

المائية وكافة الأجهزة المختصة الى مديرية الطرق بالمحافظة لاستخدامها
كطبقة أساس على الطرق الترابية بالمحافظة مقابل قيمة رمزية ، وبناء على
الاتفاق مع السيد وزير النقل والمواصلات والنقل البحري .

قرار :

مادة ١ - تكون القيمة الرمزية للألف طوبة من الكميات المصادرة
مبلغ خمسة عشر جنيها على أن تصرف حصيلة هذه الكمية المصادرة كحوافز
للأجهزة القائمة على رقابة وضبط الطوب الأحمر .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة
تنفيذه .

صدر في : ٧ مارس ١٩٨٨

وزير التعمير

والمجتمعات الجديدة والاسكان

مهندس/حسب الله محمد الكفراوي

قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والسكان والمرافق

رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٨ (*)

(خاص بتقديم تعهد بعدم استخدام الطوب الأحمر

قبل صرف ترخيص البناء)

وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن أسس تصميم وشروط تنفيذ الأعمال الانشائية وأعمال البناء .

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وتعديلاته .

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلي وتعديلاته .

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة .

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

وعلى قرار وزير الاسكان والتشييد رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد أسس تصميم وشروط تنفيذ أعمال المباني بالطوب .

وعلى قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وتعديلاته .

(*) الوقائع المصرية العدد ١٠٠ في ٢٨ أبريل سنة ١٩٨٨ .

وعلى قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٦ بحظر النقص في التصميمات والمواصفات والمقاييس التي تقدمها كافة الهيئات التابعة للحكومة والهيئات العامة والقطاع العام والمحليات على بنود أعمال مبان بالطوب الأحمر

وعلى قرار وزير التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والاسكان والمرافق رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٧ بإلغاء الطوب الأحمر من المواصفات القياسية وحظر استخدامه في البناء بالنسبة للأعمال التي تقوم بها الوزارات والمصالح والوحدات المحلية والهيئات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والقطاع التعاوني والخاص .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨٧ بالتزام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والأجهزة التابعة لها وأجهزة التعمير والهيئات العامة وهيئات القطاع العام التابعة للوزارة وشركاتها والجمعيات التعاونية للبناء والاسكان باستخدام الطوب الطلي التام الميكنة دون غيره من أنواع الطوب المحروق ووقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري وإلغاء التراخيص والقرض التعاوني في حالة المخالفة .

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٧ بحظر نقل الطوب الأحمر المصنوع من الطمي أو المخاوط أيا كانت نسبة الطمي فيه وذلك داخل المحافظات أو فيما بينها أو استخدامه في أعمال البناء على مستوى الجمهورية ، وضبط ومصادرة كميات الطوب التي لم تصدر في شأنها الشهادة المنصوص عليها في القرار .

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٨ بتسليم كميات الطوب الأحمر التي يتم مصادرتها الى مديرية الطرق بالمحافظة المختصة بقيمة رمزية لاستخدامها كطبقة أساس على الطرق الترابية بالمحافظة .

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد القيمة الرمزية
التي يتم على أساسها تسليم كميات الطوب الأحمر المصادرة .

قرار

(مادة ١)

يحظر على الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أن تصدر ترخيصا
للبناء الا بعد أن يقدم صاحب الشأن تعهدا بعدم استخدام الطوب الأحمر
المصنوع من الطمي او المخلوط ايا كانت نسبة الطمي فيه .

وتوقف وتزال الأعمال التي يثبت مخالفتها لهذا القرار اداليا ، كما
يسحب ترخيص وسيلة النقل التي تضبط محملة بالطوب الأحمر المصنوع
من الطمي او المخلوط ايا كانت نسبة الطمي فيه ، وذلك لمدة لا تقل عن
شهر .

(مادة ٢)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ٤

صدر في ١٩٨٨/٣/٢٢

وزير التعمير

والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق

مهندس/حسب الله محمد الكفراوي

وزير الزراعة والأمن الغذائي

قرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥

(خاص بالتبوير)

القرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥

وزير الزراعة والأمن الغذائي :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة بمعدلاته والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ .

قرر :

مادة ١ - تتولى الادارات الزراعية كل فيما يخصه حصر الاراضى المتروكة بورا بغير زراعة وتثبت فى محاضر اثبات حالة يبين بها اسم المالك والحائز أو النائب عنهما وحدود المساحة والمحوض والناحية للأراضى موضوع المخالفة وتاريخ آخر زراعة لهذه الأرض .

ويخطر الحائز أيا كانت صفته بصورة من محضر اثبات الحالة مع تكليفه باتخاذ اللازم لزراعة الأرض فوراً .

كما تتولى الادارات المذكورة حصر الاراضى المرتكب عليها اية أفعال أو امتناع عن أداء أعمال من شأنها تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها واططار الحائزين لازالة أسبابها خلال الأجل المناسب الذى يحدده مدير الادارة الزراعية المختصة بما لا يجاوز خمسة عشر يوماً .

وفي هذه الحالة الأخيرة تتخذ اجراءات تحرير بعض المخالفات إذا لم
يقم بإزالة أسبابها :

مادة ٢ - إذا انقضت مدة سنة من تاريخ ترك الأرض بدون زراعة
المبين في محضر اثبات الحالة المنصوص عليه في المادة السابقة يعين على
الإدارة الزراعية المختصة تحرير محضر مخالفه طبقاً للمادتين ١٥١ ، ١٥٥
من قانون الزراعة المشار اليه .

يحال المحضر الى النيابة العامة المختصة مرفقاً به محضر اثبات الحالة
والاخطار المرسل للحائز وفقاً لما تقدم .

وتعد مديريات الزراعة المختصة بيانا بالمحاضر المحررة وفقاً للمادتين
السابقتين تخطر به الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي
في نهاية كل ثلاثة أشهر .

مادة ٣ - في حالة صدور الحكم بالإدانة على المالك تتولى الإدارة
الزراعية المختصة تحرير عقد إيجار مؤقت بطريق المزاوعة لمن تولى زراعتها
بنفسه وذلك لمدة سنتين .

ويحرر العقد من ثلاث نسخ يوقع عليها مدير الإدارة الزراعية المختص
نيابة عن المالك المحكوم عليه كما يوقعها المستأجر بالمزاوعة تسام نسخة
منه اليه أما النسختان الأخرتان فتحتفظ احدهما مع صورة الحكم الصادر
بالإدانة بالإدارة الزراعية المختصة ، تودع الأخرى بالجمعية التعاونية
الزراعية المختصة وفقاً للقانون .

وتسرى على هذا العقد أحكام الباب الخامس من المرسوم بقانون رقم
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي المشار اليه .

وفي نهاية مدة الإيجار سالفه الذكر يصبح عقد الإيجار منتهياً من تلقاء

نفسه وتعاد الأرض الى المالك بموجب محضر استلام يحرر من أربع نسخ
تسلم احداها لكل من المالك والمبتأجر السابق وتحفظ الثالثة بالادارة
الزراعية وتخطر بالرابعة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

صدوره .

صدر فى ١٩٨٥/٤/٨ .

دكتور/يوسف والى

قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي

رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ « قانوني »

بتاريخ ١٩٨٤/٢/٦ (١)

(المعدل بالقرارات رقم ١٢ لسنة ١٩٨٥ ،

٥٨ لسنة ١٩٨٦ ، ٣٢٢ لسنة ١٩٨٦)

في شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء
في الأراضي الزراعية

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة
معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون الحكم المحلي ولائحته
التنفيذية .

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني .
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ « قانوني » بشأن شروط
واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية .
وعلى موافقة السيدين المهندسين وزير التعمير والدولة للاسكان
واستصلاح الأراضي والسيد وزير الحكم المحلي .

قرر :

مادة ١ - يكون الترخيص باقامة المباني والمنشآت في الأراضي

(١) الوقائع المصرية في ١٢/٩/١٩٨٤ العدد ٢٠٨ .

الزراعية الواقعة داخل كردون المدن المنصوص عليه في المادة ١٥٢ (أ) من قانون الزراعة المشار اليه وفقا للقواعد والأوضاع الآتية :

(أ) تقوم مديرية الزراعة المختصة بالإشتراك مع مديرية الاسكان والتعمير باجراء حصر شامل للأراضي الزراعية وما فى حكمها الواقعة داخل الكردون المشار اليه ، وتصنيفها حسب حالتها ودرجة خصوبتها وعمل خرائط مساحية لها بمقياس رسم ٢٥٠٠/١ تعتمد من المحافظ المختص وتخطر وزارة الزراعة بصورة منها بعد اعتمادها .

(ب) تعد الوحدة المحلية بالمدينة بالاتفاق مع الادارة الزراعية بالمركز برنامجا لاقامة المباني على هذه المساحات بمراعاة حالة الأرض وما عليها من زراعات ومدى قربها وبعدها عن الكتلة السكنية بالمدينة . وتوافر المرافق العامة بها . ويعتمد هذا البرنامج من المحافظ ويبلغ لمديريات الزراعة والاسكان بالمحافظة .

(ج) يراعى عند الترخيص عدم المساس بالطرق والمراوى والمصارف والمنافع الخاصة بالأراضي الزراعية الأخرى الكائنة داخل الكردون والتي لم يرخص بعد باقامة المباني فيها . كما يراعى عند الترخيص أولوية الأراضي الواقعة على خطوط تنظيم شوارع قائمة .

مادة ٢ - يكون تحديد الحيز العمرانى للقرى فى تطبيق أحكام البند (ب) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليه بواسطة لجنة بكل مركز ادارى تشكل بقرار من المحافظ المختص برئاسة مدير الادارة الزراعية بالمركز وعضوية ممثلين للاسكان والرى والمساحة والطرق والوحدة المحلية المختصة ، وذلك بمراعاة الضوابط الآتية :-

(أ) - تتخذ الكتلة السكنية الموضحة وآخر خرائط مساحية معدة للقرية أساسا لتحديد نطاق الحيز العمرانى للقرية .

(ب) يتم رفع التوسعات التى حدثت فى تلك الكتلة السكنية والمتمثلة

فى الكتلة السكنية الحالية على خرائط مساحة مقياس رسم ١/٢٥٠٠٠
يوضع بها نطاق كل من الكتلتين القديمة والحالية .

(ب) يتم عمل تصور تخطيطى لنطاق الحيز العمرانى بمراعاة الكتلة
السكنية الحالية مع اضافة مساحات لمواجهة توسعات المباني الخاصة بمرافق
القرية بما يجعل خط نطاق الحيز منتظما بقدر الامكان ويتفق مع الأصول
التخطيطية السليمة مع عدم المساس بالمرأوى أو المصارف أو غيرها من
منافع القرية التى تخدم الاراضى الزراعية وذلك على الا تتجاوز المساحات
المضافة من جميع الجهات نسبة ٢٥٪ (اثنان ونصف فى المائة) من مجموع
مساحة الكتلة السكنية القائمة حاليا (٢) .

وترفع اللجنة تصورهما لنطاق الحيز العمرانى للقرية الموضع على
الخرائط سالفة الذكر الى لجنة تشكل بكل محافظة بقرار من المحافظ المختص
برئاسة مدير مديرية الزراعة المختص وعضوية سكرتير عام مساعد المحافظة
ورؤساء الأجهزة المختصة بالسكان والرى والنقل والمواصلات والمساحة
والتخطيط العمرانى والهيئة العامة لجهاز تحسين الاراضى .

وتتولى اللجنة المذكورة دراسة ما انتهت اليه أعمال لجنة المركز
واقرارها أو تعديلها بمراعاة النسبة المحددة فى هذه المادة واعتماد هذه
الخرائط من المحافظ المختص ويحفظ أصل الخرائط المعتمدة بديوان عام
المحافظة ويتم ايداع صورة منها بالجهات المختصة بالمركز وتعلن صورة
باللصق بمقر الجمعية التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض بالقرية .

ولا يجوز إعادة النظر فى نطاق هذا الحيز الا بعد مضي خمس سنوات
على الأقل من تاريخ اعتماده من المحافظ المختص .

مادة ٣ - يشترط للموافقة على اقامة المشروعات المنصوص عليها فى

(٢) هذه الفقرة مستبدلة بالقرار الوزارى رقم ١٢ لسنة ١٩٨٥ .

البند (ج) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار إليه تطبق ما يأتي :

١ - يقدم طلب الموافقة من الوزير أو المحافظ أو رئيس الهيئة العامة أو هيئة القطاع العام المختص الى وزير الزراعة مرفقا به ما يأتي :

(أ) اقرار من الجهة الطالبة بأن المشروع المطلوب اقامته مدرج في خططها ومنحصر له اعتبارات في الموازنة الاستثمارية

(ب) خريطة مساحية بمقياس رسم مناسب موضعا عليها موقع المشروع مع تحديد المناطق والنواحي والأحواض التي يتم تنفيذه فيها .

(ج) الحصول على موافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على الموقع الذي سيقام عليه المشروع اذا كان من المشروعات الصناعية .

(د) موافقة الوحدات المحلية المختصة على المشروع واقرارها بأنه يرتبط بالموقع المطلوب اقامته فيه .

(هـ) موافقة مالك الأرض الزراعية في حالة اقامة المشروع على أرض غير مملوكة للجهة الطالبة وفي حالة عدم وجود هذه الموافقة تصدر الموافقة على اقامة المشروع من مشروطة بالآتي : تبدأ الجهة الطالبة في التنفيذ الا بعد اتمام اجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة طبقا للقانون بمعرفة الجهة الطالبة على أن تسقط الموافقة في حالة سقوط قرار تقرير صفة النفع العام للمشروع أو انقضاء القرار الصادر بنزع الملكية للمنفعة العامة لأي سبب من الأسباب .

٢ - تتولى اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ فحص الطلبات المشار إليها على النحو الموضح بالقرار سالف الذكر .

ويحظر تجاوز المساحة الموافق عليها للمشروع ولو كان ذلك بقصد اقامة منشآت مؤقتة عليها لخدمة المشروع .

مادة ٤ - يشترط لترخيص باقامة المشروعات التي تخدم الانتاج الزراعي والحيواني المنصوص عليها في البند (د) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار إليه ما يلي :

(أ) أن يكون المشروع متصلا بصورة مباشرة بالانتاج الزراعى أو الحيوانى . . أى أن يكون مشروعا انتاجيا فى هذين المجالين .

(ب) أن يكون المشروع المطلوب اقامته متناسبا فى طاقته مع المساحة المطلوب الترخيص بها حسبما تقرره اللجان المختصة المنصوص عليها فى هذا القرار .

(ج) الحصول على الموافقات المبدئية على المشروع المطلوب اقامته من الجهات الادارية المختصة بالمجتمعات العمرانية الجديدة والضحة والصناعة والاسكان والرى والطرق والزراعة المختصة وغيرها حسب الأحوال وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لهذه الجهات ، وفى جميع الأحوال يتعين أن تكون هناك مسافات مناسبة بين المشروعات التى يرخص بها وبينها وبين الكتلة السكنية ، ويصدر بتحديد هذه المسافات قرار من المحافظ المختص بمراعاة أحكام القوانين المعمول بها .

(د) الايصال الدال على سداد الرسوم المقررة .

(هـ) موافقة المالك اذا لم يكن الطلب مقدما منه .

مادة ٥ - يشترط لاقامة مسكن خاص للمالك بزمam القرية أو ما يخدم أرضه الشروط التالية :

(أ) عدم وجود مسكن خاص للمالك بالقرية أو أسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعددن والأولاد القصر .

(ب) ألا تزيد المساحة التى يقام عليها السكن على ٢٪ من مجموع حيازات الملك دون الايجار ، وبحد أقصى قيراطين .

(ج) استقرار الوضع الحيازى بالنسبة لمالك الأرض بموجب بطاقة الحيازة الزراعية لمدة لا تقل عن سنتين زراعتين .

ويجوز بقرار من المحافظ المختص الاستثناء من هذا الشرط فى أحوال الضرورة القصوى .

(د) ألا تزيد المساحة التي يقام عليها ما يخدم الأرض الزراعية على قيراطين لكل عشرة أفدنة بالملك .

(هـ) لا يجوز الترخيص بإقامة سكن خاص آخر أو ما يخدم الأرض عن ذات المساحة المرخص بها بالملك في حالة التصرف في هذه المساحة أو انتقال ملكيتها لمدة خمس سنوات على الأقل .

مادة ٦ - يشترط للترخيص بإقامة المباني والمنشآت والمشروعات المشار إليها في المواد السابقة ارتباطها بالموقع موضوع طلب الترخيص وتعذر إقامتها في غير الأراضي الزراعية أو في الأراضي الواقعة داخل كردون المدن ونطاق الحيز العمراني للقرى وعدم وجود أية مبان أو أراضي أخرى فضاء تحقق الغرض المطلوب .

مادة ٧ - يقدم طلب الحصول على الترخيص المنصوص عليه في البنود (أ) ، (ب) ، (د) ، (هـ) من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار إليه على النموذج المرافق إلى مديرية الزراعة المختصة مرفقا به ما يأتي :

(أ) خريطة بمقياس رسم ٢٥٠٠/١ موضعا بها المساحة المطلوب الترخيص بإقامة المباني والمنشآت عليها .

(ب) رسم هندسي لمكونات المبنى أو المنشأة المطلوب إقامتها ، ويجوز بقرار من المحافظ المختص اعفاء صغار الملاك الذين يرغبون في إقامة سكن خاص من شرط تقديم الرسم الهندسي المشار إليه .

(جـ) الإيصال الدال على سداد الرسوم المقررة في كل حالة .

مادة ٧ مكرر - على من يرغب في تجديد مبنى قائم أو إحلال مبنى مكان مبنى على الأراضي الزراعية أن يقدم طلبا بذلك لمدير الإدارة الزراعية المختصة مرفقا به المستندات التالية :

(أ) شهادة من الجمعية التعاونية الزراعية المختصة تفيد أن قطعة الأرض محل الإخلال أو التجديد غير واردة بسجلات الميازنة ولا يصرف عنها مستلزمات الإنتاج ومصدقا عليها من رئيس مجلس إدارة الجمعية .

(ب) شهادة من المشرف الزراعي المختص تفيد عسدم تحرير محضر مخالفة عند إقامة المبنى المراد تجديده أو إخلال مبنى آخر مكانه .

ويقوم مدير الإدارة الزراعية ببحث الطلب واجراء المعاينات اللازمة وابداء الرأى بشأنه ورفعها الى مدير مديرية الزراعة المختصة فى موعد أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب للإدارة مستوفيا لشرائطه .
ويصدر الترخيص من مدير مديرية الزراعة المختصة بنفس غرض المبنى القائم ويبقى ساريا لمدة لا تزيد عن عام من تاريخ صدوره وبدون تحصيل أى رسوم (٣) .

مادة ٨ - تشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة فنية بكل مركز ادارى برئاسة مدير الإدارة الزراعية وعضوية ممثلين للأسكان والرأى والصحة والنقل والمواصلات والطب البيطرى بالمركز .

وتتولى هذه اللجنة فحص الطلبات المشار اليها وابداء الرأى فيها وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورودها الى اللجنة ، وترسل تلك الطلبات مشفوعة برأى اللجنة الفنية وملاحظاتا عليها الى اللجنة العليا بالمحافظة ، ولا يكون انعقاد اللجنة الفنية صحيحا الا بحضور جميع أعضائها وتصدر اللجنة قرارها بأغلبية الآراء ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٩ - تشكل لجنة عليا بكل محافظة بقرار من المحافظ المختص

(٢) المادة مضافة بالقرار الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٦ ، ثم استبدلت بالقرار الوزارى رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٨٦ .

بم رئاسة مدير مديرية الزراعة المختص وعضوية رؤساء مديريات الاسكان والرى والطب البيطرى والصحة والطرق وجهاز تحسين الاراضى .

وتتولى هذه اللجنة البت فى الطلبات الواردة اليها من اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة ، وتعتمد توصياتها من المحافظ المختص ، ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور جميع اعضائها وتصدر قراراتها بأغلبية الآراء .

وتحدد فى الترخيص مدة مناسبة للبدء فى العمل . . فاذا لم يبدأ فى العمل خلال تلك المدة يعتبر الترخيص لاغيا ، ويصدر الترخيص بعد اعتماد المحافظ المختص لقرار اللجنة العليا وتسلم مديرية الزراعة المختصة الترخيص ، ويخطر الطالب فى حالة رفض طلبه على عنوانه الوارد فى طلب الترخيص بخطاب موصى عليه .

مادة ١٠ - الترخيص شخصى . . لا يجوز التنازل عنه للغير ولا يجوز تغيير الغرض المرخص به ولا يجوز النظر فى منح الترخيص لمن حررت ضدهم محاضر لمخالفة أحكام الكتاب الثالث من قانون الزراعة المشار اليه الا بعد صدور الحكم نهائيا بالبراءة أو بعد مضي عام كامل من الحكم نهائيا بالادانة .

كما لا يجوز ترك المشروع دون تشغيل والانتاج لمدة تزيد على سنة والا ألغى الترخيص ولا يجوز فى حالة الغاء الترخيص لهذا السبب القيام برأى نشاط فى المبنى المرخص به أو تغيير غرضه قبل مضي عشر سنوات .

مادة ١١ - يؤدى طالب الترخيص فى الحالات المشار اليها فى البنود (أ) ، (ب) ، (د) ، (هـ) من المادة (١٥٢) من قانون الزراعة المشار اليه عرسا قدره مائة جنيه عن الفدان الواحد أو كسوره .

وتسدد هذه الرسوم للحساب الخاص بالهيئة العامة للجهاز التنفيذى

• لمشروعات تحسين الاراضى .

وفى جميع الأحوال . . لا يجوز رد الرسوم السابق سدادها .

• مادة ١٢ - يلغى كل نص يتعارض مع احكام هذا القرار .

• مادة ١٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من

• تاريخ نشره .

دكتور/يوسف امين والى

مديرية الزراعة

انموذج

طلب ترخيص لاقامة بستان أو منتبتات باراضى زراعية

- ١ - اسم الطالب :
- ٢ - العنوان :
- ٣ - موقع الأرض : حوض : ناحية : مركز : محافظة :
- ٤ - حدود الأرض المطلوب لها الترخيص : مساحة حدودها :
ط ف
بحرى :
غربى :
قبلى :
شرقى :
- ٥ - اسم مالك الأرض المطلوب البناء عايتها :
- ٦ - اسم حائز الأرض المطلوب البناء عليها :
- ٧ - رقم الحيازة :
- ٨ - جملة مساحة الحيازة ملك ايجار وضع يد
ط ف ط ف ط ف
- ٩ - مفردات الحيازة :
- ١٠ - الغرض من اقامة المبنى أو المنشأة :

صوافقة المالك :

أوافق أنا مالك الأرض المشار اليها على اقامة المباني والمنشآت
موضوع هذا الطلب على المساحة المملوكة لى .

التوقيع

موافقة الحائز :

أوافق أنا ، ، حائز الأرض المشار إليها على إقامة المباني والمنشآت
موضوع هذا الطلب على المساحة موضوع حيازتي .

التوقيع

تصديق الجمعية التعاونية الزراعية بناحية

نقر أن البيانات المبينة بعاليه صحيحة ومطابقة لسجلات الجمعية وتم
توقيع المالك/الحائز أمامنا .

رئيس الجمعية مدير الجمعية ختم الجمعية

مرفقات :

١ - خريطة مساحية للأرض موضوع طلب الترخيص .

٢ - رسم هندسي لمكونات المبنى المطلوب إقامته .

السيد/المهندس مدير مديرية الزراعة بمحافظه :

ناحية طيبة .. وبعد

أرجو التكرم بالموائمة على استصدار ترخيص بإقامة المبنى أو المنشأة
المشار إليها بعاليه. وفقا لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلا
بالقانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٨٣ وتحت مسئوليتي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام :

تحرير في / / ١٩٩

توقيع الطالب

**قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي
رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن شروط واجراءات
منح تراخيص البناء فى الأراضى الزراعية(*)**

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي :

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار
قانون التخطيط العمرانى ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٤ بتنفيذ أحكام
الفقرة الثانية من المادة ١٠٧ مكرر من قانون الزراعة الصادر بالقانون
رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ،

وبناء على الاتفاق مع السيد المهندس وزير التعمير والدولة للاسكان
واستصلاح الأراضى .

قـرـر :

مادة ١ - يشترط للترخيص بالمشروعات المنصوص عليها فى
البند (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه
ما يلى :

(أ) أن يقدم طلب الترخيص من الوزارات المختصة بالزراعة
أو الرى أو النقل عن المشروعات ذات النفع العام المراد اقامتها على الأراضى
الزراعية .

(ب) أن يكون المشروع المطلوب اقامته مدرجا فى خطة الجهة الطالبة
ومخصص له اعتمادات فى الموازنة الاستثمارية .

(*) الوقائع المصرية العدد ٢٠٧ فى ١٩٨٢/٩/٨ .

(ج) الحصول على موافقة مالك الأرض الزراعية وحائزها في حالة إقامة المشروع على أرض غير مملوكة للجهة الطالبة ، وفي حالة عدم موافقة المالك تتخذ اجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة بداية بموافقة المحافظ المنخص .

(د) الحصول على موافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على الموقع الذى سيقام عليه المشروع .

مادة ٢ - يعد وزير الزراعة بالاتفاق مع المحافظين خطة عامة للمشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى والحيوانى والمنصوص عليها فى المبدأ (د) من المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ، ويتم عرضها على مجلس الوزراء لاقرارها ، ويشترط لصدور الترخيص باقامة المشروعات المشار اليها على الاراضى الزراعية ما يلى :

(أ) أن تكون المشروعات المطلوب اقامتها داخلة ضمن اطار الخطة المشار اليها .

(ب) أن يكون المشروع متصلا بصورة مباشرة بالانتاج الزراعى أو الحيوانى . . أى أن يكون مشروعا انتاجيا فى هذين المجالين .

(ج) أن يكون المشروع المطلوب اقامته متناسبا فى طاقته مع المساحة المطلوب الترخيص بها حسبما تقرره اللجان المختصة المنصوص عليها فى هذا القرار .

(د) موافقة المالك والحائز للأرض المطلوب الترخيص باقامة المباني عليها اذا لم يكن الطلب مقدما من أيهما ، فاذا كان الطلب مقدما من أحدهما فيتعين على الحصول على موافقة الآخر كتابة .

(هـ) الحصول على الموافقات المبدئية على المشروع المطلوب اقامته من الجهات الادارية المختصة بالصحة والصناعة والاسكان والرى والطرق وغيرها حسب الأحوال ووفقا للقوانين والقرارات المنظمة لهذه النواحي ، وفى جميع

الأجواز. يتعين أن تكون هناك مسافات مناسبة بين المشروعات التي يخصص بها . وبينها وبين الكتلة السكنية ، ويصدر بتحديد هذه المسافات قرار من السيد المحافظ المختص .

مادة ٣ - يشترط لإقامة مسكن خاص للمالك بزماء القرية أو ما يخدم أرضه الشروط التالية :

(أ) عدم وجود مسكن خاص للمالك بالقرية وأسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعددن والأولاد القصر .

(ب) ألا تزيد المساحة التي يقام عليها المسكن على خمسة في المائة من مجموع حيازات المالك وبعد أقصى قيراطين .

(ج) ألا تزيد المساحة التي يقام عليها ما يخدم الأرض على قيراطين لكل عشرة أفدنة بالملك .

مادة ٤ - يشترط للترخيص بإقامة المباني والمنشآت والمشروعات المشار إليها في المواد السابقة ارتباطها بالموقع موضوع طلب الترخيص وتعذر إقامتها في غير الأراضي الزراعية أو في الأراضي الواقعة داخل كردون المدن والحيز العمراني للقرى وعدم وجود مبان أو أراضي فضاء تحقق الغرض .

مادة ٥ - يقدم طلب الترخيص على الأنموذج المرافق الى مديرية الزراعة المختصة مرفقا به الآتى :

(أ) خريطة مساحية بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ موضعا بها المساحة المطلوب الترخيص بإقامة المباني والمنشآت عليها .

(ب) رسم هندسى لمكونات المباني أو المنشأة المطلوب إتمامها .

ويجوز بقرار من المحافظ المختص اعفاء صغار الملاك الذين يرغبون فى إقامة مسكن خاص من شرط تقديم الرسم الهندسى المشار اليه .

مادة - تشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة فنية بكل مركز

ادارى من مدير الادارة الزراعية بالمركز رئيسها وعضوية ممثلين لهذارات
الرى والاسكان والصحة والطرق . وتختص هذه اللجنة بفحص الطلبات
المشار اليها فى المادة السابقة وابداء الراى فيها وذلك خلال خمسة عشر
يوما من تاريخ ورودها الى اللجنة ، وترسل تلك الطلبات مشفوعة برأى
اللجنة الفنية وملاحظاتنا عليها الى اللجنة العليا بالمحافظة ، ولا يكون انعقاد
اللجنة الفنية صحيحا الا بحضور جميع اعضائها .

مادة ٧ - تشكل لجنة عليا بكل محافظة بقرار من المحافظ على
النحو التالى :

رئيس قطاع الزراعة المختص رئيسا ،

وعضوية : رؤساء قطاعات (الرى والاسكان والصحة والطرق) .

وتختص هذه اللجنة بالبت فى الطلبات الواردة اليها من لجان المراكز
وتعتمد قراراتها من المحافظ المختص ، ولا يكون اجتماع هذه اللجنة
صحيحا الا بحضور ثلاثة من اعضائها من بينهم رئيس اللجنة ، وتصدر
قراراتها بأغلبية الآراء ، وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

وفى حالة موافقة اللجنة على منح ترخيص تحدد مدة مناسبة للبدء
فى العمل ، فاذا لم يبدأ العمل خلال تلك المدة يعتبر الترخيص لاغيا ،
ويصدر الترخيص بعد اعتماد قرار اللجنة من مدير مديرية الزراعة المختص ،
وفى حالة الرفض يخطر الطالب بخطاب موصى عليه .

مادة ٨ - الترخيص شخصى لا يجوز التنازل عنه للغير .

ولا يجوز تغيير الغرض المرخص به الا بموافقة اللجنة العليا بالمحافظة .

كما لا يجوز النظر فى منح الترخيص لمن حررت ضدهم محاضر لمخالفة
حكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه الا بعد صدور
الحكم نهائيا ببراءتهم أو بعد مضي عام كامل من الحكم نهائيا بالادانة .

مادة ٩ - يلغى كل نص يتعارض وأحكام هذا القرار .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٤ شوال سنة ١٤٠٢ (٤ اغسطس سنة ١٩٨٢) .

دكتور/يوسف امين والى

محافظة

مديرية الزراعة

النموذج

طلب ترخيص لإقامة مبان أو منشآت بأراضي زراعية

- ١ - اسم الطالب :
 - ٢ - العنوان :
 - ٣ - موقع الأرض : حوض .. ناحية : .. مركز : .. محافظة : ...
ط ف
 - ٤ - حدود الأرض المطلوب لها الترخيص : مساحة
حدودها : ... بحرى : ... شرقى : ... قبلى : ... غربى : ...
٥ - اسم مالك الأرض المطلوب البناء عليها :
 - ٦ - اسم حائز الأرض المطلوب البناء عليها :
 - ٧ - رقم الحيابة :
 - ٨ - جملة مساحة الحيابة : ... ملك ... ايجار ... وضع يد ...
ط ف ط ف ط ف
 - ٩ - مفردات الحيابة :
 - ١٠ - الغرض من إقامة المبنى أو المنشأة
-

موافقة المالك : أوافق أنا مالك الأرض المشار إليها
على إقامة المباني والمنشآت موضوع هذا الطلب على المساحة المطلوبة
المملوكة لى .

التوقيع

موافقة الحائز: أوافق أنا حائز الأرض المشار إليها على إقامة المباني والمنشآت موضوع هذا الطلب على المساحة. موضوع حيازتي.

التوقيع

تصديق الجمعية التعاونية الزراعية بناحية :

نقر أن البيانات المبينة أعلاه صحيحة ومطابقة لسجلات الجمعية وتم

المالك

توقيع أمامنا

الحائز

ختم الجمعية

مدير الجمعية

رئيس الجمعية

مرفقات : ١ - خريطة مساحية للأرض موضوع طلب الترخيص .

٢ - رسم هندسي لمكونات المبنى المطلوب إقامته .

السيد/المهندس رئيس قطاع الزراعة بمحافظة

تحية طيبة (وبعد)

أرجو التكرم بالموافقة على استصدار ترخيص بإقامة المبنى أو المنشأة المشار إليها وفقا لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني تحت كامل مسئوليتي :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

توقيع الطالب

تحريرا في / ١٩/

قرار وزير الزراعة

رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩

بتحديد شروط اقامة المسكن الخاص لمالك الأرض
بالقرية أو ما يخدم أرضه دون ترخيص (*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ فى شأن تعديل بعض
احكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

قرر :

مادة ١ - يشترط لاقامة السكن الخاص لمالك الأرض بالقرية
أو ما يخدم أرضه دون ترخيص بذلك الشروط الآتية :

(أ) عدم وجود سكن خاص للمالك بالقرية وأسرته المكونة من
زوجته أو زوجاته مهما تعددن والأولاد .

(ب) ألا تزيد المساحة التى سيقام عليها السكن عن ٥٠ ٪ من حيازة
مالك الأرض وبحد أقصى قيراطين .

(ج) استقرار الوضع الحيازى بالنسبة لمالك الأرض بمقتضى بطاقة
الحيازة الزراعية لمدة لا تقل عن خمس سنوات زراعية .

(د) فى حالة اقامة مبان تخدم الأرض الزراعية يتعين ألا تزيد المساحة
التي ستقام عليها عن قيراطين لكل عشرة أفدنة بمالك قطعة واحدة .

مادة ٢ - يجب على المالك الذى سيقم السكن الخاص أو ما يخدم

(*) النوائج المصرية العدد ١٣٦ فى ١١/٦/١٩٧٩ .

الأرض الزراعية أن يخطر تفتيش الزراعة المختص برمجته في إقامة السكن الخاص موضحا به المساحة والمكان الذي سيقام فيه ، وعلى تفتيش الزراعة المختص التأكد من مطابقة الطلب للشروط المتقدمة ، والا تتخذ نحوه الاجراءات المقررة قانونا .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٩ (٣٠ مايو سنة ١٩٧٩) .
دكتور/محمود محمد داود

قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى

رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ (قانونى)

بشان تنفيذ احكام الفقرة الثانية من المادة ٧١ (مكررا)

من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (*)

وزير الزراعة والاصلاح الزراعى

- بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .
- وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

فرد :

مادة ١ - يشترط لمنح الترخيص بتجريف الاراضى الزراعية تقديم طلب على النموذج المرافق لهذا القرار الى مدير الزراعة المختص وذلك بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ، ويجب أن يرفق بالطلب ما يأتى :

(أ) موافقة كل من المالك والحائز كتابة على تجريف الأرض .

١

(ب) خريطة بمقياس ————— توضح موقع الأرض وحدودها .

٢٥٠٠

مادة ٢ - تنشأ بكل مركز لجنة لمعاينة الاراضى موضوع طلبات الترخيص برئاسة مفتش الزراعة بالمركز أو من يقوم مقامه وعضوية مدير الجمعية التعاونية الزراعية أو المشرف الزراعى الذى تقع فى دائرته القطعة موضوع طاب الترخيص وأحد أعضاء مجلس ادارة هذه الجمعية وأحد أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى بالناحية ويصدر بتشكيلها قرار من مدير الزراعة المختص .

(*) اوقائع المصرية فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٣ - العدد ٣٥٧ .

وتختص هذه اللجنة بمعاينة الأرض موضوع الترخيص على الطبيعة خلال أسبوعين من تاريخ ورود الطلب إلى مديرية الزراعة وتحرير محضر عز كل حالة على حدة ؛ يتضمن البيانات الموضحة فيما بعد :

(أ) رقم القطعة ومباحتها ومحدودها ، ومدى مطابقتها لبيانات كل من الطلب والخريطة ؛

(ب) اسم الحوض ورقمه واسم الناحية .

(ج) الحد الأقصى لعمق التجريف .

(د) مدى تأثير أرض الغير نتيجة التجريف أو أخذ الأتربة من القطعة موضوع الطلب .

(هـ) توضيح درجة خصوبة التربة من واقع كل من المعاينة وكشوف المحضر التصنيفي للتربة .

(و) رأى اللجنة من حيث قبول الطلب أو رفضه مع بيان أسباب القبول أو الرفض ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا الا اذا حضره مفتش الزراعة بالمركز أو من يقوم مقامه والمشرف الزراعى أو مدير الجمعية ، وعضو آخر وتصدر قراراتها بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس ويرفع المحضر - فور اتمامه - مشفوعا بقرار اللجنة الى مدير الزراعة المختص .

مادة ٣ - تنشأ لجنة بكل محافظة برئاسة مدير الزراعة المساعد وعضوية مدير التعاون وأحد أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى بالمحافظة وأحد المزارعين من أعضاء مجلس الشعب ويصدر بتشكيلها قرار من مدير الزراعة .

وتختص هذه اللجنة بمراجعة محاضر لجان المعاينة فور ورودها .
ولها فى سبيل ذلك إعادة المعاينة على الطبيعة وسماع أقوال من ترى سماعه ،
كما تختص بفحص الشكاوى التى تقدم من ذوى الشأن وترفع قراراتها

لمدير الزراعة فور صدورها ولا تكون قرارات اللجنة نهائية الا بعد اعتمادها من مدير الزراعة .

ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا الا اذا حضره ثلاثة من أعضائها من بينهم رئيسها .

وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٤ - فى حالة الموافقة على الطلب ، تصدر مديرية الزراعة الترخيص مثبتا البيانات المذكورة بالطلب ، وما أسفرت عنه المعاينة وتكون مدة الترخيص ستة أشهر .

وفى حالة رفض الطلب تقوم مديرية الزراعة بإخطار الطالب بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، موضحا به أسباب الرفض .

مادة ٥ - يتولى المشرف الزراعى تقسيم أحواض القرية فيما بين أعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية وأعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بها ، ويحرر عن هذا التقسيم محضر من صورتين ، تودع احدهما الجمعية التعاونية المختصة وتودع الأخرى تفتيش الزراعة بالمركز وعلى كل عضو اخطار مديرية الزراعة عن أية مخالفات لأحكام هذا القرار أو للتعليمات التى تصدر تنفيذا له ، وذلك فور وقوعها .

مادة ٦ - تعفى المساحات المرخص بالتجريف فيها من زراعة المحصول المقرر زراعته فى الفترة التالية لعملية التجريف ، سواء أكان شتويا أو صيفيا عاديا أو نيليا على أن يلتزم المزارع بزراعة المحصول المقرر زراعته بعد ذلك طبقا لأحكام الدورة الزراعية .

مادة ٧ - يجب على المرخص له اخطار مديرية الزراعة المختصة

خلال أسبوع من انتهاء عملية التجريف أو أخذ الأتربة لاعادة المعاينة بمعرفة اللجنة المشار اليها فى المادة ٣ ، وترفع اللجنة تقريرها لمدير الزراعة .

مادة ٨ - تحدد المناطق الجائز منح الترخيص فيها على الوجه الآتى :

- (أ) المناطق التى أزيلت المباني القائمة عليها .
- (ب) الأراضى البور .
- (ج) الأراضى الزراعية من غير الدرجتين الأولى والثانية طبقا لكشوف الحصر التصنيفى للتربة .
- (د) أراضى الجزائر التى تروى بالآلات الرافعة .

مادة ٩ - يحظر على المرخص له ما يأتى :

- (أ) الاضرار بخصوبة التربة .
- (ب) الاضرار بالأراضى المجاورة أو التأثير على نظام الري والصرف وما الى ذلك بسبب انخفاض مستوى الأرض نتيجة التجريف .
- (ج) زيادة عمق الحفر عن ٢٥ سم (خمسة وعشرين سنتيمترا) .
- (د) أخذ أتربة من نفس القطعة المسموح بتجريفها قبل مضي عشر سنوات على تجريفها .

مادة ١٠ - يصدر وكيل الوزارة المختص بناء على اقتراح مدير عام الادارة العامة لشئون المناطق الزراعية التعليمات الادارية اللازمة لتنفيذ احكام هذا القرار .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٩٣ - (٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧٣) .

(نموذج)

جمهورية مصر العربية

وزارة الزراعة

مديرية الزراعة بمحافظة

(نموذج)

طلب ترخيص لتجريف الأرض الزراعية

١ - اسم الطالب

عائلية

٢ - العنوان رقم البطاقة

شخصية

٣ - موقع الأرض بناحية

٤ - اسم حائز الأرض المطلوب تجريفها

٥ - رقم الحيازة

ط ف

٦ - جملة مساحة الحيازة

٧ - مفردات الحيازة : ملك ايجار وضع يد

ط ف ط ف ط ف

٨ - حدود الأرض المراد الحصول لها على ترخيص/بحوض

ط ف

مساحة : حدودها :

بحرى : شرقى : قبلى : غربى :

٩ - موافقة المالك :

أوافق أنا على أن يقوم المستأجر بتجريف
الأرض الموضحة بعاليه بملكى الخاص طبقا لما قرأته به وزارة
الزراعة .

توقيع المالك
توقيع المستأجر

١٠ - بيانات تملأ بمعرفة الجمعية التعاونية :

المساحة المطلوب الترخيص بتجريفها وهى : طبقا لما هو مثبت
ببيانات الاستثمار ٣ ومقرر زراعتها فى الموسم ويستثنى
الطالب من زراعة هذا المحصول فى حالة الموافقة على حصوله على ترخيص
يلتزم بزراعة المحصول التالى المحدد له بكميات اندورة .

رئيس الجمعية
مدير الجمعية

مرفق بهذا الطلب : خريطة مساحة للأرض موضوع الترخيص .
السيد مدير عام الزراعة بمحافظة

بعد التحية :

أرجو التكرم باعطائى ترخيص بتجريف الأرض الموضح بيانها بعاليه
وتحت مسئوليتى .

تحريرا فى / / ١٩٧

توقيع الطالب
.....

كتاب دوري رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٤

(صادر من النائب العام بشأن سرعة تقديم المخالفين لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الى المحاكمة وطلب الفصل في هذه المخالفات على وجه السرعة ، واستئناف الأحكام التي يستتضي الأمر استئنافها)

صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة بإضافة كتاب ثالث له عنوانه « عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها » وحظرت المواد ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ منه تجريف الأرض الزراعية أو تركها بغير زراعة أو إقامة أية مبان أو منشآت أو مصانع أو قمائن طوب عايقها وعاقبت المواد ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ على مخالفة ذلك بالحبس والغرامة وبإزالة أسباب المخالفة والمصادرة بحسب الأحوال .

واستجابة للاعتبارات التي تضمنها كتاب السيد الدكتور وزير الزراعة بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٠ والتي تدعو الى سرعة تقديم المحاضر المحررة للمخالفين لأحكام هذا القانون الى المحاكمة تحقيقا للهدف الذي تفياه القانون من هذا التعديل .

لذلك ندعو السادة أعضاء النيابة العامة الى سرعة التصرف في المحاضر المشار اليها - بعد استيناء ما يقتضى الأمر استيفاء منها - وتقديم المتهمين فيها الى المحاكمة وطلب الفصل فيها على وجه السرعة وتوقيع أقصى العقوبة المقررة ، مع مراعاة استئناف الأحكام التي يستدعى الأمر استئنافها .

النائب العام

مستشار عاطف ابراهيم زكي

تحريرا في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٤

**كتاب دورى رقم (٩) لسنة ١٩٨٥
(صادر من النائب العام بشأن اعتماد الشهادات الصادرة
من الجمعيات التعاونية الزراعية
بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣)**

ورد إلينا كتاب السيد الدكتور وزير الزراعة والأمن الغذائى
الرقم ١٦٥٥ فى ١٩٨٥/٥/٢١ مرفقا به المنشور الذى أصدره سيادته
للجمعيات الزراعية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ - أورد
به أن بعض جهات القضاء تعتد بالشهادات الصادرة من الجمعيات التعاونية
الزراعية بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام قانون الزراعة الصادر
به القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣
لسنة ١٩٦٦ دون اعتمادها من وزارة الزراعة بوصفها الجهة المسئولة عن
تنفيذ القانون المشار إليه .

واستجابة للاعتبارات الواردة بكتاب السيد الدكتور وزير الزراعة
والأمن الغذائى المشار إليه ، وضمانا لحسن سير العمل وسلامة تطبيق
القانون .

ندعو السادة أعضاء النيابة العامة الى التمسك بضرورة اعتماد
الشهادات المشار إليها من مديريات الزراعة المختصة .

صدر فى ٢ من يونية سنة ١٩٨٥

**النائب العام
المستشار عاطف ابراهيم زكى**

النيابة العامة
مكتب النائب العام المساعد
أشئون التفتيش القضائي

كتاب دورى رقم (٧) لسنة ١٩٨٧
(صادر من النائب العام بشأن
التصالح فى قضايا البناء على الأرض الزراعية)

صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح
الأراضى رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٧ وتضمن فى مادته
الأولى أنه يجوز لمن أقام بناء على الأراضى الزراعية بالقرى بالمخالفة لأحكام
المادة ١٥٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المعدل
بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والقرارات الوزارية المنفذة له حتى
١٥/٤/١٩٨٥ تاريخ انتهاء التصوير الجوى المحدد للحيز العمرانى للقرى
أن يتقدم لمديرية الزراعة المختصة بطلب للحصول على ترخيص بالبناء وفقا
لحكم المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليه والقرارات الوزارية المنفذة له
وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار ، مع أداء الرسوم
المقررة قانونا والمحددة بالقرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ ، ويعتد فى
تحديد تاريخ اقامة البناء بما هو ثابت بمحاضر المخالفات المحررة فى هذا
الشان ، كما تضمنت المادة الثانية من القرار النص على أن تصدر مديرية
الزراعة قرارها فى الطلبات التى تقدم اليها خلال شهر على الأكثر ، ويمنع
الترخيص اذا كان البناء داخل الحيز العمرانى المشار اليه ، وتضمنت
المادة الثالثة النص على أن تتولى مديرية الزراعة اخطار النيابة العامة
المختصة ببيان التراخيص التى أصدرتها والسابق تحرير محاضر مخالفات
عنها . ونصت المادة الرابعة من القرار على العمل به من تاريخ صدوره .

وانا ندعو السادة أعضاء النيابة الى اتباع ما يلي عند تنفيذ القرار
المشار اليه :

اولا : لا تنطبق أحكام هذا القرار على المخطئين المختصة بعد يوم
١٩٨٥/٤/١٥ تاريخ انتهاء التصوير الجوي .

ثانيا : لا تنطبق أحكام هذا القرار على المباني التي أنشئت على
الأراضي الزراعية الواقعة خارج نطاق الحيز العمراني للقرى كما صار تحديده
قانونا .

ثالثا : اذا كان المبنى منشأ قبل يوم ١٩٨٥/٤/١٥ وكان واقعا
داخل نطاق الحيز العمراني للقرية ، وتقدم المتهم بدليل على أنه تقدم
لمديرية الزراعة المختصة - خلال ستة أشهر تبدأ من تاريخ صدور القرار
رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٧ في ١١/٢/١٩٨٧ - بطلب للحصول على ترخيص
بالبناء ، او أخطرت مديرية الزراعة النيابة المختصة بأن المتهم تقدم بمثل
هذا الطلب ، فيجب على أعضاء النيابة ارجاء البت في المحضر وطلب تأجيل
نظره أمام المحكمة ، مع موالة الاستعلام من مديرية الزراعة المختصة
عما اذا كان قد صدر ترخيص بالبناء أو رفض الطلب .

رابعا : اذا أخطرت مديرية الزراعة النيابة المختصة بأنها رفضت
الطلب ، تستأنف الدعوى الجنائية سيرها العادي ، اما اذا أخطرت بأنها
أصدرت ترخيصا بالبناء ، فعلى أعضاء النيابة اصدار أمر بحفظ المحاضر
التي صدرت التراخيص بشأنها ، أو التقرير فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى
الجنائية بحسب الأحوال « لعدم الأهمية » وطلب تأجيل القضايا المعروضة
على المحكمة الى أجل غير مسمى ، واتخاذ ما يازم لعدم تنفيذ ما صدر من
أحكام .

واننا ندعو السادة أعضاء النيابة الى تنفيذ ما تقدم بكل دقة .

تحريرا في ١٩٨٧/٢/٢٢

النائب العام
المستشار محمد الجندي

فهرس الكتاب

صفحة

٥	مقدمة الطبعة السادسة
٧	مقدمة الطبعة الخامسة
٩	مقدمة الطبعة الرابعة
١١	مقدمة الطبعة الثانية
١٣	مقدمة الطبعة الأولى

١٥ دراسة تمهيدية

التشريعات السابقة على القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ التي حظرت التجريف والبناء على الأرض الزراعية .

١ - أولا : القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة .
٢ - ثانيا : القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ فى شأن تعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

٣ - ثالثا القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمرانى .

٤ - الحكمة من حظر تجريف الأراضى الزراعية .
٥ - الحكمة من حظر اقامة المبانى والمنشآت على الأراضى الزراعية .

٦ - حظر تبوير الأرض الزراعية .

صفحة

شرح
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢
(المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥)
بتعديل بعض احكام قانون الزراعة
الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦
(المواد المضافة بالمادة الاولى من القانون)
٣١

- ٧ - حظر تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها .
- ٨ - المقصود بالتجريف .
- أحكام القرار الوزاري رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ (المعدل) .
- ٩ - أولا : تسوية الأرض دون نقل أتربة منها .
- ١٠ - ثانيا : أخذ تربة أثناء عملية خدمة الأرض لاستعمالها في أغراض التتريب تحت الماشية .
- ١١ - ثالثا : اجازة الحصول على ترخيص بتجريف الأرض ونقل الأتربة في بعض المناطق لأغراض تحسين الأرض زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها .
- ١٢ - شروط منح الترخيص .
- ١٣ - اجراءات اصدار الترخيص .
- ١٤ - الطعن أمام القضاء الإداري في القرار الصادر برفض الترخيص .
- ١٥ - الحظر الوارد على المرخص له .
- ١٦ - الرقابة على تنفيذ الترخيص بالتجريف .
- ١٧ - الاعفاء من زراعة المحصول المقرر زراعته .
- ١٨ - آثار مخالفة القرار الوزاري للفقرة الثالثة من المادة (١٥٠) فيما يختص باشتراطه الحصول على ترخيص بالتجريف .
- ١٩ - ضبط وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في نقل الأتربة .

صفحة

٥٧

مادة (١٥١)

- ٢٠ - الحكمة من النص .
- ٢٠ مكرر - الحظران الواردان بالمادة .
- ٢١ - الحظر الأول : حظر ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة .
- ٢٢ - الحظر الثاني : حظر ارتكاب أى فعل أو عدم الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها .
- ٢٣ - مخالفة المستأجر الحظرين المنصوص عليهما بالمادة ، تعد اخلافا بالتزام جوهرى يبرر اخلاءه من الأرض المؤجرة طبقا للمادة (٣٥) من قانون الاصلاح الزراعى .

٦٥

مادة (١٥٢)

- ٢٤ - حظر اقامة مبان أو منشآت فى الأرض الزراعية .
- ٢٥ - حظر اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم الاراضى الزراعية لاقامة مبان عليها .
- ٢٦ - ما يعتبر فى حكم الأرض الزراعية .
- (استثناءات من الحظر) .
- ٢٧ - (أ) الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتبارا من التاريخ الأخير الا بقرار من مجلس الوزراء .
- ٢٨ - (ب) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى ، والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .
- ٢٩ - كيفية تحديد الحيز العمرانى للقرى .
- ٣٠ - الوضع قبل صدور قرارات تحديد الحيز العمرانى .
- ٣١ - (ج) الاراضى التى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة .

صفحة

٣٢ - (د) الأراضي التي تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعى أو الحيوانى والتي يصدر بتحديدھا قرار من وزير الزراعة .

٣٣ - (هـ) الأراضي الواقعة بزمام القرى التي يقيم عليها المالك سكنا خاصا به أو مبنى يخدم أرضه ، وذلك فى الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

٣٤ - اجراءات الحصول على الترخيص باقامة المباني والمنشآت والمشروعات المنصوص عليها فى البنود أ ، ب ، د ، هـ من المادة ١٥٢ :

٣٥ - بعض الأحكام الخاصة بالترخيص .

٣٥ مكرر - الحظر لا يسرى على بيع الأراضي الزراعية .

١٠٣

مادة (١٥٣)

٣٦ - الحظران المنصوص عليهما بالمادة .

٣٧ - المقصود بمصانع أو قمائن الطوب .

٣٨ - الحظر الأول : حظر اقامة مصانع أو قمائن طوب جديدة فى الأراضي الزراعية .

٣٩ - الحظر الثانى : حظر استمرار أصحاب ومستغلى مصانع أو قمائن الطوب القائمة وقت العمل بالقانون فى تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة (١٥٠) .

١١٢

مادة (١٥٤)

عقوبة مخالفة حكم المادة (١٥٠) .

٤٠ - عقوبة المالك .

٤١ - عقوبة المستأجر .

٤٢ - تجزيم بعض الأفعال الأخرى .

٤٣ - المصادرة :

٤٤ - حظر وقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

صفحة

- ٤٥ - تعدد العقوبة بتعدد المخالفات .
- ٤٦ - حق وزير الزراعة في وقف الأعمال المخالفة واعادة الحالة الى ما كانت عليه .
- ٤٧ - هل يعتبر القانون الجديد أصحح للمتهم من القانون القديم ؟
- ٤٨ - نسبب أحكام الادانة في الجرائم المنصوص عليها بالمادة .

١٣٩

مادة (١٥٥)

- ٤٩ - الجرائم التي تعاقب عليها المادة .
- (العقوبة المنصوص عنها بالمادة) .
- ٥٠ - أولا : عقوبة أصلية .
- ٥١ - ثانيا : عقوبة تكميلية .
- (أ) اذا كان المخالف هو المالك أو نائبه .
- (ب) اذا كان المخالف هو المستأجر أو الحائز .
- ٥٢ - حظر وقف تنفيذ العقوبة .
- ٥٣ - حق وزير الزراعة في وقف أسباب المخالفة وإزالتها بالطريق الإداري .

١٥١

مادة (١٥٦)

- ٥٤ - عقوبة مخالفة أحكام المادة (١٥٢) .
- ٥٥ - إزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف .
- ٥٦ - حظر وقف تنفيذ عقوبة الغرامة .
- ٥٧ - حق وزير الزراعة في وقف أسباب المخالفة بالطريق الإداري .
- ٥٧ مكرر - قضاء النقض في القانون الأصح للمتهم .
- ٥٨ - تعدد العقوبة بتعدد المخالفات .

صفحة

- ٥٩ - وقف الاجراءات والدعاوى المرفوعة على من اقاموا بناء على الاراضى الزراعية فى القرى قبل تحديد الحيز العمرانى لها ، اذا كانت المباني داخله فى نطاق الحيز العمرانى للقرية .
- ٦٠ - تسبب احكام الادانة فى الجرائم المنصوص عليها بالمادة .
- ٦١ - جريمة اقامة مبان او منشآت فى الارض الزراعية جريمة وقتية .
- ٦٢ - جريمة اقامة مبان او منشآت فى الارض الزراعية جريمة متتابعة الأفعال .
- ٦٣ - نظام مبسط للتصالح فى بعض مخالفات البناء على الارض الزراعية .

١٨٤

مادة (١٥٧)

- ٦٤ - عقوبة مخالفة المادة (١٥٣) .
- ٦٥ - حظر وقف تنفيذ عقوبة الغرامة .
- ٦٦ - وقف أسباب المخالفة واعادة الحال الى ما كان عليه .

١٨٨

مادة (١٥٨)

- ٦٧ - تحديد رسوم التراخيص المنصوص عليها فى الكتاب الثالث من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .
- ٦٨ - رسوم منح التراخيص التى حددت بقرارات وزارية .
- ٦٩ - حصيلة الرسوم والغرامات .

١٩١

مادة (١٥٩)

- ٧٠ - ايلولة حصيلة الرسوم والغرامات الى الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى بوزارة الزراعة .

١٩٢

(المادة الثانية)

- ٧١ - المهلة المقررة لأصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب القائمة .

صفحة

- ٧٢ - مد المهلة الواردة بالمادة .
- ٧٣ - حظر استعمال الطوب المصنع من أتربة التجريف في إقامة المنشآت العامة الحكومية أو مؤسسات القطاع العام .
- ٧٤ - جزاء مخالفة حكمي المادة .
- ٧٤ مكرر - قرارات من وزير الاسكان بحظر نقل الطوب الأحمر أو استخدامه في أعمال البناء .

٢٠٢ (المادة الثالثة)

- ٧٥ - النصوص الملغاة بمقتضى المادة .
- ٧٦ - القرارات الوزارية التي صدرت تنفيذا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

٢٠٤ (المادة الرابعة)

- ٧٧ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .
- ٧٨ - تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ .
- ٧٩ - الاختصاص بنظر الجرائم المنصوص عليها في الكتاب الثالث من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضاف بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

التشريعات المتعلقة بموضوع الكتاب

- ٢٠٧ - القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .
- ٢٠٩ - قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ (قانوني) الممدل بالقرار رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم الترخيص بتجريف الأرض الزراعية لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها .
- قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨٤ (قانوني) بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم

صفحة

- ٦٠ لسنة ١٩٨٤ (قانونى) بتنظيم الترخيص بتجريف
الأراضى الزراعية لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على
خصوبتها .
٢١٦
- قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ٧٨٩ لسنة
١٩٩١ (خاص بالتبوير) .
٢١٨
- قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ٢١١ لسنة
١٩٩٠ فى شأن شروط واجراءات الترخيص باقامة المباني
والمنشآت فى الحالات المستثناة المنصوص عليها فى المادة
١٥٢ من قانون الزراعة معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .
٢٢١
- قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح
الأراضى رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٧ (خاص
بالتصالح فى قضايا البناء على الأرض الزراعية) .
٢٣٠
- قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح
الأراضى رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ٧/١٢/١٩٨٧
(خاص بقمائن الطوب الأحمر) .
٢٣٢
- قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق رقم
٤٦١ لسنة ١٩٨٧ (خاص بحظر نقل الطوب الأحمر أو
استخدامه فى أعمال البناء) .
٢٣٤
- قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق رقم
٦٠ لسنة ١٩٨٨ (خاص باستخدام كميات الطوب الأحمر
المصادرة) .
٢٣٧
- قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق رقم
١١٧ لسنة ١٩٨٨ (خاص بقيمة كميات الطوب الأحمر
المصادرة ووجه اتفاقها) .
٢٣٩
- قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق رقم
١٥٥ لسنة ١٩٨٨ (خاص بتقديم تعهد بعدم استخدام الطوب
الأحمر قبل صرف ترخيص البناء) .
٢٤١

صفحة

- قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥
(خاص بالتبوير) .
٢٤٤
- قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ (قانوني) بتاريخ ١٩٨٤/٢/٦ المعدل بالقرارات (رقم ١٢ لسنة ١٩٨٥ ، ٥٨ لسنة ١٩٨٦ ، ٣٢٢ لسنة ١٩٨٦) في شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية .
٢٤٧
- قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية .
٢٥٨
- قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ بتحديد شروط اقامة السكن الخاص لمالك الأرض بالقرية أو ما يخدم أرضه دون ترخيص
٢٦٥
- قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعي رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ (قانوني) بشأن تنفيذ أحكام الفقرة الثانية من المادة ٧١ (مكررا) من قانون الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .
٢٦٧
- كتاب دوري رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٤ (صادر من النائب العام بشأن سرعة تقديم المخالفين لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الى المحاكمة وطلب الفصل في هذه المخالفات على وجه السرعة ، واستئناف الأحكام التي يستدعي الأمر استئنافها) .
٢٧٣
- كتاب دوري رقم (٩) لسنة ١٩٨٥ (صادر من النائب العام بشأن اعتماد الشهادات الصادرة من الجمعيات التعاونية الزراعية بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣) .
٢٧٤
- كتاب دوري رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ (صادر من النائب العام بشأن التصالح في قضايا البناء على الأرض الزراعية) .
٢٧٥

كتب للمؤلف

- ١ - أحكام الإيجار في قانون الإصلاح الزراعي
(١٩٩٣)
- ٢ - إيجار الأماكن المفروشة وتبادل الشقق
(الطبعة الثالثة)
- ٣ - التجريف والتبوير وقمائن الطوب والبناء على الأرض الزراعية
(الطبعة السادسة)
- ٤ - جرائم التشرد والاشتباء فقها وقضاء
(الطبعة الثانية)
- ٥ - شرح قانون المباني الجديد من الناحيتين الجنائية والمدنية
(الطبعة الأولى)
- ٦ - شرح التعديلات الجديدة لقانون الإصلاح الزراعي
(١٩٩٣)
- ٧ - صيغ دعاوى الأحوال الشخصية دعونا عليها
(الطبعة الثانية)
- ٨ - قسمة المال الشائع وأحكام دعوى الفرز والتجنيب فيها وقضاء
(الطبعة الثانية)
- ٩ - مشكلات الملكية والحيازة في قانوني الإصلاح الزراعي والزراعة
(الطبعة الأولى)
- ١٠ - موسوعة الفقه والقضاء في الأحوال الشخصية (الخطبة - الزواج -
حقوق الزوجين - العدة - متعة المطلقة)
(الطبعة الثالثة)

- ١١ - موسوعة الفقه والقضاء في الأحوال الشخصية (الرضاعة - الحضانة
- مسكن الحضانة في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - نفقة
الأقارب)
(الطبعة الثانية)
- ١٢ - موسوعة الفقه والقضاء والتشريع في ايجار وبيع الأماكن الخالية -
الجزء الأول
(الطبعة الخامسة)
- ١٣ - موسوعة الفقه والقضاء والتشريع في ايجار وبيع الأماكن الخالية -
الجزء الثاني (نفذ)
- ١٤ - مدونة الفقه والقضاء في قانون العمل الجديد - الجزء الأول
(الطبعة الثانية - نفذ)
- ١٥ - مدونة الفقه والقضاء في قانون العمل الجديد - الجزء الثاني (نفذ)
- ١٦ - ملحق بشرح التعديلات الجديدة لقانون الترشيد والاشتباء سنة
١٩٨١ (نفذ)
- ١٧ - ملحق بشرح التعديلات الجديدة في ايجار الشقق المفروشة سنة
١٩٨٢ (نفذ)
- ١٨ - الطفل وحنان القانون (كتاب ثقافي للطفل - نفذ)

رقم الإيداع ١٩٩٣/٩٣٦٦

I.S.B.N.

٩٧٧ — ٥٢٣٧ — ٧٧ — ٨

مطبعة أطلس

١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية

تليفون ق ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0227250